مصر تراجع نفسها

دكتور

أسامة الغزالى حرب

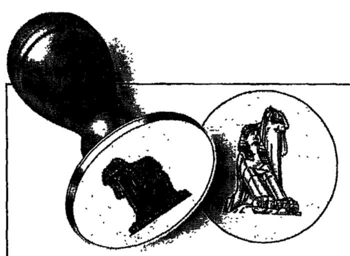


د. أسامة الغزالى حرب

مصر تراجع نفسها!

(أبحاث ومقالات فى التطور الاجتماعى والسياسى
والاقتصادى فى مصر فى العقدين
الأخيرين للقرن العشرين)





اسم الكتاب	مصر تراجع نفسها .
اسم المؤلف	د/ أسامة الغزالى حرب .
إشراف عام	داليا محمد إبراهيم .
تاريخ النشر	يناير ٢٠٠٠
رقم الإيداع	٣٥٢٣ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى	I . S . B . N 977 - 14 - 1236 - 1
الناشر	نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
المركز الرئيسى	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة . مدينة السادس من أكتوبر . ت: ٣٣٠٢٨٧ / ٠١١ (١٠ خطوط) فاكس: ٠١١/٣٣٠٢٩٦ .
مركز التوزيع	١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٠٢/٥٩٠٨٨٩٥ . فاكس: ٠٢/٥٩٠٣٣٩٥ ص.ب: ٩٦ الفجالة .
إدارة النشر	٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤ . فاكس: ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ ص.ب: ٢٠ إمبابة .

تقديم

شهد جيلنا تحولين جذريين فى أوضاع مصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أولها بدأ فى مطلع الخمسينيات واستمر إلى أوائل الستينيات ، على يد رجال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بزعامة جمال عبد الناصر ، وأثَّر هذا التحول على كل جوانب الحياة فى مصر تقريباً ! والتحول الثانى بدأ منذ منتصف السبعينيات (بعد حرب أكتوبر بالذات) وشكَّل - فى جانب أساسى منه - مراجعة لكثير مما أحدثته ثورة يوليو ، بالرغم من أن الذى بادر بإحداث هذا التحول كان أحد رجال يوليو ، أى : أنور السادات .

ولم يكن هذا الجيل الذى نما وعيه متلازماً مع نمو ثورة يوليو ، مجرد شاهد على الأحداث ، وإنما كان فى الحقيقة «موضوعاً» لتلك الأحداث : فقد شكلت ثورة يوليو وعيه وتفكيره ، وأعطته أفضل ثمارها ، ثم كان هذا الجيل نفسه أكثر من دفع ثمن أخطائها : فسحقته مأساة ١٩٦٧ معنوياً ، ثم كان هو نفسه فى قلب معركة العبور عام ١٩٧٣ ! ولم يخطر ببال أحد فى ذلك الوقت أن تلك المعركة هى مقدمة لتحول آخر ينسخ ما قبله ، ويهز المجتمع المصرى - مرة أخرى - من جذوره !

وفوق ذلك ، حدث ذلك التحول فى بيئة دولية وإقليمية تغيرت بدورها فى الفترة نفسها على نحو درامى : (من القطبية الثنائية بين الشرق والغرب ، إلى الإنفراد الأمريكى بقمة العالم ، ومن الصراع مع إسرائيل إلى عملية السلام معها) .

وجرى ذلك كله فى خضم ثورة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة فى التاريخ البشرى ، أسهمت - من بين ما أسهمت - فى تواصل - وأيضاً تنافر - مذهل بين البلاد والثقافات والحضارات !

إن رصد بعض ما أحدثته ثورة يوليو فى مصر - إيجاباً وسلباً - وكذلك تفسير

المراجعة الكبرى التى انغمست فيها مصر لكل ما حدث ، وسط التغيرات العاتية المحيطة بها ، هى موضوع ذلك الكتاب !

غير أن الكتاب ، بمثل ما هو يرصد تلك التحولات ، فإنه يعبر أيضاً عن التطور الفكرى الذى مر به الكاتب شخصياً ، كواحد من أبناء هذا الجيل ! أو - بتعبير أدق - كنموذج لنمط من الاستجابة والتفاعل مع تلك التغيرات كلها فى مصر والعالم ، فى العقدين الأخيرين للقرن العشرين .

ولذلك ، ربما لم يكن مصادفة أن تكون جل مادة الكتاب (وهى ثلاثة أوراق بحثية كتبت فى سنوات ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ و ١٩٩٦ وسبع عشرة مقالة نشرت فى صحيفة الأهرام بين ١٩٨٥ و ١٩٩٧) قد كتبت فى النصف الثانى من الثمانينيات ، أى الفترة التى وصل فيها الكاتب لبداية الأربعينيات من عمره : أى السن التى يستطيع فيها الإنسان أن يقول - ربما بثقة ! - أنه قد أصبحت لديه رؤية ووجهة نظر ، إزاء الحياة والبشر من حوله !

ولقد حرصتُ بشدة على أن تحتفظ مواد الكتاب بنصها الأصلى الذى نشرت به (فيما عدا تعديلات شكلية طفيفة تسهل متابعة النصوص ، وتزيل التكرار) وذلك لكى يلمس القارئ ، بل يشعر ، بما تضمنته تلك السطور - حين كتبت - من موضوعية أو تحيز ، واتزان أو شطط ، وما انطوت عليه من آمال أو أوهام ! ، ثم أن يحكم على ما آل إليه ذلك كله فى اللحظة الراهنة - أى : الشهر الأول ، من العقد الأول ، من القرن الجديد !

الفصل الأول

ثورة يوليو
وإعادة تشكيل
النخبة السياسية
فى مصر

ثورة يوليو
وإعادة تشكيل النخبة السياسية فى مصر *

■■ تقـديـم:

منذ أن أطاحت ثورة ٢٣ يوليو ، بالنظام السياسى الذى كان قائماً فى مصر ، فإنها بدأت فى اللحظة نفسها إقامة نظامها السياسى البديل . وفى حين أن هذا التغيير شمل الأساس الدستورى للحكم ، وشكل النظام السياسى ، إلا أن جوهره ومركز الثقل فيه إنما كان هو انتقال السلطة السياسية فى المجتمع المصرى من أيدى قوة اجتماعية معينة إلى قوة اجتماعية أخرى ، أى من أيدى طبقة كبار ملاك الأراضى والرأسمالية الصناعية والتجارية ، إلى أيدى الطبقة الوسطى الصاعدة ، بتدبير وقيادة أبنائها فى القوات المسلحة بالدرجة الأولى .

ولأسباب كثيرة ، ربما كان فى مقدمتها أهمية موقع مصر وثقلها السياسى والأدبى فى آسيا وأفريقيا ، والخصائص المتميزة التى اتسم بها التغير السياسى بعد ١٩٥٢ ، حظى النظام الجديد فى مصر منذ أيامه الأولى باهتمام الكتاب والباحثين السياسيين فى العالم ، بحيث يمكن القول ، بدرجة عالية من الدقة ، أن نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان فى مقدمة النظم السياسية فى العالم الثالث التى خضعت للدراسة والتحليل المسهبين من منطلقات فكرية مختلفة ، ومستويات تحليلة وأكاديمية متباينة .

ومن وجهة نظر علم السياسة ، وخاصة فرع السياسات المقارنة ، توفر على دراسة النظام الناصرى كتاب وباحثون عكسوا ـ عبر فترات زمنية متوالية ـ التطورات التى حدثت فى علم السياسة بشكل عام ، والسياسات المقارنة بشكل خاص ، وعلى وجه التحديد ما يتعلق منها بتحليل النظم السياسية فى العالم الثالث ، وفى واقع

---

* بحث قدم إلى ندوة «ثورة ٢٣ يوليو : قضايا الحاضر وتحديات المستقبل» التى نظمتها «دار المستقبل العربى» بالقاهرة فى ٣ - ٦ مايو ١٩٨٦ .

الأمر ، فإن الظاهرة الناصرية نفسها لم تكن مجرد «موضوع» لدارسى السياسة ، بالمعنى المبسط المباشر ، ولكنها كانت أيضاً ـ فى سياق التطور السياسى لبلدان العالم الثالث ـ موحية بأبعاد ومتغيرات جديدة أخذت تفرض نفسها على التحليل السياسى المقارن .

ومن ناحية أخرى ، فإن انقضاء الحقبة الناصرية منذ عام ١٩٧٠ ، بما يعنيه ذلك من توافر مزيد من المعلومات والوثائق عنها ، ومن إمكانية أفضل لرؤيتها فى سياق مجمل التطور السياسى لبلدان العالم الثالث ككل ، وكذلك من ملاحظة لما آلت إليه مؤسساتها وتطوراتها ورموزها ، إنما يتيح ثروة من المعلومات والمتغيرات التى تثرى التحليل وتقوى من مصداقيته .

إن هذا التلازم بين منجزات التطور المنهجى فى السياسات المقارنة من ناحية ، وبين مزايا البعد الزمنى للظاهرة موضع التحليل من ناحية أخرى ، يضعنا أمام امكانية افضل لدراسة الظاهرة الناصرية ، بالقياس إلى أى وقت مضى ، وتبدو هذه الامكانية أكثر وضوحاً إذا تأملنا تطور الكتابات والتحليلات السياسية لنفس الظاهرة ـ أى النظام السياسى المصرى بين ١٩٥٢ و١٩٧٠ والذى يمكن أن نطلق عليه ببعض التجاوز «النظام الناصرى» ـ وذلك عبر ثلاثة عقود منذ منتصف الخمسينيات حتى منتصف الثمانينيات .

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر واحدة من التغيرات السياسية الحاسمة التى شهدها العالم الثالث فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى حتمت ـ مع عوامل أخرى ـ التطور فى منهاجيات التحليل السياسى المقارن للنظم السياسية ، والذى تمثل تحديداً فى تبنى المنهاجيات السلوكية والوظيفية ضمن أدبيات «التحديث» و«التنمية السياسية» فى العالم الثالث . ولذلك وإلى جانب الكتابات التاريخية والوصفية التى أخذت تتوالى عن ثورة ٢٣ يوليو ونظامها السياسى ظهرت الكتابات والدراسات التى تحلل ثورة يوليو بالتركيز على دور الجيش أو المؤسسة العسكرية فى تحقيق التحديث والتنمية (فاتيكيوتس ـ برلموتر)(١) أو على الزعامة الكارزمية (ديكمجيان)(٢) أو على النخبة السياسية ، (اكافى ، وبايندر ، وديكمجيان ، وسبرنجبورج ، وبرلموتر ، وحريق ، ومور)(٣) .

وإذا كانت أدبيات التحديث والتنمية السياسية قد ظهرت فى مواجهة تحدى الفكر الماركسى ، فإن ممثلى هذا الأخير لم يقتصروا فى تحليلهم لنظام ثورة يوليو على مقولة «البرجوازية الصغيرة» ، وطرحت مبكراً مقولات «رأسمالية الدولة» و«برجوازية الدولة» و«التطور اللارأسمالى» ، وذلك بصدد توصيف القوى الاجتماعية التى تتزعم التغيير فى مصر ، وحدود ومواصفات ذلك التغيير (محمود حسين ، سمير أمين)[٤] . ومع ذلك ، فإن هذا التوصيف الاجتماعى الاقتصادى لم يواكبه تحليل مفصل لطبيعة النظام السياسى السائد وآلياته الأساسية .

على أن التحليل الطبقى للنظم السياسية فى العالم الثالث لم يقتصر فى الواقع على الماركسيين ، وتحت تأثير الدور المتميز الذى أخذت تلعبه الطبقة الوسطى (أو الفئات الوسطى) لبلاد العالم الثالث ، ظهر طوفان الكتابات الذى يتحدث عن الدور السياسى لتلك الطبقة ، وكان النظام السياسى المصرى بعد ١٩٥٢ فى مقدمة النماذج التى اعتمدت عليها تحليلات «موروبرجر» و«هالبرن» و«جاك بيرك» و«بيل وليدن»[٥] وإن انطوت فى أغلبها على نقض لروح التحليل الطبقى الماركسى الذى يركز على العلاقة الصراعية بين الطبقة البرجوازية (العليا) والطبقة العاملة (الدنيا) .

وإذا كانت مدرسة التبعية قد ألقت الضوء بشدة على العلاقات غير المتكافئة بين بلدان المركز من ناحية ، وبلدان الأطراف من ناحية أخرى فى إطارة فكرة «النظام العالمى» فإن ما تضمنته أيضاً من تركيز على أهمية الدراسة العميقة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الثالث ، وعلى الخصوصية التى تتسم بها تلك الأوضاع بالقياس إلى الأوضاع فى البلدان المتقدمة ، إنما أثر أيضاً على دراسة التطور السياسى لمجتمعات العالم الثالث ، وطبيعة الدولة والسلطة فيها . وانعكس ذلك كله على الدراسات الأحدث للتجربة الناصرية ، الأمر الذى يمكن ملاحظته ـ على سبيل المثال ـ فى بحوث «ترمبرجر» و«كوبر» وعبدالفضيل والأعمال الأخيرة لووتربرى[٦] .

فى ضوء هذا التطور المنهجى العام لدراسة النظم السياسية فى العالم الثالث ، وانعكاساتها على دراسة النظام الناصرى ، سوف يكون من المجدى أكثر ، البدء من حيث وصلت تلك الدراسات ، ويمكن هنا المجازفة بالقول إن جوهر ما نخلص إليه من تأمل تلك الدراسات فى تطورها العام هو إعادة التأكيد على التحليل الطبقى

كمدخل أساسى لدراسة النظام السياسى الناصرى ، ولتحليل النخبة السياسية والمؤسسات السياسية فى داخل هذا السياق وليس خارجه .

إن هذا المدخل يعكس التأكيد على الطبقة كمبدأ مركزى حاكم للتحليل الاجتماعى ، ولكنه ينطوى فى الوقت نفسه على تأكيد حاسم على خصوصية التطور التاريخى لمجتمعات العالم الثالث التى أدت إلى ظهور الدولة والتشكيلات الطبقية وعمليات التنمية والتحديث بشكل يختلف جذرياً عن الرأسمالية الغربية(٧) . وبعبارة محددة فإن استخدام التحليل الطبقى فى هذا السياق لا يعنى على الإطلاق استخدام مصطلحات مثل «البرجوازية» و«البرجوازية الصغيرة» و«البروليتاريا» بشكل آلى كما وردت فى التحليل الماركسى التقليدى ، وإنما يعنى أولاً النظر إلى تلك المصطلحات فى سياق الظروف المحددة لبلدان العالم الثالث ، ويعنى ثانياً إطلاق العنان لتوصيف وتحديد قوى طبقية واجتماعية جديدة فى العالم الثالث ، لم يتسع التحليل الكلاسيكى لها ، أو على الأقل لم يركز عليها ، لأنها ببساطة لم تكن موجودة فى النموذج التحليلى الأصلى والمرتبط بالمجتمع الرأسمالى فى أوروبا الغربية على وجه الخصوص .

وإذا كانت هذه الاستنتاجات لا تنطوى على كشف جديد فإن ما سوف تسعى إليه تلك الورقة هو الاستفادة بها والانطلاق منها لتحليل عملية إعادة تشكيل النخبة السياسية ومؤسسات الدولة فى مصر الناصرية .

إن تعبير النخبة أو الصفوة السياسية Political Elite يُشير إلى الأقلية الصغيرة من الأفراد فى المجتمع ، التى تسيطر على عملية التخصيص الإكراهى للقيم فيه . وفى حين أن ذلك المفهوم يسود كتابات دارسى النخبة الأوائل خاصة باريتو ، وموسكا ، فإن هؤلاء الدارسين وكذلك الأجيال التالية لهم اهتموا بالتركيز على نواح معينة مختلفة تتعلق بتكوين النخبة السياسية أو ممارساتها(٨) ، ولذلك فإن المفهوم الأكثر دقة للنخبة إنما يقوم على التأليف بين العنصر «التنظيمى» الذى يلح عليه «ميتشلز» و«موسكا» والعنصر «الاجتماعى ـ الاقتصادى» الذى يلح عليه آخرون مثل «برنهام ورايت ميلز»(٩) .

والواقع أن النخبة السياسية أو «نخبة القوة» Power Elite فى مصر الناصرية خضعت لدراسات متعددة ، يمكن أن ندرجها إجمالاً ضمن قسمين :

القسم الأول ، يشمل الدراسات التى تناولت وصف النخبة السياسية فى مصر الناصرية ، وتشريح عناصرها ، ومصادر تجنيدها ، وخصائصها الاجتماعية والمهنية والثقافية .

وفى هذا الخصوص تبرز أعمال أكافى وبايندر وديكمجيان وسرنجبورج وبرلموتر ونزيه الأيوبى وغيرهم . وقد اهتمت هذه الكتابات بإلقاء الضوء على الطابع العسكرى للنخبة السياسية فى مصر ، وكذلك الملامح التكنوقراطية والبيروقراطية التى أخذت تكتسبها . وفى حين ركزت بعض هذه الكتابات على ملامح التجانس فى تلك النخبة استناداً إلى طابعها العسكرى أو (البريتورى - برلموتر) أو إلى انتمائها المشترك إلى شرائح معينة فى الطبقة الوسطى (بايندر) فإن البعض الآخر من الكتابات ركز على ما تتسم به تلك النخبة من تشتت هيكلى وأيديولوجى (مور ، واكافى) .

القسم الثانى ، يشمل دراسات ركزت على توصيف طبيعة العلاقات داخل النخبة السياسية ، ومعايير التجنيد ، والترقى فيها ، فركز «اكافى» على الطابع «الوراثى» أو «الأبوى» للنخبة السياسية فى مصر الناصرية واعتبرها تعبيراً عن «وراثية جديدة» تجد جذورها فى جغرافية المجتمع المصرى وتاريخه الطويل ، واستندت فى الحقبة الناصرية إلى زعامة جمال عبدالناصر ورفاقه العسكريين على قمة السلطة ، وفى حين اتفق «سبرنجبورج» مع «اكافى» على الطابع «اللا مؤسسى» للحكم الناصرى فإنه ركز فى تحليله للعلاقات بين أفراد النخبة السياسية على علاقات السيطرة والتبعية الشخصية Ratron-Client Relations والتى دارت بالأساس حول علاقات «الشلة» و«الدفعة» و«العائلة» فى داخل تلك النخبة .

ولقد شملت دراسات النخبة السياسية للنظام الناصرى المسئولين التنفيذيين ومسئولى التنظيمات السياسية المتوالية للثورة . وتناولت دراسة ديكمجيان الشهيرة عن «مصر تحت حكم ناصر» - على سبيل المثال - كافة رؤساء الوزارات ونوابهم والوزراء ونوابهم الذين تولوا مناصبهم فى مصر بدءاً من وزارة عبدالناصر الأولى فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ إلى التعديل فى وزارة عبدالناصر الذى تم عام ١٩٦٨ ، وتضمنت بيانات عن السن وتدرج المناصب الوزارية وتدرج الوظائف قبل تلك المناصب وبعدها ، والتعليم من حيث نوعيته ودرجته ومكان الدراسة والوضع العائلى

والطبقى والدينى والانتماء الجغرافى ، والتدرج فى المناصب السياسية والانتماءات الأيديولوجية ، كما شملت دراسته أيضاً توصيفاً لبعض تلك الجوانب فى قيادات الاتحاد الاشتراكى العليا والوسيطة(١٠) .

على أننا سوف نقترب لتحليل النخبة السياسية التى أعاد نظام يوليو تشكيلها فى مصر ، من منظور آخر يتناولها من «الخارج» وليس من الداخل كنتاج للتطور الاجتماعى والاقتصادى الذى عبرت عنه ثورة يوليو وكجزء من النظام السياسى الذى أقامته ، ويعنى هذا أن الحديث عن النخبة السياسية لا ينطوى على تجاوز أو رفض للتحليل الاجتماعى الطبقى فى دراسة تحول القوة السياسية فى المجتمع المصرى ، ولكن ـ بالأحرى ـ يتكامل مع هذا التحليل .

فى هذا الإطار ، سوف يبدأ التحليل بعجالة عن الأساس الطبقى للنخبة الجديدة قبل أن ننتقل إلى تحليل خصائص تلك النخبة ، كجزء من النظام السياسى للثورة .

١ ـ الأساس الطبقى للنخبة الجديدة:

شكل مصير «الطبقات المتوسطة» إحدى نقاط النقد الهامة للتحليل الماركسى لتطور الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، ففى حين تنبأ ماركس بأن الهوة الاجتماعية بين الطبقتين الرئيسيتين (البرجوازية والبروليتاريا) سوف تزداد اتساعاً وأن الشرائح الوسطى من السكان فى تلك المجتمعات سوف تختفى فى غمار هذه العملية ، إلا أن الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا لم تتسع بالشكل والآثار التى تصورها ماركس ، كما أن الشرائح الوسطى أو الطبقة المتوسطة بقيت وتدعمت فى سياق النمو الاقتصادى واسع النطاق ، وزيادة الحاجة إلى خدمات اجتماعية متعددة وحديثة .

على أن اتساع وتدعيم الطبقات المتوسطة فى المجتمعات المتخلفة فى الربع الثالث من القرن العشرين إنما استند إلى عوامل أخرى ترتبط بظروف تلك المجتمعات ، والتى تتبدى ـ فى الأساس ـ فى الضآلة النسبية للطبقتين المرتبطتين بالإنتاج الحديث ، أى «البروليتاريا الصناعية» و«البرجوازية» . وقد تعددت التصنيفات لتلك الطبقات المتوسطة وضمنتها عناصر عديدة مثل الموظفين وأصحاب المهن الحرة والقسم الأساسى من الضباط والطلبة ، فضلاً عن الحرفيين وصغار التجار والصناع أى البرجوازية الصغيرة القاطنة فى المدن .

ما يهمنا هنا ، هو أن شرائح وقطاعات من الطبقات المتوسطة فى العالم الثالث (خاصة العسكريين والبيروقراطيين) أخذت تضطلع على نطاق واسع بدور أساسى وحاسم فى الحياة السياسية للبلدان المتخلفة ، وشكلت النخبة الحاكمة فيها ، ونظر إليها كوسيط للتحديث وتنمية مجتمعاتها ، بل لقد ذهب البعض إلى أن تاريخ البلدان المتخلفة المعاصر هو تاريخ نهوض الطبقة المتوسطة(١١) . وكما سبقت الإشارة ، فإن تلك الشرائح من الطبقة المتوسطة كانت موضع إسهامات عديدة من دارسى سياسات الشرق الأوسط على وجه الخصوص منذ منتصف الخمسينات ، فتحدث «موروبرجر» عن «الطبقة الوسطى المستقلة» وهالبرن عن «الطبقة الوسطى الجديدة ذات الأجر» ، وأطلق عليها جاك بيرك لفظ «الإنتلجنسيا» وأسماها بيل وليدن «الطبقة الوسطى المهنية» وأطلق عليها أنور عبدالملك تعبير «الطبقة الجديدة» .

وبصرف النظر عن الاختلافات الدقيقة بين كل باحث وآخر ، فقد اتفق الجميع على أن تلك الطبقة تستمد مهاراتها من التعليم الحديث ، ويهدف أفرادها إلى تقديم أنفسهم من خلال مواهبهم وقدراتهم المهنية أكثر منه من خلال الثروة والعلاقات الشخصية ، ولذا فهى ليست طبقة وسطى «برجوازية» لأن أفرادها يعيشون أساساً بما يحصلون عليه من أجر .

وكان «مانفريد هالبرن» أبرز من ارتبط اسمهم بالدفاع عن تلك الطبقة وملامحها الجديدة ، بين الدارسين الغربيين ، وطرح - منذ ما يقرب من عشرين عاماً - مفهوم «الطبقة الوسطى الجديدة» باعتبارها تمثل «القوة الثورية الرئيسية» وبالتالى «القوة الحدثة للاستقرار فى الشرق الأوسط»(١٢) ، وصادق «صمويل هنتينجتون» على تلك الفكرة ورأى أنها لا تنطبق فقط على الشرق الأوسط وإنما تتعداه إلى أغلب المناطق التى تمر بعمليات تحديث سريعة(١٣) .

فى هذا الإطار ، كان استيلاء عسكريىّ الطبقة المتوسطة على السلطة فى مصر عام ١٩٥٢ واحداً من العلامات الهامة على التطور فى الدور السياسى للطبقة المتوسطة فى بلدان آسيا وأفريقيا ، وتأكيداً للدور نفسه الذى سبق أن قامت به شرائح من تلك الطبقة فى بلدان أمريكا اللاتينية فى سباق تطورها السياسى المعاصر .

وقد كان استيلاء أبناء الطبقة الوسطى على السلطة فى مصر ، تعبيراً مباشراً عن رفض احتكار كبار الملاك وكبار ممثلى الرأسمالية الصناعية والتجارية للسلطة ، ونتيجة لعجز النظام السياسى عن مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية واستيعاب القوى الطبقية الجديدة .

وواقع الأمر أن الطبقة المتوسطة التى سبق أن برز دورها فى ظروف ثورة ١٩١٩ وفى ظل النهضة الاقتصادية التى دشنها طلعت حرب ومجموعة بنك مصر ، والتى كان قوامها التجار والمتعلمون وموظفو الحكومة وضباط الجيش ، وأيدها الفلاحون والعمال الذين ارتبطوا بأهداف الاستقلال والديموقراطية ، كانت قد وجدت التعبير عنها فى «الوفد» . ولكن مسار هذا الأخير كان فى اتجاه خذلاتها ، وفى اتجاه السيطرة المتزايدة لكبار الملاك عليه .

ولم يكن غريباً أن قطاعات متزايدة من الطبقة المتوسطة لجأت مبكرة إلى إيجاد تنظيماتها السياسية المستقلة خاصة (مصر الفتاة ـ الإخوان المسلمين ـ الماركسيون) ، وهى التنظيمات التى أبدت ـ كل من منطلقها الخاص ـ رفضها للنظام القائم ، وقدمت بدائل أيديولوجية محددة ولجأت فى بعض الأحيان إلى انتهاج أساليب العنف السياسى .

لقد قدمت تلك الطبقة المتوسطة بأجنحتها الثلاثة (متوسطو الملاك الزراعيين ، والبرجوازية الصغيرة التجارية والصناعية فى المدن والمثقفون الذين ينتمون إلى الفئتين السابقتين) أفواجاً من العناصر الواعية والمثقفة التى حالت الأوضاع الطبقية والاجتماعية وامتيازات الأجانب قبل يوليو ١٩٥٢ دون حصولها على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ، أما تنظيماتها الحزبية ـ السرية والعلنية ـ والتى كانت أداةً للمشاركة السياسة فلم تكن قادرة على الإسهام بأى دور فعال فى الحياة السياسية ، وأقصى ما استطاعت تقديمه هو التعبير عن رفض النظام القائم من خلال الأنشطة الصحفية على وجه الخصوص .

على أن هذه الطبقة ، مثلما قدمت أعضاء حركات الرفض والتجمعات الأيديولوجية قدمت أيضاً أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، ولذلك لم يكن مصادفة أن العناصر التى كانت نشيطة من الضباط الأحرار إنما توزعت ارتباطاتها السابقة بين تنظيمات الإخوان ، ومصر الفتاة ، والشيوعيين .

وباستخدام القوات المسلحة ومن خلالها استولى أبناء الطبقة الوسطى على السلطة فى إطار علاقات قوة متباينة إزاء الطبقات العليا والدنيا : الطبقة العليا تمثلت أساساً فى كبار ملاك الأراضى والرأسمالية الصناعية والتجارية وكانت تمتلك مفاتيح القوة الاقتصادية مثلما سيطرت على الأحزاب السياسية ، والطبقات الدنيا (أى الفلاحون الفقراء والمعدمون وعمال الزراعة فى الريف والعمال الصناعيون فى المدن) الذين لم يكن بإمكان أى من الأحزاب التى كانت قائمة عشية الثورة الادعاء بتمثيله لها تمثيلاً حقيقياً . وورث نظام يوليو تلك القوى الأخيرة مجردة من إطاراتها التنظيمية ـ باستثناء بعض التنظيمات النقابية العمالية المحدودة ـ وجاهزة ـ بالتالى ـ لتعبئتها وتحريكها بالقدر الذى يستطيعه النظام الجديد أو يريده .

وكانت الطبقة المتوسطة هى الوعاء الاجتماعى الواسع الذى ظهرت منه النخبة السياسية فى مصر بعد ١٩٥٢ وركز البعض على الطبقة الوسطى الريفية بالذات التى أطلق عليها الباحث الأمريكى بايندر اصطلاح الشريحة الثانية Second Stratum مستعيراً الاصطلاح من موسكا فى حديثه عن النخبة الحاكمة ، ومعتبراً أن جوهر ما حدث فى مصر الناصرية إنما هو «ظهور شريحة ثانية جديدة فى لحظة حماس ثورى»!(١٤) .

ولقد وعى عبدالناصر هذه الحقائق تماماً ، وفى خطاب له بمناسبة افتتاح مصنع الحديد والصلب فى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ أشار إلى «الذين يمثلون الطبقة المتعلمة والقائمون على قيادة هذا البلد ، . . . لأن البلد أسلمت لنا قيادها وتأمل فينا خيرا» . وعدَّد عبدالناصر القيادات فى المصانع وفى الزراعة وفى الحكومة وخلص إلى القول «كل هؤلاء اليوم هم الطبقة المتعلمة التى تتولى القيادة . . والبلد بمنتهى التضحية وبمنتهى الإخلاص أسلمت زمامها لهم ولها أمل كبير»(١٥) . وفى تعبيرات أكثر وضوحاً أمام الجلسة الختامية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣ ديسمبر ١٩٦١ حدد عبدالناصر الفئات التى تدخل فى الطبقة المتوسطة ثم قال : «أنا أعتبر أن هذه القوى اشتركت فى الماضى من أجل قيام هذه الثورة السياسية والاجتماعية وأن هذه القوى هى التى تستطيع أن تقرر مصير الأمة»(١٦) .

٢ـ الطابع الاحتكارى للنخبة:

إذا كنا فى غير حاجة إلى تكرار ما تضمنته الدراسات التى تناولت النخبة الناصرية من توصيفات وتحليلات إلا أنه يعنينا هنا ما جاء فى بعض تلك الكتابات من تقسيم للنخبة السياسية (أو: نخبة القوة) فى مصر الناصرية، بين ما يسمى بـ «قلب النخبة» أو «النخبة الحاكمة»، وبين ما يسمى بـ «النخبة العامة» أو «الاستراتيجية».

قلب النخبة أو النخبة الحاكمة تكوّن فى مصر فى أعقاب قيام ثورة ١٩٥٢ من مجموعة من العناصر القيادية فى تنظيم الضباط الأحرار تمثلت فى غالبية أعضاء «مجلس قيادة الثورة» وأقرب الضباط إليهم. وفى حين يرى البعض أن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف الخمسينات انعكست على تشكيل تلك النخبة فى صورة إضافة عناصر مدنية تكنوقراطية وبيروقراطية إليها، بحيث قفزت بها من حوالى عشرة أو آثنى عشر فرداً إلى رقم يتراوح ما بين ٥٠ أو ٦٠ فرداً (رئيس الجمهورية ونوابه ـ رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ـ مستشار الرئيس ـ المحافظون ـ رؤساء المخابرات والبرلمان والتنظيم السياسى)(١٧)، فإن البعض الآخر من الدارسين ركز على «الطابع العسكرى» الكاسح للنخبة الحاكمة، بل رأوا فى هذا الطابع السمة التى تفصل النخبة الحاكمة (أو قلب النخبة السياسية) عن غيرها من عناصر النخبة السياسية، ووفقاً لهذا الرأى الأخير، فإن المجموعة التى سيطرت على مصر فى عهد عبدالناصر لم تكن مجرد نخبة ضمن مجموعة من النخب بل كانت تمتلك هوية «المجموعة» التى تستمد من عناصر غير وظيفتها السياسية. ونطاق سلطتها كان واسعاً ومتعدداً، كما أن مصادر تجنيدها وتنظيمها الداخلى ميزها عن النخبة الاستراتيجية، لقد كانت هى القيادة السياسية فى موقع القوة، واتسمت بصعوبة اختراقها، وحجمها الصغير، فضلاً عن أنها منعت أو أعاقت تكوين الجماعات السياسية الأخرى التى يمكن أن تكون مصدراً لبروز نخب سياسية منافسة(١٨).

أما النخبة الاستراتيجية أو العامة فتشمل أفراداً عديدين مثل قادة التنظيم السياسى وأعضاء البرلمان ومديرى القطاع العام وكبار رجال الصناعة والمال وقادة الجيش والسفراء والقضاة ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء تحرير الصحف

وكبار المهنيين ، ومن يناظرهم من العناصر التى تعمل «كنظام» لدعم النخبة الحاكمة[١٩] . إن أفراد هذه النخبة هم من المتخصصين البارزين فى مجالاتهم ، الذين يجندون طبقاً لمهنتهم .

وإذا كانت النخبة الاستراتيجية تجمع بين عناصر مدنية وعسكرية ، فإن الضباط غالباً ما تمتعوا بوضع متميز فى داخل تلك النخبة ، بسبب ارتباطهم المباشر بالنخبة الحاكمة .

فى ضوء ما سبق يمكن القول إن انتماء النخبة السياسية بعد ١٩٥٢ إلى الطبقة المتوسطة بشكل عام لا ينفى أن قلب تلك النخبة (أو النخبة الحاكمة) ظل بالأساس من نصيب العسكريين ، وأن ذلك الانتماء (الطبقى العسكرى) ترك بصماته على طابع النخبة واتساعها . والنقطة المحورية التى نطرحها هنا هى الطابع «الاحتكارى» السياسى للنخبة الحاكمة بمعنى تركيز القوة السياسية فى يديها وحرمان الطبقات الأخرى بل والقوى المنافسة داخل نفس الطبقة ، من تلك القوة السياسية . إن هذا السلوك «الاحتكارى» يمكن أن يفسر أولاً بالتخوف لدى نخبة الطبقة الوسطى من الطبقات العليا والدنيا ، وثانياً : بالخصائص الثقافية والأيديولوجية للنخبة الجديدة وأصولها السياسية ، وثالثاً : بطبيعة التنافس السياسى داخل الطبقة نفسها .

لقد كان من البدهى أن يكون كل ما تحرص عليه النخبة الحاكمة الجديدة بعد استيلائها على سلطة الدولة هو أن تحرم الطبقات العليا ، التى طال احتكارها للحكم ، من أى منافذ للسلطة مرة أخرى . ولأن الأحزاب السياسية القديمة كانت هى الإطار التنظيمى ـ السياسى الذى مارست من خلاله تلك الطبقات دورها السياسى ، فإن رفض الحكم الحزبى كان إلى حد بعيد تعبيراً عن رفض حكم تلك الطبقات . وكان إلغاء حركة الجيش لدستور ١٩٢٣ فى ديسمبر ١٩٥٢ إلغاء للأساس القانونى الذى يستند إلى النظام الحزبى برمته ، قبل إلغاء الأحزاب نفسها فى يناير من العام التالى . وبالرغم مما وفره دستور ١٩٢٣ من ضمانات للحريات السياسية للمواطنين إلا أنه كان معبراً بالأساس عن مصالح الطبقات «الإقطاعية» و«البرجوازية» الكبيرة ، ولم يكن متصوراً أن يترك الضباط الأحرار ـ بعد أن وثبوا

إلى السلطة ـ دستوراً يحرم الطبقة الوسطى (فضلاً عن الطبقات الدنيا) فرصة تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها .

وفى الوقت نفسه ، فإن الانتماء الطبقى للضباط الأحرار يفسر إلى حد كبير تخوفهم الشديد من أى مبادرات تنظيمية مستقلة للطبقات العمالية والفلاحية . وكان موقف النخبة الجديدة من المظاهرات التى قام بها عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى ١٢ و١٣ أغسطس ١٩٥٢ مؤشراً هاماً ومبكراً على ذلك التخوف . وطوال الفترة التالية ، فإن حرص النظام الجديد على إقرار المزيد من «الحقوق» للفلاحين والعمال كان يواكبه حرص شديد للسيطرة على أية أبنية تنظيمية ، نقابية أو سياسية لتلك الطبقات . وبعبارة موجزة فإن خوف نخبة الطبقة الوسطى من القوة «الفعلية» للطبقات العليا كان يقابله خوفها من القوة «الكامنة» للطبقات الدنيا .

من ناحية ثانية ، يمكن تفسير الطابع الاحتكارى السياسى للنخبة الجديدة بخصائصها الثقافية والأيديولوجية وأصولها السياسية ، فالتنظيمات الرافضة ذات الطابع الأيديولوجى الواضح التى عبرت قبل الثورة عن الطبقة المتوسطة وطموحاتها ، والتى مثلت بشكل أو بآخر الخلفية السياسية للضباط الأحرار ، لم يكن من شأن أفكارها ومعتقداتها أن تنبذ الاحتكار السياسى أو تزكى التعددية السياسية مثلاً ، فالإخوان المسلمون انتقدوا تعدد الأحزاب على أساس أن الإسلام يحرم العصبية الحزبية وأن الحزبية السياسية تشتت الناس فى حين أن مصر فى حاجة إلى الوحدة والاستقرار(٢٠) . كذلك عكست جماعة مصر الفتاة الانبهار بالفاشية كما ظهرت فى ذلك الحين فى إيطاليا وألمانيا وما ارتبط بهما من مظاهر متعددة للقوة والنظام فى الوقت الذى تفسخت فيه مؤسسات الديموقراطية الدستورية . وأخيراً لم يكن من المتصور أن تكون الحركات الماركسية التى ارتبط مثلها الأعلى بضرورة وجود حزب بروليتارى قوى وفعال هى المشجعة دائماً على فكرة نبذ الاحتكار أو تحبيذ التعددية والمشاركة .

وبصرف النظر عن تأثير أيديولوجيات الإخوان ومصر الفتاة والماركسيين يبقى للطابع العسكرى والثقافة العسكرية للضباط الأحرار تأثيراتهما المباشرة على الميل للاحتكار السياسى ورفض مشاركة القوى الأخرى فى السلطة . تلك سمات عامة

لسلوك العسكريين فى السلطة ، مستمدة من احترام الانضباط والطاعة ورفض الخلاف والصراعات ، على أنه يمكن التشديد ـ فيما يتعلق بالنخبة الناصرية بشكل خاص ـ على الرغبة الحماسية العارمة فى الإنجاز ، وعلى سيادة الشعور بالسباق مع الزمن لتحقيق الوعود التى تعود الشعب ، عليها فى ظل النظام القديم بدون أى تنفيذ فعلى . ومن وجهة النظر تلك ، فإن الانجاز السريع والحاسم للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية استلزم الاحتكار السياسى ، وسما فوق ترف المجادلات السياسية .

من ناحية ثالثة ، فإن التوجه للاحتكار السياسى من جانب النخبة الحاكمة يبدو أكثر وضوحاً فى داخل نفس الطبقة التى انتمت إليها تلك النخبة بشكل عام ، وفى هذا الإطار فإن اعتبارات المنافسة مع الجماعات والقوى التى سبق أن شاركت النخبة الجديدة إدانتها للنظام القديم ، والتى حملت آمال وتوجهات مشتركة إزاء المستقبل خاصة الإخوان والشيوعيين ، جعلت تلك الجماعات والقوى تحظى بأكبر قدر من الإدانة والملاحقة . والأمر نفسه ينطبق بدرجة معينة على حزب الوفد الذى كان ـ برغم سيطرة كبار الملاك عليه ـ هو الحزب الأكثر تمثيلاً لشرائح عديدة من الطبقة الوسطى خاصة فى مستوياته دون العليا ، وفى فروعه التى انتشرت فى أنحاء البلاد ، وكذلك فى بعض التنظيمات المهنية والعمالية . إن مشاركة نخبة الضباط الأحرار له فى نفس الأرضية الطبقية ، ولو بمعنى عام ، يفسر ضراوة الصراع بين الطرفين واعتباره ـ فى جزء هام منه ـ صراعاً سياسياً داخل نفس الطبقة(٢١) .

٣ـ الطابع البيروقراطى للنخبة:

مثل عديد من «المشروعات» الاجتماعية ـ الاقتصادية لنخب الطبقات المتوسطة فى بلدان أمريكية لاتينية ، وآسيوية ، وأفريقية ، تمحور المشروع الاجتماعى ـ الاقتصادى لنخبة يوليو حول «الدولة» . لقد كانت «سلطة الدولة» هى مصدر القوة التى اعتمدت عليه تلك النخبة ، وكانت هى الأداة التى استخدمتها لتغيير المجتمع وإقامة مشروعها الجديد . ومن خلال هذا المشروع وبه اتسعت وترعرعت نخبة النظام الناصرى ، أو على وجه التحديد «النخبة الاستراتيجية للنظام» .

ولن نوغل هنا كثيراً فى تأكيد أن النظام الاقتصادى ـ الاجتماعى لثورة يوليو إنما مثل بالأساس نموذجاً متميزاً لنظام رأسمالية الدولة فى العالم الثالث ، وهو توصيف أصبح موضع اتفاق لدى أعداد متزايدة من باحثى التجربة الناصرية ، نتيجة توافر أغلب سماته العملية فى التجربة . هذه السمات لخصها أحد الباحثين فى : وجود اقتصاد قومى ضعيف داخل محيط الاقتصاد العالمى يتسم بوجود طبقة برجوازية قومية ضعيفة وطبقات شعبية غير منظمة ـ إعادة توجيه قومى للموارد الاقتصادية من خلال الإصلاح الزراعى وتأميم المرافق والصناعات الأساسية وتوسيع الخدمات الاجتماعية ـ وجود جماعة مصالح متمركزة حول الدولة ترتبط بإعادة التوجيه هذا للنشاط الاقتصادى وتحاول السيطرة على المجتمع من خلال وسائل بيروقراطية أساساً ـ يظل المجتمع بالرغم من الدور المتزايد للدولة ، رأسمالياً ـ وأخيراً فإن رأسمالية الدولة تخفق فى تحويل المجتمع فى بنائه الأساسى وتظل غير مستقرة(٢٢) .

كما يخرج بالطبع عن نطاق اهتمامنا هنا خصائص نظام رأسمالية الدولة فى مصر الناصرية وتناقضاته وأهم آثاره ، فقط يهمنا توضيح أن النخبة السياسية للناصرية (والنخبة الاستراتيجية على وجه الخصوص) ينبغى أن تُعرَّف اجتماعياً واقتصادياً بالدرجة الأولى من حيث ارتباطها بنظام رأسمالية الدولة . هى إذن نخبة رأسمالية الدولة أو «بيروقراطية الدولة» أو هى نخبة «البرجوازية البيروقراطية» ـ حسب الاصطلاح الذى« أخذ يشيع فى كثير من الأدبيات المعاصرة . ويُمكن القول إن المفهوم الشائع عن البرجوازية الصغيرة ، المتذبذبة بين البرجوازية الكبيرة والبروليتاريا ، «لا يصلح لتفسير سلوك تلك الفئة البيروقراطية (المدنية والعسكرية) التى تقبض على السلطة وتترك بصماتها على المجتمع . كما أن هذا المفهوم لا يفسر الاستمرارية النسبية للنظم التى تقيمها أو تكرار ظهورها . إن قضية تمزق أو زوال البرجوازية الصغيرة ، تظهر فقط إذا كانت هناك طبقات بروليتارية وفلاحية معبأة وهامة ، وذات قيادة واعية طبقياً تواجه برجوازية منظمة ومتماسكة . ولكن مع افتقاد هذه الشروط ، من الممكن تصور فئة واعية طبقياً مترابطة رأسياً وأفقياً وتعمل كطبقة مستقلة (عن العمال وعن البرجوازية) ولها مشروعها السياسى الاقتصادى الخاص(٢٣) .

لقد ظهرت هذه الطبقة وتبلورت على رأس قطاع رأسمالية الدولة فى مصر الناصرية والذى ضم أساساً القطاع العام والقطاع التعاونى فى الزراعة وفى الحرف . ولم يرتبط وجود تلك الطبقة بملكيتها الخاصة لوسائل الإنتاج بقدر ما ارتبط بتحكمها فى وسائل الإنتاج العامة للمجتمع ككل .

وبشكل عام ، فإن الدور السياسى لتلك الطبقة زاد بعد عام ١٩٦١ عنه قبلها ، ومع حركة التأميمات الواسعة وتضاعف حجم القطاع العام تمكنت البرجوازية البيروقراطية من السيطرة على القطاع الأكبر من الأنشطة الاقتصادية بتوليها المراكز الرئيسية فى الحكومة والقطاع العام والمؤسسات المالية والتجارية المختلفة ، فضلاً عن السيطرة على وسائل الإعلام والثقافة . وفى أكثر من مناسبة أوضح عبدالناصر إدراكه لهذا التوسع البيروقراطى ، وكما قال فى خطابه أمام مجلس الأمة فى نوفمبر ١٩٦٤ «البيروقراطية (فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية) ستعمل بكل الوسائل على أن تحصل على أكبر قدر من السلطة حتى تستطيع أن تقوم بدور حاسم فى الإنتاج وفى العلاقات الاجتماعية وتحتكر هذا الدور . وبفضل هذا الاحتكار تستطيع البيروقراطية أن تأخذ مكان الرأسمالية فى المجتمع الرأسمالى . وفى التحول الاشتراكى أصبحت جميع الشئون الاجتماعية والاقتصادية تدار بواسطة جهاز الدولة ، وهذا يؤدى إلى مركزية فى الإدارة ويؤدى فى بعض الأحيان إلى الانفصال عن المجتمع»(٢٤) .

من هذا المنظور يُنظر إلى مصر الناصرية كواحدة من أبرز أمثلة ما يسمى «الثورة من أعلى» أى الثورة التى يبادر بها العسكريون والبيروقراطيون المدنيون . وكما توصلت إحدى الباحثات الأمريكيات من دراسة تجربة اليابان بعد عام ١٨٦٨ وتركيا بعد عام ١٩٢٣ وكذلك تجربة مصر فى عهد عبدالناصر وبيرو فى عهد خون فيلاسكو ، فإن تلك التجارب اتسمت بـ :

ـ عدم وجود مشاركة جماهيرية فى الاستيلاء الثورى على السلطة ، أو فى إحداث التغييرات الاجتماعية .

ـ إنجاز الاستيلاء على السلطة ، والتغيير الاجتماعى بأقل قدر من العنف أو الدموية .

ـ إحداث التغييرات بطريقة براجماتية وضعف الاعتماد على الأيديولوجيات الراديكالية .

ـ الاعتماد فى تكريس السلطة وفى إحداث التغييرات على الجهاز الإدارى للدولة والسيطرة عليه .

ـ تحطيم الأساس السياسى والاقتصادى للارستقراطية أو الطبقات العليا(٢٥) .

والواقع أن قوة بيروقراطية الدولة المتنامية فى مصر بدت واضحة من حقيقة أن الوعى بمخاطرها لم يعن على الإطلاق النجاح فى مواجهتها . وفى مارس ١٩٦٤ كتب محمد حسنين هيكل فى سياق حديثه عن بعض مشاكل القطاع العام فى مصر : «أن مجموعة المديرين تواجه خطر الانزلاق إلى حيث تتصور نفسها طبقة جديدة ، جاءت لترث طبقة قديمة ، وتريد أن تستمتع بكل امتيازاتها» واستطرد هيكل قائلاً : «إن المشكلة فى صميمها إلى جانب اعتبارات تفصيلية أخرى هى مشكلة وعى سياسى إن الأجهزة الجديدة تقود عملية أوسع بكثير من حدود مهمتها العامة إننا لا نبنى مجتمعاً يكون الحكم فيه للبيروقراطيين أو للفنيين مهما كان تبحرهم فى نواحى اختصاصهم وإنما نبنى مجتمعاً يكون الحكم فيه للشعب» .(٢٦) وفى حين أن هيكل توصل إلى أن تأكيد تلك السيطرة الشعبية يستلزم تدعيم التنظيم السياسى القائم فى ذلك الحين ، أى الاتحاد الاشتراكى(٢٧) ، فإن الحدود الموضوعية التى وضعتها خصائص نظام يوليو على فعالية ذلك التنظيم (أى الاتحاد الاشتراكى) جعلت تلك السيطرة المنشودة على البيروقراطية النامية أملاً لم يتحقق أبداً ، ولكن على العكس فإنها ألقت بظلالها على التنظيم السياسى شأنه شأن جميع مؤسسات الدولة الاخرى .

٤ـ الطابع «اللاسياسى» للنخبة:

إذا كانت النخبة الناصرية معرَّفة من حيث ارتباطها الاجتماعى والاقتصادى هو إنها نخبة الدولة وإنها تعبر بالتالى عن بيروقراطية الدولة أو البرجوازية البيروقراطية ، فإن تعريفها من حيث ارتباطها بالنظام السياسى الناصرى هو أنها نخبة «لاسياسية» وقد ينطوى هذا التعريف «لنخبة سياسية» بأنها نخبة «لا سياسية» على تناقض ظاهرى ، ولكن هذا التناقض يتبدد إذا لاحظنا أن المتصور

من اعتبارها نخبة سياسية هو أنها نخبة فى موقع السلطة وتمارس وظائف سياسية (أى : قيادية) أما توصيفها بأنها نخبة «لاسياسية» فهو ينصرف إلى معايير تجنيدها وإلى هوية أعضائها خارج الإطار الرسمى للسلطة . هنا ، فإن التمييز بين النخبة الحاكمة والنخبة الاستراتيجية يبدو ذا أهمية حيوية لأن صفة «لاسياسية» فى الواقع إنما تتعلق بالنخبة الاستراتيجية ، أما النخبة الحاكمة فهى ـ بحكم التعريف ـ نخبة سياسية أو هى كما ذكرنا توًا النخبة التى «تحتكر» السياسة . بعبارة أخرى فإننا نكون إزاء قسمين فى النخبة الناصرية : أولهما هو القسم الحاكم الذى يحتكر السياسة أى الذى يحتكر السلطة ويحتكر تحديد الكيفية التى تمارس بها تلك السلطة والغاية التى تسعى إليها . وثانيهما ، قسم استراتيجى تابع تم تجنيده من قلب بيروقراطية الدولة على أساس مهنى وتمثيلى وليس على أساس أى انتماء سياسى مستقل له (أى انتماء حزبى أو أيديولوجى) ، أما صفته كجزء من النخبة السياسية فهى تشتق أولاً وأخيراً من ولائه للنخبة الحاكمة المحتكرة للسياسة . وبعبارة موجزة فإن الوجه الآخر للطابع الاحتكارى السياسى للنخبة الحاكمة كان هو الطابع اللاسياسى للنخبة الاستراتيجية التى شاركتها فى إدارة المجتمع وتسيير شئونه .

ويمكن القول إن الحرص على الاحتكار السياسى للنخبة الذى سبقت الإشارة إليه انعكس على تغليب معيار «الولاء» و«الأمن» فى تجنيد العناصر الجديدة فى النخبة الاستراتيجية ، من العسكريين والقيادات البيروقراطية والتكنوقراطية والقيادات النقابية والمهنية وأساتذة الجامعات ، وقد ترتب على ذلك فى الأغلب تفضيل العناصر اللاسياسية أى التى لا ترتبط بأى ميول أو اتجاهات سياسية محددة بل ربما والتى لم تكن ذات أى اهتمام عام على الإطلاق . وبعبارات ديكمجيان «كان افتقاد أى لون سياسى أيديولوجى مطلباً معتاداً لمن يرغب فى تولى منصب قيادى»(٢٨) . وقد ارتبط ذلك فى جانب منه بما عرف بالمفاضلة بين من يسمون بـ «أهل الثقة» و«أهل الخبرة» . وكان تفضيل أهل الثقة فى بعض الأحيان على أهل الخبرة ينطوى على تضحية بالخبرة والكفاءة من أجل ضمان أمن النظام واحتكاره للسياسة ، ونموذج اختيار واستمرار عبدالحكيم عامر فى قمة السلطة وعلى رأس القوات المسلحة ربما كان أبرز الأمثلة فى هذا الصدد .

وهذه الحقيقة تفسر أيضاً بعض السمات التى طبعت تجنيد كثير من عناصر النخبة الاستراتيجية مثل اختيار أشخاص معينين لتحقيق أهداف لاتتسق مع أصولهم الاجتماعية أو توجهاتهم السياسية الحقيقية (مثل محاولة تطبيق الاشتراكية من خلال قيادات تنفيذية أو سياسية لا اشتراكية) أو الجمع بين عناصر مختلفة ، بل ومتنافرة للقيام بمهام أو أعمال مشتركة (التنظيم الطليعى) . كما يفسر ذلك حقيقة أن معظم الضباط الذين اختيروا لتولى المناصب العليا كانوا من ضباط المخابرات العامة أو الحربية كما ينطبق المعيار نفسه على المدنيين الذين تعاونوا مع المخابرات (٢٩).

على أن هذا الحديث عن طابع « لا سياسى» للنظام الناصرى ليس جديدا . ومنذ حوالى عشرين عاما كتب «جيمس هيفى» عما سماه «نموذجا لا سياسيا فى بناء الأمة» اعتماداً على دراسة التجربة الناصرية ، بيّن فيه أن طرح قضية التنمية الأقتصادية السريعة كهدف قومى يدفع النخبة الموجودة فى البلد المتخلف إلى تصور البلد كنموذج تنظيمى تكون فيه الحريات والتحرر سمات لمجمل الشعب فى الدولة القومية وليس هناك فرد واحد أو مجموعة يمكن أن يحرز كسباً ما ، ما لم يحقق التنظيم هذا الكسب . فى مثل هذا الموقف فإن المنطق «الإدارى» يكون أكثر واقعية من المنطق السياسى ، والمفهوم الإدارى يكون أكثر ملاءمة لتصور النخبة للدولة القومية من المفهوم السياسى ، على أساس أن المفهوم الإدارى يقوم على رؤية الدولة القومية كتنظيم ORGANIZATION فى حين يقوم السياسى على تصور للمصالح فى تصارعها ، وعلى مشكلة التوفيق بين المصالح المختلفة فى الأمة (٣٠)

وفقاً لذلك المفهوم ، فإن السبب وراء ذلك النموذج اللاسياسى يكمن فى «الرغبة فى الإنجاز السريع لقضية التنمية الاقتصادية فى البلد المتخلف» .

على أننا هنا ، سوف نطرح صياغة مكملة لذلك الطابع اللاسياسى للنظام الناصرى والنخبة الناصرية تنطوى على أسباب وملامح أخرى لذلك الطابع تتعلق أساسا بالتنظيم السياسى لقوى الشعب . هذا الطرح يدور حول مفهوم الكوربوراتية CORPORATISM (أو : الاتحاداتية إذا جازت هذه الترجمة) كشكل من

أشكال الحكم والتنظيم السياسى التى عرفتها النظم السياسية المعاصرة والتى عرفت مصر الناصرية ، روحها العامة وعديدا من أشكالها التطبيقية نتيجة تشابه كثير من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية العامة . هنا أيضاً ، فإن استخدام المفهوم لتوضيح بعض جوانب النظام الناصرى ليس أمرا جديدا تماما ، ولكن ما تقدمه هذه الورقة هو إلقاء الضوء ـ ربما للمرة الأولى ـ على بعض الملامح الكوربوراتية للنظام الناصرى وكذلك للنخبة الناصرية كما ظهرت على وجه الخصوص من خلال التنظيمات السياسية للثورة .

ولنعد قليلاً إلى المفهوم نفسه . إن أحد أبرز التعريفات للكوربوراتية هو أنها : «نظام لتمثيل المصالح المختلفة فى الدولة ، يقوم على تنظيم تلك المصالح فى عدد محدود من التشكيلات (أو : الاتحادات) المنفردة والإلزامية وغير المتنافسة والمنظمة هيراركيا والمتمايزة وظيفياً ، والتى يعترف أو يسمح بها(بل والتى يمكن أن تكون أصلاً) من جانب الدولة ، وتمنح احتكارا تمثيلياً فى مجالها فى مقابل ممارسة مظاهر معينة للرقابة على اختيار قادتها وعلى تعبيرها عن مطالبها من النظام السياسى أو عن دعمها له» (٣١). من الناحية التاريخية شهدت ثلاثينات هذا القرن أقصى صور انتشار الكوربوراتية فى أسبانيا والبرتغال وبلاد أمريكا اللاتينية وفى النظم الفاشية فى إيطاليا وألمانيا . وساعد على ازدهار الأفكار الكوربوراتية فى ذلك الحين المشكلات التى كانت تعانى منها الرأسمالية والليبرالية فى ظروف الكساد العالمى من ناحية ، والصورة السيئة للشيوعية والماركسية نتيجة سياسات ستالين وممارسته من ناحية أخرى . وقد وجدت الكوربوراتية فى شبه جزيرة ايبيريا وبلاد أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص مرتعاً خصباً دائماً بدرجة أو بأخرى . وأخيراً فقد شهد عقد السبعينيات إحياء مفهوم الكوربوراتية كأداة لدراسة وتحليل جماعات المصالح والنظم السياسية بوجه عام فى تلك البلاد . ويمكن القول إن هناك مقولات عامة تتسم بها الكوربوراتية على المستوى الفكرى والتنظيمى :

ـ فالكوربوراتية تفترض إمكانية تحقيق عملية تنمية وتحديث متناسقة إذا أمكن تنظيم المجتمع على نحو سليم ، وبناءً على مفهوم ملائم للعدالة التوزيعية .

ـ تتولى الدولة الإشراف على هذه العملية تنظيميا وهى وإن كانت تتدخل فى الاقتصاد وفى المجتمع إلا إنها لا تستوعبها بالكامل .

ـ ترفض الكوربوراتية كلاً من الفردية الليبرالية والطبقية الماركسية على أساس أن كلاً منهما ينطلق من حتمية وجود صراع ما ، ومشروعية ذلك الصراع . أما الكوربوراتية فلا تنظر للصراع كأمر حتمى (وبالتالى مشروع) وإنما تسعى إلى الحد من الصراع عن طريق تأسيس التكامل الاجتماعى حول تجمعات « وظيفية » ومهنية .

ـ ترفض الكوربوراتية السياسات الليبرالية القائمة على التكتلات الانتخابية للمواطنين أو الأحزاب السياسية ، والتصويت النيابى للهيئات التشريعية ، القائم على التقسيم الإقليمى .

ـ الكوربوراتية تؤكد على البعد الأخلاقى للحياة الاجتماعية وتؤكد على وجود «كل» اجتماعى عضوى يتجاوز ويرفض الطبقات لذاتها أو الفردية القائمة على تنظيم المنفعة (٣٢) .

ولقد ازدهرت الكوربوراتية فى ظروف اجتماعية وسياسية محددة فى البلاد التى ظهرت فيها ، عقب انهيار نظم الحكم القائمة . فنتيجة لخوف النخبة الحاكمة من تمزق أو تفكك المجتمع بسبب ذلك الانهيار بحثت تلك النخب عن آليات جديدة خارج إطار الأفكار الليبرالية أو الماركسية على أساس أن كلاً منهما يبرز نوعاً معيناً من الصراع . وفى هذا السياق برزت الأفكار الكوربوراتية حول ضرورة اتحاد المجتمع كله ، وحول شرعية الخير العام وسموه فوق المصالح الفردية والطبقية ، وحول وجود دور محورى للدولة لابد أن تؤديه فى تنظيم المجتمع .

إن هذه الأفكار لم تمثل استجابة طبيعية لأوضاع بلدان أمريكا اللاتينية فقط وإنما أيضاً بلدان آسيا وأفريقيا ، كما أن القرن العشرين شهد ـ ابتداء من الثلاثينات ـ اتجاها عالمياً قوياً متمثلاً فى نمو دور الدولة فى الحياة السياسية خاصة تحت تأثير الأزمة الرأسمالية العالمية . أما فى العالم الثالث فإن وضع خطط التنمية كان يستدعى أن تلعب الدولة دوراً رئيسياً فى إعادة بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية (٣٣) .

فيما يتعلق بمصر الناصرية فإن ما تطرحه هذه الورقة سعياً إلى تحليل وإيضاح الطابع «اللاسياسى» للنظام الناصرى والنخبة الناصرية ، هو أنها ـ أى مصر الناصرية ـ عرفت ملامح كوربوراتية لاشك فيها نتيجة أولاً لتوافر نفس الظروف الإجتماعية والسياسية والثقافية التى سادت التجارب الكوربوراتية عموماً ونتيجة ثانيا لوجود الأفكار والمثل الكوربوراتية لدى العديد من أبناء الطبقة الوسطى المصرية الذين تشكل وعيهم السياسى فى الثلاثينات وأوائل الأربعينات ـ أى فترة ازدهار الكوربوراتية فى العالم وهى الفترة التى ينتمى إليها الجيل الذى قاد ثورة يوليو .

من الناحية الأولى يمكن القول إن إزاحة النخبة الحاكمة القديمة فى مصر ، والتى كانت تمثل كبار ملاك الأراضى والرأسماليين ، وإحلال نخبة الضباط الأحرار الممثلة بالأساس للطبقة الوسطى محلها ، مضافا إليه ضعف هذه الأخيرة (أى الطبقة الوسطى ككل) ، وكذلك ضعف الطبقات العمالية والفلاحية ، كل هذا كان دافعاً لبحث النخبة الحاكمة عن آليات جديدة لربط الطبقات الدنيا بالدولة . ومثلما كان الحال فى عديد من التجارب الأخرى ، فإن كلاً من الصيغ «الليبرالية » و«الماركسية» للحكم ما كان يمكن أن تتناسب مع إمكانيات ومصالح وتوجهات النخبة السائدة : ففى الإطار الليبرالى للحكم كان من المستحيل للطبقة المتوسطة أن تصمد فى وجه القوى التقليدية العاتية الممثلة فى ملاك الأراضى رالبرجوازية الكبيرة بقدراتها الهائلة على شراء الأصوات والتلاعب بالانتخابات . وفى الإطار الماركسى لم يكن ممكناً لنخبة الطبقة الوسطى الحاكمة أن تتحمل إطلاق العنان للقوى العاملة والإقرار بحقها فى التنظيم المستقل والعمل السياسى غير المقيد . فى تلك الظروف كانت الأشكال الكوربوراتية اللاسياسية بالأساس والموجهة مباشرة من جانب الدولة ، هى الأكثر ملاءمة للنخبة الحاكمة والتى تساعد أكثر من غيرها على احتواء الطبقات الدنيا .

قد كانت الكوربوراتية ترتبط أولاً ـ وقبل كل شىء ـ بالدولة ودورها وفاعليتها إزاء المجتمع ، فلا شك أن المنبع الأساسى لقوة الضباط الأحرار أى سيطرتهم على جهاز الدولة ، خاصة أدوات القمع فيه : الجيش وأجهزة الأمن ، شكّل مدخلاً هاماً للكوربوراتية .

من الناحية الثانية ، يمكن أن نتصور تأثر الجيل الذى تشكل وعيه فى الثلاثينيات والأربعينيات ــ كما سبقت الإشارة ــ بفكرة إدانة كل من الرأسمالية والشيوعية . وفى هذا السياق لا يبدو من قبيل المصادفة أن تنظيم مصر الفتاة الذى تأثر بقوة بالتجربة الفاشية فى الثلاثينيات والأربعينيات كان هو التنظيم الأقرب إلى الضباط الأحرار ، ليس فقط قبل قيام حركة الجيش وإنما بعدها أيضاً . والثابت أن عبد الناصر نفسه انضم إلى «مصر الفتاة» وانخرط فى صفوف القمصان الخضر التابعة لها . وفضلاً عن ذلك فإن أبرز العناصر المدنية التى تعاونت بعد الثورة مباشرة مع الضباط الأحرار إنما هى تلك التى انتمت إلى الحزب الوطنى الذى كان بدوره على علاقة خاصة حميمة مع مصر الفتاة .

وبعد قيام الثورة بوقت قصير بدت ملامح كوربوراتية واضحة فى الأفكار المعلنة لمثلى النظام الجديد . وفى الإعلان الذى أصدرته هيئة التحرير فى ٢٦ يوليو ١٩٥٣ باسم « التعبئة الشعبية للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى » أعلنت الهيئة أن النظام الذى تقدمه يدعو إلى تركيز جهود البعث الأقتصادى فى يد «الشعب» نفسه ويدعو إلى «تعاون الطبقات جميعاً فى ظل عطف حكومى شامل» ودعا برنامج الهيئة إلى إقامة «اتحاد للزراعة» على غرار اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية ، وتشجيع ودعم هذه الاتحادات والعمل من خلالها . وأضاف البرنامج ما سماه« عنصر البر » بمعنى تشجيع الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية مع اقتراح ضمها فيما يمكن أن يسمى « الاتحاد الخيرى العام » (٣٤) . وعندما أعلن الاتحاد القومى اهتم عبد الناصر بالتأكيد المستمر على جدة التجربة وتوسطها بين : النظامين الرأسمالى والاشتراكى (٣٥) . كما برزت فى خطب عبد الناصر منذ الأيام الأولى للثورة فكرة التأكيد على الدور الهام للدولة فى تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة والمساواة وإنصاف الطبقات التى سبق أن عانت من الظلم ، ولم يرتبط هذا - فى البداية ــ بأى دعوات للتأميم . وترافق هذا مع رفض فكرة الصراع فى المجتمع والتأكيد على قيم « المحبة » ونبذ البغضاء بين أبناء الشعب ، وكذلك مع الإصرار الدءوب على رفض وإدانة الأشكال الليبرالية للحكم القائمة على التعدد الحزبى .

فى هذا السياق فإن جوهر ما نصفه « بالطابع اللاسياسى » للنظام الناصرى وللنخبة الناصرية إنما ينبع من حقيقة أن الإطار الوحيد الذى أضحى مطروحاً ومقبولاً لتصنيف وتنظيم «كل الشعب» هو بالأساس الإطار المهنى أو الوظيفى . لقد بدا هذا الأمر واضحاً سواء فى سياسة الدولة إزاء جماعات المصالح المختلفة أو فى تنظيم « تحالف قوى الشعب العاملة » فى داخل الاتحاد الاشتراكى .

ففى حين حرص نظام يوليو ١٩٥٢ منذ أيامه الأولى على تشجيع إقامة النقابات العمالية والمهنية فإنه حرص أيضاً بشدة على إحكام قبضته عليها ، وعلى كافة جماعات المصالح الأخرى فى مصر مثل الاتحادات والجمعيات ، ومارس النظام الناصرى سيطرته تلك من خلال التنظيم السياسى أساساً ، كما مارسها أيضاً بشكل مباشر بالنسبة لبعض الجماعات الأخرى مثل الطرق الصوفية . واحتفظت الدولة باليد الطولى فى تحقيق عدم تنافسية جماعات المصالح ، وفى تحديد هيكلها التنظيمى ونطاق تمثيلها الوظيفى واحتكارها التمثيلى ، فضلاً عن القيام بدور حاسم فى اختيار رؤسائها (٣٦) . واستنادا إلى الميثاق وقانون الاتحاد الأشتراكى ، تبلورت العلاقة بين التنظيم السياسى وجماعات المصالح ـ وفى مقدمتها النقابات والتعاونيات ـ على أساس « قيادة الاتحاد الاشتراكى لها وتكامل دوره مع دورها » .

على أن السمة الكوربوراتية (اللاسياسية) الأكثر تمييزاً للنظام الناصرى والتى طبعت تشكيل وتوسيع نخبته الاستراتيجية إنما ارتبطت بطريقة تمثيل القوى الاجتماعية المختلفة فى التنظيمات السياسية للناصرية وشمول هذه الأخيرة وتداخلها مع الهيكل الرسمى للدولة . والنقطة المحورية بهذا الصدد هى أن وجود القوى الشعبية فى التنظيم الحزبى إنما يتم بالدرجة الأولى من خلال التصنيف المهنى أو الوظيفى ، وأن مناط الدور القيادى فى داخل التنظيم السياسى هو ـ إلى حد بعيد ـ التمثيل النقابى أو المنصب (النقابى) بمعنى أن ممثلى الفئات الوظيفية أو المهنية هم بالأساس القيادات النقابية . لقد ظلت تلك السمة الكوربوراتية (اللاسياسية) سائدة فى تصنيف القوى الشعبية وبالتالى فى تحديد وبلورة النخبة السياسية خاصة فى التنظيمات السياسية المتوالية .

وكما سبقت الإشارة فقد غلبت على هيئة التحرير نغمة كوربوراتية واضحة واهتمت بالنقابات أساساً واعتبرتها هى بالذات التنظيمات التى يمكن تدعيمها

والتعامل معها .وغلبت السمة نفسها على الاتحاد القومى وعرّف أعضاء لجان الاتحاد القومى بصفتهم المهنية أساساً . فى هذا السياق . لا يكون من قبيل المصادفة ما ذكره أحمد حمروش من أن فكرة الاتحاد القومى نقلت من البرتغال التى هى إحدى أبرز معاقل الكوربوراتية على الإطلاق ، حيث كان سالازار معتمداً على تنظيم الاتحاد القومى أيضاً ، وأن على صبرى أرسل إلى هناك لدراسة التنظيمات السياسية (٣٧) .

ولقد طرأت تغيرات هامة على تلك السمة الكوربوراتية مع التنظيم السياسى التالى والأكثر أهمية وديومة أى « الاتحاد الاشتراكى » الذى بنى على أساس ضمان نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، مع ترك النسبة الباقية للفئات التى صنفت بدورها طبقاً لانتماءات مهنية .

وبشكل عام ، يظهر فحص النخبة فى التنظيم السياسى أن القيادات النقابية (العمالية والمهنية) احتلت النسبة الغالبة بين أكثر العناصر استمرارية فى تلك النخبة . فالتمثيل العمالى احتكرته قيادات العمل النقابى ، ويشمل ذلك رؤساء مجالس الإدارة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى الفترة موضع الدراسة (أنور سلامة ــ أحمد فهيم ــ عبد اللطيف بلطية) أو عديد من القيادات النقابية الأخرى مثل : على سيد على وثابت السفرى وصلاح غريب وفوزى السيد وفتحى فودة ومحيى الدين متولى وهى أسماء قدمت بعد ذلك ــ أيضاً وزراء العمل فى مصر . وفى المقابل تضاءلت بشدة نسبة العمال الذين يبرزون من خلال التنظيم السياسى مباشرة وليس عن طريق التمثيل النقابى . والأمر نفسه انطبق إلى حد كبير على القيادات المهنية (مثل : أحمد طلعت عزيز والسيد يوسف وأحمد الخواجة وحلمى السعيد) نقباء المهن الزراعية والتعليمية والمحامين والمهندسين على التوالى . وأخيراً يلفت النظر بالنسبة للاتحاد الاشتراكى ما يقرره أحمد حمروش أيضاً من أن فكرة الجهاز السياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى (أى التنظيم الطليعى) تشابهت مع رابطة الشيوعيين اليوغسلاف داخل الاتحاد الاشتراكى فى يوغسلافيا ، وأن صلاح دسوقى أرسل إلى هناك لدراسة تلك التنظيمات (٣٨) . وهنا يجدر بالذكر أن الاشتراكية اليوغسلافية تبرز أيضاً فى مقدمة التجارب الاشتراكية التى اتسمت بسمات كوربوراتية واضحة تميزها عن الاشتراكيات الأخرى (٣٩) .

خاتمة:

فرضت النخبة السياسية لنظام يوليو هيمنتها على كافة مؤسسات الدولة فى مصر ، وقادت ــ بطابعها الاحتكارى البيروقراطى اللاسياسى ــ عمليات التغيير الهائلة التى شهدها المجتمع المصرى فى الخمسينيات والستينيات . ويمكن القول أن تلك النخبة توزعت ــ بالدرجة الأولى ــ على قمم البيروقراطيات الرئيسية الحاسمة فى الدولة الناصرية ، تلك التى شملت كلاً من :

١ــ البيروقراطية العسكرية : تحت رئاسة عبد الحكيم عامر ، وضمت تلك البيروقراطية المجموعة التى تحلقت حول عامر ، واكتسبت ــ بمضى الوقت ــ قوة ذاتية مستقلة فى مواجهة عبد الناصر نفسه . وفى هذا الإطار ، تبدو العلاقة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر من أكثر العلاقات تعقيداً داخل نخبة يوليو ــ ومع ذلك يمكن القول أن تلك العلاقة تضمنت فى جوهرها صفقة ضمنية ، أطلق فيها عبد الناصر يد عامر فى القوات المسلحة كمجال للقوة والنفوذ ، وضمن فيها عامر ــ فى المقابل ــ ولاء القوات المسلحة للزعامة الناصرية . ولا شك فى أن اهتمام عبد الناصر مبكراً بتأمين هذا العنصر يعود إلى مجىء نخبة يوليو نفسها عن طريق حركة سرية سياسية فى داخل القوات المسلحة ، مما جعلهاشديدة الحساسية إزاء أى حركة مماثلة محتملة . ومع ذلك ، فإن تلك الحساسية المفرطة أسفرت فى النهاية عن تضخم سرطانى فى المجموعة التى تكفلته بالسيطرة على القوات المسلحة ، بحيث أضحت هى نفسها ــ فى النهاية ــ مصدر الخطر من انقلاب عسكرى ، كما ظهر عقب هزيمة ١٩٦٧ .

٢ـ البيروقراطية الأمنية : وقد توزعت تلك البيروقراطية على الأجهزة الأمنية المختلفة (الجهاز الخاص برئاسة الجمهورية ــ المخابرات العامة ــ المباحث العامة ومباحث أمن الدولة) وانحصرت قيادتها فى عناصر محدودة من النخبة الحاكمة ، فى مقدمتها : زكريا محيى الدين ، وعلى صبرى وأمين هويدى ، وكمال رفعت وسامى شرف وصلاح نصر وشعراوى جمعة وحافظ إسماعيل وأمين شاكر . ولاشك أن تلك البيروقراطية الأمنية لعبت دوراً أساسياً فى اختيار وتقييم عناصر النخبة الاستراتيجية للنظام ، ضمن وظائفها العديدة .

٣- بيروقراطية التنظيم السياسى : وقد ضمت المستويات القيادية العليا فى التنظيمات السياسية الناصرية عناصر من النخبة احتفظت بمواقعها برغم التغيرات التى شهدتها تلك التنظيمات . واستناداً إلى دراسة للمستويات العليا فى التنظيمات السياسية لثورة يوليو (هيئة التحرير ـ الاتحاد القومى ـ الاتحاد الاشتراكى) فإن أبرز أسماء النخبة التى استمرت على رأس بيروقراطية التنظيم السياسى تشمل : أنور السادات ـ حسين الشافعى ـ على صبرى ـ أحمد طعيمة ـ حسن إبراهيم ـ زكريا محيى الدين ـ شعراوى جمعة ـ عباس رضوان ـ عبد الحكيم عامر ـ عبد اللطيف البغدادى ـ كمال الدين حسين ـ كمال رفعت ـ أحمد عبده الشرباصى ـ كمال رمزى استينو ـ نور الدين طراف .

٤ـ البيروقراطية الإعلامية : وقد كان اتساع تلك البيروقراطية مرتبطاً بالأهمية المركزية التى احتلها الإعلام (المسموع ، والمقروء) كأداة للتوجيه السياسى والتنشئة السياسية ، على المستوى المصرى أو العربى . وفى حين خضعت الإذاعة (وكذلك التلفزيون فيما بعد) لرقابة أمنية صارمة ، فإن تأميم الصحف الكبرى زاد من قبضة الدولة عليها . وفى جميع الحالات ، فإن وجود شخصيات ومواهب فذة وناقدة فى القيادات الإعلامية ، لا يلغى حقيقة وجود غالبية يمكن وصفها بأنها «بيروقراطية إعلامية» ، استمدت وجودها بل والتصاقها بمراكزها ومناصبها عن طريق إبداء مظاهر الولاء والمداهنة والتبرير للنظام قبل شىء آخر .

٥ـ البيروقراطية الاقتصادية : وهذه وضعت بذورها مع إنشاء مجلس الإنتاج ، ومجلس الخدمات ، ثم وزارة الصناعة والمؤسسة الاقتصادية . . . الخ ، على أن أهم توسع فى البيروقراطية الاقتصادية إنما اقترن بمولد واتساع القطاع العام . إن هذه البيروقراطية هى التى نمت وترعرعت فى ظل نظام رأسمالية الدولة فى مصر الناصرية ، وشكلت قيادتها جزءاً من النخبة الاستراتيجية للنظام .

لقد حقق نظام يوليو منجزاته الكبرى على يد تلك النخبة ، بفروعها المتعددة ، وزادت من عظمة منجزاتها الطموحات العربية التى رافقتها ، والتحديات الخارجية العاتية التى أحاطت بها . ولكن تبقى هناك ملاحظات إجمالية ، عند النظر إلى نخبة يوليو فى سياق التطور السياسى للمجتمع المصرى المعاصر :

أ – إن تلك النخبة كانت ـ بالأساس ـ نخبة «انتقالية» . إنها نخبة ارتبطت بعملية الدفع العظيمة التى قادها نظام يوليو للمجتمع المصرى ، وانتهى وضعها النخبوى مع انتهاء تلك المهمة . وبلغة ميكانيكا السيارات ، يبدو وكأن تلك النخبة كانت هى الترس الخاص بالسرعة الأولى ، فى صندوق التروس ، ومع أن ذلك الترس هو الأهم لأنه القادر على نقل السيارة من السكون إلى الحركة ، فإن مهمته لا تلبث أن تنتهى مع اكتساب السيارة لسرعتها ، ويصبح من الضرورى بعد ذلك نقل المهمة إلى تروس أخرى . إن جانباً هاماً من تفسير هذا الوضع الانتقالى ـ المؤقت بالضرورة ـ يتعلق بالعلاقة العضوية بين تلك النخبة وزعامة عبد الناصر شخصياً . لقد كانت تلك الزعامة الرابط العضوى القوى بين عناصر تلك النخبة ، وهى المحدد لتوجهاتها ، وعندما مات عبد الناصر فقدت النخبة الناصرية رأسها .

ب ـ إن هذه النخبة أضحت بسرعة نخبة ضامرة غير متجددة . تلك نتيجة تبدو منطقية من الاستبعاد الصارم لأى عناصر ذات توجهات «سياسية» غير الولاء للنظام . أيضاً يرتبط هذا بمشكلة صراع الأجيال ، أى الصراع بين الجيل الذى انتمت إليه النخبة الناصرية ـ والذى أتى فى موعده مع القدر ـ كما قال عبد الناصر ، وبين الأجيال السابقة واللاحقة . لقد وصل جميع أفراد النخبة الناصرية إلى مواقع الحكم والسلطة فى مصر وهم دون الأربعين من عمرهم ، وسرعان ما تبين أن ذلك يعنى ليس فقط حرمان الجيل السابق لهم من فرصته الكاملة ، وإنما أيضاً المصادرة على فرص وإمكانيات جيلين تاليين على الأقل .

ج ـ وأخيراً فقد ألقى «مآل» النخبة الناصرية : ضوءا باهرا على حقيقة التشتت الفكرى والأيديولوجى الذى اتسمت به تلك النخبة فعلياً ، وهو التشتت الذى كان متوارياً فى ظل زعامة عبد الناصر . ولكن بعد اختفاء عبد الناصر ، انكشف هذا التشتت واضحاً بلا أى لبس : ومثلما قدمت نخبة يوليو ثواراً شرفاء وملتزمين ، قدمت أيضاً مقاولين ومستوردين ووكلاء لشركات أجنبية فى عالم الانفتاح الذى ورث الستينيات ، فإنها قدمت أيضاً كثيراًمن تلك العناصر التى انتقلت بكل حماس من الاتحاد الاشتراكى إلى الحزب الوطنى الديموقراطى ، مجردة من أى التزام فكرى أو أيديولوجى محدد .

وفى ظل هذا كله يبدو مفهوماً القول الشائع عن عظمة منجزات يوليو ، وأيضاً عظمة أخطاء ثورة يوليو .

الهوامش.

(1) Panayiotis Vatikiotis **Egypt Since the Revolution** (london: george allen and unwin ltd .,1968.)
Panayootis Vatikiotis, **Nasser and his generation** (london : groom helm , 1978) , Amos Perlmutter, **Egypt the Praetorian State** (newjersy: transaction books, 1974).

(2) Hrair Dekmejian, **Egypt Under Nasser: A Study in Political** Dynamics (New York: State University of New York Press, 1971).

(3) Shahrough Akhavi, **"Egypt: Neo Patrimonial Elite"**, in : Frank Tachau, **Political Elites and Political Development in the Middle East** (New York: Schenkman Pub. Co, 1975); Shahrough Akhavi, "Egypt: Diffused Elite in a bureaucratic Society", in: William Zartman et al. **Political Elites in Arab North Africa** (London: Longman, 1982); Leonard Binder, **In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Scond Stratum in Egypt** (Chicago: University of Chicago Press, 1978)' Dekmejian, Ibid., Robert Springborg, "Patterns of Association in the Egyptian Political Elite", in: George Lenczowski, **Political Elite in the Middle East** (Wshington, D.c., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975); Perlmutter, op. cit; Iliya Harik, The Single Party as a

Subordinate Movment: The Case of Egypt, **World Politics,** Vol. 26, No 1, October 1973; Clement H. Moore, Authoritarian Poloitics in Unincorporated Socitey: The Case of Nasser's Egypt, **World Politics,** Vol.6, No. 2; Janury 1974.

(٤) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠ (بيروت : دار الطليعة ١٩٧٦) ط٢ ، سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمى ، (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٨) ط٢ .

(5) Morroe Berger, **The Arab World Today** (New York: Double day and Co. 1962); Monfred Halpern, **The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa** (Princeton: princeton University Press, 1963); James Bill and Carl Leiden, **Politics in the Middle East** (Boston: Little, Brow and Company, 1979).

(6) Ellen Kay Trimberger, **Revolution from above: Military Bureaucrates and Development in Japan, Turkey, Egypt and Peru** (New Jersey: Transaction Books, 1978); Mark Cooper, **The Transformation of Egypt** (London: Croom; Helm, 1982); Mohamoud Abd El Fadil, **The Political Economy of Nasserism** (Cambridge: Cambridge University Press, 1980); John Waterbury, **The Egypt of Nasser and Sadat** (Princeton: Princeton University Press, 1983).

(7) James Petras (ed), **Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World** (New York: Monthly Review Press, 1978), p.9.

(٨) د . السيد الحسينى ، مقدمة الترجمة العربية ، فى : بوتومور ، **الصفوة والمجتمع** ترجمة وتقديم د . محمد الجوهرى وآخرين (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) ص٧ .

(9) Nazih N. Al-Ayubi, **Bureaucratic Evolution and Political Development: Egypt 1952-1970,** Ph. D. Dissertation, St. Antony's College, Oxford, 1975.

(10) Dekmejian, **op. cit.,** pp. 144-224.

(11) Ian Roxborough, **Theories of Underdevelopment** (London: The Macmillan Press Ltd., 1979), p.77.

(12) Halpern, op.cit., p.66.

(13) Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies** (New Haven: Yale University Press, 1968), p. 289.

(14) Binder, op. cit., p. 30.

(١٥) **مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ) الجزء الثانى ، ص٦١ .

(١٦) **المرجع السابق** ، الجزء الثالث ، ص ٦٣٥ .

(17) Akhavi, Egypt: Diffused Elite.., **op. cit.,** p. 226.

(18) Perlmutter, op. cit, p. 108.

(19) Akhavi, op. cit., p. 227.

(٢٠) د . على الدين هلال ، **السياسة والحكم فى مصر** (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) ص٢٦٧ .

(٢١) أحمد حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليو** (القاهرة : دار الموقف العربى ، بدون تاريخ) الجزء الثانى ، ص١١٦ .

(22) Cooper, **op. cit.,** p. 17.

(23) Petras, **op. cit.,** p. 97.

(٢٤) مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، المرجع السابق ، الجزء الخامس ص٨٤ .

(25) Trimberger, op. cit., p. 129.

(٢٦) محمد حسنين هيكل ، مشاكل القطاع العام : كيف يشعرون بها من الداخل وكيف يرونها من الخارج ، فى **الأهرام** ١٩٦٤/٤/٣ .

(٢٧) محمد حسنين هيكل ، استكمال بناء الاتحاد الاشتراكى هو المهمة الكبرى الآن ، فى **الأهرام** ١٩٦٤/٤/١٠ .

(28) Dekmejian, **op. cit.** p. 214.

(٢٩) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الثالث ، ص ١٣١ .

(30) James Heaphey, "The Organization of Egypt: Inadequacies of a Non-Political Model For Nation Building"; World Politics, Vol. 18, January 1966.

(31) Philippe Schmitter, Still the century of Corporatism, in: Fredrick B. Pike and Thomas Stritch, eds., **The New Corporatism** (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1974) pp. 93-94.

(32) **Ibid.**, p. 395.

(33) Alfred Stepan, **The State and Society: Peru in Comparative Perspectives** (Princeton: Princeton University Press, 1978) p.55.

(٣٤) انظر نص الإعلان فى **الأهرام** ١٩٥٣/٧/٢٧ .

(٣٥) انظر – على سبيل المثال – خطاب الرئيس عبد الناصر فى رشيد فى ١٩٥٩/٧/٢٨ وخطابه فى الاحتفال ببدء تنفيذ السد العالى فى أسوان

فى ١٩٥٩/١١/٢٦ ، فى : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص٥٧١ وص ٦٧٠ .

(٣٦) أحمد فارس عبد المنعم ، جماعات المصالح ، فى : د . على الدين هلال . (محرر) النظام السياسى : سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢-٢- (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٣) ص ٢٤٣ وما بعدها .

(٣٧) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الثالث ، ص ١٤٦ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٣٠ .

(39) Schmitter, **op. cit.,** pp. 99-100.

الفصل الثاني

حول التداعيات السياسية والاجتماعية لثورة يوليو

الشباب المصرى وثورة ٢٣ يوليو *

السمة الأساسية لما يتلقاه الشباب اليوم من تقييم لثورة يوليو انما هى التشتت الواضح بين الإدانة المطلقة ، والإشادة الكاملة . وقد يطالع أى شاب الآن فى مصر فى يوم واحد مقالية يتحدث أولهما عن فترة الخمسينيات والستينيات باعتبارها «أسوأ الفترات فى تاريخ مصر» وباعتبارها «حقبة حالكة السواد ، حطمت كرامة الوطن والمواطن» ويتحدث ثانيهما عن نفس الفترة باعتبارها «أفضل الفترات فى تاريخ مصر المعاصر» والحقبة الناصعة التى أكدت كرامة المواطن المصرى ، والدولة المصرية ، والأمة العربية كلها .

وفى حين تقدم له كتب التاريخ المدرسية الرسمية سردًا شكليًّا مبسطًا خاليًا من التقييم العميق فإن أسرته تقدم له ذكريات لتجارب عميقة ومواقف عاطفية شتى تتوزع بدورها بين الحب الجارف والكراهية المريرة ، إزاء ثورة يوليو وسياساتها ولا يعكس هذا مجرد اختلاف فى وجهات النظر ، أو الآراء بين أبناء الأجيال الذين عاصروا ، مصر الناصرية ، ولكنه يعكس - فى الواقع - جوهر التغير الاجتماعى الذى أحدثته ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، وما ترتب على هذا التغير من آثار . فثورة يوليو تستمد توصيفها «كثورة» وليس كمجرد «انقلاب عسكرى» من حقيقة أنها نقلت السلطة السياسية والقوة الاقتصادية من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقة أخرى فمن خلال إلغاء الملكية والإصلاح الزراعى وعديد من الإجراءات السياسية والاجتماعية ثم من خلال حركة التأميم الواسعة ، فقد كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين فى مجالات التجارة والصناعة والمال والأعمال قوتهم الاقتصادية ونفوذهم السياسى وهيبتهم الاجتماعية إلى حد بعيد وفى الوقت نفسه أخذت الفئات الوسطى من المجتمع المصرى فى الريف والمدينة تصوغ عصرها الذهبى : واضطلع متوسطو ضباط الجيش وصغاره الذين تحلقوا حول الضباط الأحرار ومعهم

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٨٥ .

شرائح متزايدة من المهنيين والفنيين ومسئولى الحكومة ثم القطاع العام بمهمة بناء المجتمع الجديد ولم تعتمد هذه الشرائح الجديدة فى سعيها لتنفيذ مشروعها الوطنى على تملكها للأراضى أو العقارات أو المصانع وإنما اعتمدت على إمساكها بسلطة الدولة السياسية :

ففى الريف ، حل متوسطو الملاك بسرعة محل قوى «الإقطاع» القديمة وورثوا أرضهم ونفوذهم وفى المدن حيث وجد الملايين من أبناء الفئات الوسطى الفرصة الواسعة أمامهم للترقى الاجتماعى بعد أن توارى «أولاد العائلات وأبناء الذوات» وسط مناخ ثقافى يؤكد على قيمة الفرد بذاته وقدراته وليس اعتماداً على إرث أو جاه ، ودارت المصانع الجديدة لتيسر لهؤلاء تحقيق أحلامهم الاستهلاكية فى السيارة وأدوات البيت العصرى مثلما وفرت الدولة لهم العمل الملائم والمسكن الرخيص .

أما الملايين من فقراء الفلاحين والعمال فى أسفل السلم الاجتماعى فقد استفادوا أيضًا من العديد من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فتملك آلاف من معدمى الريف قطع الأرض المنتزعة من كبار الملاك وحصل العمال - الذين ضاعفت مشروعات النظام الجديد أعدادهم على مكاسب فى الأجور والتأمين الاجتماعى والضمانات ضد الفصل التعسفى ووجد أبناء هاتين الطبقتين أيضًا الفرصة للتعليم المجانى والفكاك من أسار الفقر والمرض على أن ما هو أهم من ذلك كله أن رجال النظام الثورى توجهوا منذ اليوم الأول لحركتهم إلى تلك الطبقات الدنيا يحثونها على أن ترفع روسها وأن تزيح عن كاهلها أثقال الخضوع والاستكانة ومثلما تولدت مشاعر الثقة والكرامة لدى الفلاحين المعدمين والفقراء إزاء كبار الملاك القدامى تولدت أيضًا لدى العمال إزاء الرأسماليين وأصحاب الأعمال وأكد نظام يوليو توجهاته تلك عندما أعلن عن إفساح الفرصة لممثلى العمال والفلاحين ، لأن يشغلوا نصف مقاعد البرلمان والتنظيمات السياسية .

لقد جاء العديد من هذه الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية قصير النفس ، ومختلفًا فى نواح عديدة عن الشعارات البراقة التى رفعت بسبب عجز الفئات

الحاكمة الجديدة - غالبًا - عن تجاوز تصوراتها الخاصة وخوفها من التحرير الحقيقى والكامل للطبقات العمالية والفلاحية ، التى ظلت - دومًا- فى مرتبة أدنى بكثير إزاء الطبقة الحاكمة الجديدة ولكن هذا كله لا ينفى أن تلك الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية خلقت جمهورها العريض المتحمس لثورة يوليو ونظامها .

والواقع أن الممارسات السياسية لنظام يوليو فى ظل جمال عبد الناصر أسهمت أيضًا وبشكل أكثر تعقيدًا فى توليد التباين الحاد فى مواقف القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة من الثورة ، فقد رفض النظام الجديد صيغة الديمقراطية الليبرالية والتعددية الحزبية ليس فقط لأنها كانت تعنى إتاحة الفرصة للطبقات المضروبة للظهور والتأثير ، ولكن لأنها كانت تعنى أيضا إتاحة فرصة المشاركة السياسية الفعالة للطبقات الأخرى .

والخلاصة أن مجمل ممارسات ثورة يوليو ١٩٥٢ سواء على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى أو على الصعيد السياسى كان لابد وأن تخلق اختلافًا شديدًا فى الآراء حولها وحول تقييم منجزاتها وفى حين يتعاطف معها أبناء الفئات الوسطى فى المجتمع الذين كانوا على رأس المستفيدين من الثورة وإنجازاتها فإن القوى النشيطة سياسيًا منهم والتى ضربتها الثورة بشدة تحمل الكثير من مشاعر المرارة إزاءها أما الملايين من العمال والفلاحين الذين لم يكن الحرمان من «الديمقراطية السياسية» قضيتهم الأولى أو الثانية فإن مشاعر الحب الجارفة لديهم لثورة يوليو ولعبد الناصر على وجه التحديد تظل مسألة مفهومة ومنطقية حتى وإن كان ما حصلوا عليه فعليًا أقلّ بكثير من الوعود التى قدمت لهم .

أما الذين ضربوا بشدة من ثورة يوليو اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا . فإن مرور ما يزيد على ثلاثة عقود على ثورة يوليو لم يكن كافيًا لهم كى يتجاوزوا مشاعرهم ، مصرين على رؤية كل ما حدث فى مصر من تغيرات فقط من خلال مصالحهم وامتيازاتهم الضائعة . ومن الحق أيضًا أن كثيرًا من العناصر التى ارتبطت بالتجربة الناصرية تتبع السلوك الخاطئ المناقض وترفض الاعتراف بأوجه القصور التى شابت نظام ثورة يوليو فى الخمسينيات والستينيات ليس فقط كمجرد «أخطاء»

أو «عثرات» أو كمجرد نتاج «لمؤامرات خارجية» وإنما كسمات هيكلية فى صلب النظام الذى قام وطبيعة ممارساته وسياساته .

ومع ذلك كله ، فإن الوصول إلى الفهم الموضوعى السليم لثورة يوليو ، وللنظام الناصرى على وجه الخصوص والتعرف على حقائقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعيدًا عن المصالح الاجتماعية الضيقة أو التحيزات السياسية السطحية يبدو الآن - أكثر من أى وقت - أمرًا لا غنى عنه ولن يؤدى تشتت الأجيال الشابة بين وجهات نظر انفعالية تتأرجح بها بين أقصى الإدانة وأقصى الإشادة سوى إلى مزيد من الخلط والتشويش والعجز عن معرفة تاريخها والاستفادة الخلاقة من تجاربه والنتيجة المنطقية لذلك تكون إما عزلة الشباب وهروبه بما فى ذلك الهروب المادى من الوطن والهجرة خارجه ، وإما الانقياد وراء تيارات فكرية وسياسية تزكى لديه رفض كل التجارب المعاصرة فى وطنه باعتبارها كلها فاشلة ومحبطة وتتركه مهيأً لكافة صور العنف والتطرف .

ولذلك كله فإن قدرة المفكرين والباحثين وكذلك كافة القوى والأحزاب السياسية على تقديم تفهم موضوعى وسليم لثورة يوليو ومنجزاتها وتجاوز المصالح الضيقة أو الرؤية المبتسرة يبدو أمرًا هاما ليس فقط لكى يعرف الشباب الماضى ويفهموه وإنما أيضًا ليواجهوا مشكلات الحاضر ويتطلعوا لبناء المستقبل على أسس أكثر قوة ورسوخًا .

ثورة يوليو والنخبة المصرية *

يختلف النظر لثورة يوليو ١٩٥٢ اليوم، عنه فى ١٩٦٢ أو ١٩٧٢ . ولا يعود هذا الاختلاف فقط إلى أن طول الفترة يساعد على الوصول إلى كثير من المعلومات والوثائق، أو أن بُعد المسافة يساعد على شمول الرؤية . . وإنما أيضًا إلى حقيقة أن ثورة يوليو كانت جزءاً من تيار عام، شمل العديد من بلاد آسيا وإفريقيا - بعد أمريكا اللاتينية، كما أنها تأثرت- فى سياساتها الداخلية - بنماذج كبرى، كانت أرسخ قدمًا وأطول عمرًا .

وفى ضوء مصير ذلك التيار العام فى العالم الثالث، وكذلك فى ضوء مصير التجارب الكبرى التى ألهمت رجال يوليو وجيلهم، فإن تقييم ثورة ١٩٥٢ اليوم يمكن أن يكون أكثر عمقًا وموضوعية . وبعبارة أخرى، فإن ذلك التقييم لابد أن يأخذ فى اعتباره الآن مآل العديد من النظم المشابهة فى العالم الثالث (بما فى ذلك الوطن العربى)، مثلما ينبغى أن يتأثر التحليل أيضًا بالزلزال الذى هزَّ العالم فى السنوات القليلة الماضية، بتحليل وسقوط الاتحاد السوفيتى، وتفكك المعسكر الشيوعى، والتحولات الجذرية الهائلة الجارية الآن فى كافة بلدان أوربا الشرقية .

وابتداء فإن ما نستهدفه بالتقييم هنا هو النظام السياسى والاقتصادى الذى أقامته ثورة يوليو وتبلور فى العقد ما بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات، والذى تغيّر بعد ذلك بشدة، وذلك من منظور محدد، وهو : طبيعة التغيير الذى أحدثته ثورة يوليو فى النخبة المصرية سواء السياسية أو الاقتصادية والآثار المختلفة لذلك التغيير .

جوهر التغيير:

منذ الأيام الأولى لثورة يوليو . . أخذ التغيير يشمل كل نواحى الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر . . غير أنه يمكن القول بأن جوهر التغيير الذى أحدثته ثورة يوليو ومركز الثقل فيه، كان هو نزع السلطة السياسية - ثم الاقتصادية - فى المجتمع

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٩٢ .

المصرى من أيدى طبقة كبار ملاك الأراضى والرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية ونقلها إلى أيدى شرائح من الطبقة الوسطى الصاعدة - من خلال أبنائها فى القوات المسلحة بالدرجة الأولى . وقد تحددت ملامح النظام السياسى والاقتصادى الذى أقامه الضباط الأحرار بزعامة عبد الناصر بضرورة إحكام السيطرة على الدولة والمجتمع :

- فتم إلغاء دستور ١٩٢٣ «الليبرالى» لما يتضمنه من مزايا للطبقات العليا ، وألغيت الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات الحكم لتلك الطبقات . وعطلت السلطة التشريعية باعتبار أن البرلمان لم يكن سوى معبر عن هذه الطبقات!

- وعبر الإصلاح الزراعى ، تمت إجراءات التمصير ، ثم قرارات التأميم الشاملة عام ١٩٦١ وما بعده ، سعى النظام الناصرى ، ليس فقط إلى تجريد الطبقات المسيطرة القديمة من مصادر قوتها ، وإنما إلى نقل القوة الاقتصادية إلى أيدى الأداة التى يسيطر عليها أى الدولة وجهازها البيروقراطى!

غير أن الأمر الهام هنا أن هذا التحول فى القوة السياسية والاقتصادية من الطبقات المالكة القديمة ، إلى «الدولة» وجهازها الإدارى والبيروقراطى ، وسعى عبد الناصر ورفاقه لإقامة أجهزتهم السياسية والاقتصادية البديلة ، إنما تأثر بشدة بانطباعاتهم عن النظام الدولى الذى نشأوا فيه ، وعاصروه . فعلى الصعيد السياسى تأثر هؤلاء بالنموذج الذى شدَّ انتباههم فى شبابهم أى النموذج الفاشى الذى ظهر فى ثلاثينيات القرن رافضاً التنظيمات السياسية لكل من الرأسمالية ، والشيوعية .

أما على الصعيد الاقتصادى ، فإن التحول نحو إحلال الدولة وجهازها الإدارى (باسم الشعب) لتملك وإدارة الوحدات الاقتصادية إنما تم أيضًا فى مناخ دولى موات ، جعل من تلك التحولات تبدو وكأنها ليست فقط أمرًا مشروعًا وإنما أيضًا أمر ضرورى مطلوب! فالضباط الأحرار تقاسموا مع نظرائهم فى بعض البلاد حديثة الاستقلال ، الاعتقاد بأن تنمية بلادهم لا يمكن أن تتم إلا على أيدى «الدولة» التى تملك حشد كل موارد المجتمع وليس على أيدى حفنة من «الرأسماليين» و«الإقطاعيين» الذين لا يريدون ، بل ولا يستطيعون - حتى إن أرادوا- أن ينموا بلادهم . ولقد زاد من ذلك الاعتقاد - بل اليقين - ما شهدته فترة الخمسينيات من «صعود» للنظم الاشتراكية ، خاصة النظام السوفيتى ، الذى فجّر قنبلته الذرية

ثم الهيدروجينية وارتقى إلى مصاف الند للدولة الرأسمالية الكبرى البازغة ، قبل أن يطلق أول قمر صناعى ثم أول إنسان إلى الفضاء الخارجى . وبمثل ما طرحت تلك التطورات تحديات قاسية أمام المعسكر الآخر (الرأسمالى) فإنها قدمت نموذجًا لا يمكن تجاهله للبلاد النامية ، الساخطة أصلاً على مستعمريها الرأسماليين والإمبرياليين!

خطيئة يوليو:

الاختيارات السياسية والاقتصادية إذن لثورة يوليو ، بمثل ما عبرت عن رؤى ومصالح النخبة الحاكمة الجديدة ، ومقتضيات سيطرتها على المجتمع والدولة فإنها كانت تعبيرًا عن فلسفة أو توجهات فكرية وأيديولوجية معينة ، سادت العالم الثالث فى الخمسينيات وأوائل الستينيات واشتركت مع الأيديولوجيات الشيوعية والاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والصين وبلاد أوربا الشرقية فى رفض نموذج النمو الليبرالى سياسيا ، والرأسمالى اقتصاديا ، سواء باعتبارها نخبة رأسمالية أو إقطاعية أو برجوازية إلخ . . . وسعت بدلاً من ذلك إلى إحلال حكم الطبقة العاملة (فى البلاد الشيوعية) أو حكم «الشعب كله» (فى البلاد النامية) وإلى إقامة النظام الاقتصادى الشيوعى أو الاشتراكى أو اللا رأسمالى .

ولم تكن مصر الناصرية بعيدة عن تلك الاتجاهات ، وإنما كانت فى قلبها ، بل وأحد نماذجها الرائدة فى الشرق الأوسط وإفريقيا! وفى ضوء الخبرات الثمينة والمريرة التى عرفتها بلادنا ، وعرفها العالم كله من حولنا طوال العقود الماضية ، والتى وصلت أقصى حالاتها فى السنوات الأخيرة ، يمكننا القول الآن بأن خطيئة ثورة يوليو الأساسية هى أنها فى سعيها لهدم النظام القديم إنما قضت فعليا على «النخبة المصرية» : السياسية والاقتصادية . سياسيا بإلغاء الأحزاب السياسية ، وبإحكام سيطرتها شبه المطلقة على كافة مؤسسات المجتمع المدنى بدءاً من النقابات والجمعيات وحتى الأندية والاتحادات الرياضية! واقتصاديا بالتأميمات الواسعة وتقليص القطاع الخاص لمصلحة القطاع العام . ويبدو أن القليلين فقط من مفكرى مصر ، واقتصادييها هم الذين أدركوا فى ذلك الوقت مدى فداحة الخسارة المترتبة على التضحية بطبقة المنظمين وأصحاب المشروعات باسم القضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم!

ولقد اجتهدت ثورة يوليو بالطبع فى خلق نخبتها البديلة ، التى كان الضباط الأحرار نواتها ، والتى شكلت قيادات الدولة والتنظيم السياسى الواحد وقيادات الجهاز الإدارى ، والقطاع العام . وعرفت مصر بلا شك أفرادًا متميزين من عناصر تلك النخبة لا يمكن إنكار جهودهم فى كافة المجالات ، ولكن يظل من الحقيقى أيضًا أن تلك النخبة البديلة كانت فى جوهرها نخبة بيروقراطية ولا سياسية .

احتكار سياسى:

وواقع الأمر أن المجموعة الحاكمة الضيقة فى نظام يوليو ، والتى شكلت نواة النخبة المصرية البديلة ، حرصت على الاحتكار الكامل للسلطة وللسياسة وحرمان كافة القوى الأخرى الاجتماعية والسياسية منها :

- فحرم منها أبناء الطبقات العليا (البائدة) باعتبارهم إقطاعيين وبرجوازيين أعداء للشعب!

- وحرم منها أبناء الطبقات العمالية والفلاحين ، بمعنى رفض أية مبادرات تنظيمية وسياسية مستقلة لهم ، تخوفًا من الاتجاهات الشيوعية أو اليسارية . وكان حرص النظام شديدًا على اقتران أية حقوق «تعطى» للعمال والفلاحين ، بالسيطرة الكاملة على أية أبنية تنظيمية أو سياسية لتلك الطبقات . وانطوى موقف حكومة الثورة من مظاهرات العمال فى كفر الدوار فى أغسطس ١٩٥٢ على إشارة تحذيرية صارمة ، ومبكرة للغاية ، عن الحدود المسموحة لحركة العمال!

- وفوق ذلك ، وبعده ، فإن نخبة يوليو الحاكمة ، كانت بالغة القوة والصرامة فى ملاحقة النشاط السياسى لأبناء الطبقات الوسطى الذين شاركوهم - قبل الثورة - رفض النظام القديم ، ولم يماثل القسوة التى عُومل بها الإخوان المسلمون إلا قسوة التعامل مع الماركسيين! أما حزب الوفد القديم ، الذى كان الأكثر تمثلاً لشرائح عديدة من الطبقة الوسطى (برغم سيطرة كبار الملاك عليه) فقد كان محل الحساسية المفرطة من نخبة يوليو ، وعملت - بكل اجتهاد ودأب- لمحو اسمه من التاريخ السياسى المصرى المعاصر أو على الأقل إهماله والتقليل من شأنه إلى أقصى حد!

وهكذا حرمت مصر من النخبة السياسية ومن النخبة الاقتصادية معًا لتدخل عقد السبعينيات بمجموعة من «الموظفين» السياسيين والاقتصاديين! وبدلاً من أن يكون مناط النفوذ السياسى هو امتلاك القوة الاقتصادية (كما كان الوضع قبل

الثورة) أصبح النفوذ السياسى هو المنفذ إلى القوة الاقتصادية! وفوق ذلك، فإن النخبة الجديدة، كانت - بحكم طبيعتها - عقيمًا، غير قادرة على توليد قيادات أو كوادر جديدة! وانتقل النفوذ من أيدى «الثوار» إلى مديرى مكاتبهم، فموظفيهم! وبرغم وجود قيادات كفؤ ومخلصة فى القطاع العام، إلا أنه شهد أيضًا نماذج عديدة لقيادات إما بيروقراطية عاجزة - وربما مكبلة - وغير قادرة بالتالى على التطوير والإدارة الاقتصادية السليمة، أو قيادات اهتمت بتكوين ثرواتها الشخصية على حساب القطاع العام، والدولة، ولتكون أحد روافد «الانفتاح» الذى تم بعد ذلك. وهى كلها ظواهر اشتركت فيها كافة الاقتصاديات الاشتراكية بأبعاد ومظاهر مختلفة!

من هذا المنظور، فإن الجهد الذى بدأته مصر من أجل الانفتاح اقتصاديا والديمقراطية الليبرالية سياسيا، هو جهد - فى جوهره - من أجل خلق نخبة مصرية جديدة: اقتصاديا بتربية وتكوين فئات من المنظمين ورجال الأعمال وأصحاب المشروعات الخاصة، الذين يمكن أن يأخذوا على عاتقهم ضخ دماء جديدة فى شرايين الاقتصاد المصرى وإقالته من عثرته وسياسيا من خلال تنشيط الأحزاب السياسية، والنقابات، والاتحادات وكافة مؤسسات المجتمع المدنى.

ويبدو أن مصر سبقت كثيرا من البلاد فى أوربا الشرقية والعالم الثالث فى اكتشاف «حدود» النمو السياسى والاقتصادى الذى ارتبط بالنماذج المتمحورة حول الدولة، ونخبتها البيروقراطية. فما تشاهده الآن هذه البلاد هو - فى جانب هام منه- محاولة لإعادة بناء «نخبة» جديدة، سياسيا واقتصاديا. غير أن الأمر المؤكد أن بناء النخب - عكس هدمها - هو عملية اجتماعية واقتصادية معقدة وطويلة، وليس مسألة اتخاذ قرار سياسى ببنائها!

ويبدو أيضًا أن الخبرة المصرية فى العقد الأخير، تنبئ حتى الآن بأن النجاح فى المجال الاقتصادى كان أفضل منه فى المجال السياسى، إلا أن الأمل لا يزال قويا (وربما لا بديل له) فى إمكانية بناء نخبة سياسية قوية وفاعلة تتعاون مع النخبة الاقتصادية البازغة لإعادة التوازن إلى الحياة العامة فى مصر والأخذ بيدها على الطريق الصحيح للتقدم والازدهار.

الثورة.. والطبقة المتوسطة *

أيا كانت التوصيفات العديدة التى يمكن أن توصف بها ثورة يوليو ١٩٥٢ فى جانبها الاجتماعى ، فلا شك يأتى فى مقدمتها أنها بالأساس ثورة الطبقة المتوسطة . وقد لا يعجب هذا التوصيف العديدين سواء من أنصار ثورة يوليو أو من خصومها . بل إن بعض الحريصين على «الدقة العلمية» لا يستريحون أصلاً لمفهوم «الطبقة المتوسطة» - خاصة فى بلاد العالم الثالث - ويتحدثون فقط عن شرائح أو فئات اجتماعية متوسطة لا ترقى - فى نظرهم - إلى مرتبة الطبقة!

ومع ذلك ، ربما كانت هناك أسباب كثيرة - موضوعية ، ومنطقية - تبرر الحديث عن ثورة يوليو كثورة للطبقة المتوسطة ، مع التجاوز عن بعض التفاصيل أو الاستثناءات .

وبشكل عام ، فإن وصف ثورة يوليو بأنها «ثورة الطبقة المتوسطة» يمكن أن يفهم بثلاثة معان : المعنى الأول ، هو أنها ثورة قام بها أبناء الطبقة المتوسطة ، وتولوا - من خلالها - حكم مصر . والمعنى الثانى ، أنها ثورة أفادت - بالأساس - الطبقة المتوسطة ، أكثر من الطبقات الأخرى : الأعلى ، والأدنى . والمعنى الثالث هو أنها - أى ثورة يوليو - أدت إلى اتساع غير مسبوق فى حجم الطبقة المتوسطة فى مصر ، على نحو نلمسه مباشرة فى حياتنا الراهنة وكل من تلك المعانى يحتاج إلى بعض التفصيل .

أصحاب الثورة:

إن المعنى المباشر والبسيط للقول بأن ثورة ٢٣ يوليو ، هى ثورة الطبقة المتوسطة هو أن الذين قاموا بها كانوا - بالأساس - من أبناء الطبقة المتوسطة . فالغالبية العظمى من الضباط الأحرار الذين دبّروا الثورة ونفذوها كانوا من الشرائح المختلفة لتلك الطبقة ، أى أبناء موظفين أو تجار متوسطين وصغار بالمدينة ، أو أبناء

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٨ .

متوسطى أو صغار ملاك بالريف . وكان جمال عبد الناصر نفسه ، مدبر الثورة وزعيمها ، ابنًا لموظف بسيط بالبريد . وبعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبين عشية وضحاها ، انتقل حكم مصر من أيدى الباشوات من كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين (الصناعيين والماليين والتجاريين) الذين كانوا الطبقة العليا المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا ، إلى أيدى أبناء الموظفين ومتوسطى التجار والملاك .

ولم يكن هذا الانتقال الطبقى للسلطة مجرد مصادفة ، بل كان نتاجًا منطقيا للظروف الصعبة التى عانى منها أبناء الطبقات الوسطى والدنيا فى مصر ، والتى بلغت ذروتها قبل قيام الثورة بقليل . وفى تلك الظروف توزع أبناء الطبقة المتوسطة بين شتى التيارات السياسية الشرعية وغير الشرعية (الوفد ، و الإخوان ، ومصر الفتاة ، والشيوعيين) . ولأن هذه القنوات عجزت كلها عن الوفاء بطموحات أبناء الطبقة الوسطى للإصلاح وللمشاركة فى الحكم ، فإن لجوء بعض من أبنائها للقوات المسلحة ، باعتبارها الأداة الوحيدة القادرة على إحداث التغيير ، بدا أمرًا منطقيا . ولذلك لم يكن غريبا أن تقلب عبد الناصر بين شتى التنظيمات السياسية المعارضة المدنية ، قبل أن يستقر على تنظيم الضباط الأحرار .

لقد أثر هذا الأصل الطبقى الجديد للنخبة الحاكمة فى مصر تأثيرات بعيدة المدى على مجمل الأوضاع فى مصر ، لم تنل حظا حقيقيا من الدراسة حتى اليوم . ولكن يمكن الإشارة هنا فقط إلى ثلاث مسائل :

الأولى . إن هذا الاساس الطبقى للضباط الأحرار ، وأنصارهم ، يفسر إلى حد بعيد ضراوة الصراع وحدته فى مواجهة القوى الأخرى المنافسة ، التى انتمت إلى الطبقة نفسها . فالذين اعتبرتهم الثورة «إقطاعيين» و«احتكاريين» لم تنكل بهم فى السجون والمعتقلات مثلما فعلت مع الوفديين والشيوعيين والإخوان ، وذلك لأمر بسيط ، وهو أن أولئك الأخيرين كانوا يرفعون - كل من زاويته الخاصة - نفس الشعارات والأهدف التى نادت بها الثورة الوليدة . بسبب الرغبة فى إحكام القبضة على السلطة ، والسعى إلى الإنجاز السريع للأهداف ، أبعدت الثورة أولئك المنافسين ، لتخلو الساحة تمامًا لها . وليست تلك بظاهرة غريبة على الثورات!

المسألة الثانية : والأكثر أهمية ، تتعلق بأثر هذا الأصل الطبقى الجديد لنخبة يوليو على علاقتها بالدولة . فالنخبة الحاكمة القديمة كانت تستند إلى قوتها الاقتصادية ، أى ملكيتها للأراضى والمصانع والبنوك وشركات التأمين والمتاجر والأسهم والسندات . . إلخ . ولذلك فإن سيطرتها على السياسة والحكم ، كان نتاجًا منطقيًا لسيطرتها على الاقتصاد والمجتمع أما النخبة الحاكمة الجديدة فلم تكن تمتلك سوى «مرتباتها» التى تحصل عليها من عملها . ولذلك ، وعندما استولت على سلطة الدولة بالقوة المسلحة ، كان عليها بسرعة أن تدعم أيضًا سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع ، بتجريد الطبقات المالكة - القديمة - من ملكيتها أولاً ، ثم بتوسيع قطاع الدولة - الذى تتحكم فيه - ثانيًا : أى - بعبارة أخرى - فإن تمتع هذه النخبة الجديدة بالثروة والنفوذ الاقتصادى ، جاء تاليًا لاستيلائها على الدولة ، وليس العكس ، كما كان الحال بالنسبة للطبقة القديمة . وفى واقع الأمر ، فإن تمحور المشروع الاجتماعى والاقتصادى لنخبة الطبقة الوسطى حول «الدولة» باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى التى تبادر بتخطيط التنمية وتنفيذها كان أيضًا انعكاسًا منطقيًا لذلك الموقف السابق .

المسألة الثالثة : هى أثر هذا الأصل الطبقى لنخبة يوليو على رؤيتها للنظام السياسى . فهذا الأصل الطبقى ما كان يمكن أن يسمح بحرية تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية سواء للطبقات العليا أو الدنيا . فالأولى كان لابد وأن تستند إلى أصولها الاجتماعية وثروتها ونفوذها ، والثانية - أى الطبقات العمالية والفلاحية- تستند إلى أعدادها الواسعة ، وقابليتها - بحكم ظروفها - للأفكار الثورية . وفى مواجهة كلتا الطبقتين لم تمتلك الطبقة الوسطى لا النفوذ الاقتصادى ، ولا الاتساع العددى والجماهيرى ، لذلك كان رفض قيام الأحزاب ، والاعتماد على تنظيم واحد فضفاض ، هو الحل الذى يضمن السيطرة لتلك الطبقة ، والذى جعل حكم مصر يئول لفترة غير محدودة إلى الموظفين!

ثمار الثورة:

المعنى الثانى للقول بأن ثورة يوليو هى ثورة الطبقة المتوسطة هو أن منجزات الثورة إنما أفادت - بالأساس - الطبقة المتوسطة فى المجتمع ، وهى التى قطفت أغلى

ثمـارها . فـبـالرغـم من أن الإصـلاح الزراعى الذى أفـاد منه مـئـات الألـوف من الفلاحين المعدمين ، والمكاسب العمالية الواسعة فى الأرباح والإدارة وتحسين شروط العمل ، والتوسع الكبير فى الخدمات ، والتعليم ، والإسكان الرخيص . . إلا أن زبدة الثمـار الثورية كـانت من نصـيب الفئـات الوسطى فى المجتـمع ، فى المدن والأرياف . . وعندما ركزت برامج التصنيع على إنتاج الثلاجات والغسالات وأجهزة الطهى بالبوتاجاز وسخانات المياه ، فضلاً عن إنتاج سيارات الركوب ، فإنما كانت تلبى بالأساس طموحات للطبقة الوسطى ، وشرائحها الجديدة . وحصلت الفئات المحظوظة منها على تسهيلات خيالية لتملك قطع الأراضى ، وبناء الفيلات والبيوت عليها . وسـوف تبقى أسـماء «مدينة المهندسين» و«مدينة الصحفيين» و«مدينة الضباط» و«مدينة الإعلام» . . إلخ رموزًا للعصر الذهبى للطبقة الوسطى ، وللفرص التى لم تتكرر لأبنائها من الضباط والمهنيين .

وبعد فترة وجيزة من قيام الثورة ، وتوارى أو كمون الطبقات المسيطرة القديمة ، شعر أبناء الطبقات الوسطى أنهم ليسوا بعيدين عن قمة السلم الاجتماعى ، وأن أفضل السلع والخدمات ليست بعيدة عن متناول أيديهم ، خاصة فى ظروف التنمية التى قيدت بشدة استيراد السلع الكمالية الفاخرة . وفتحت النوادى الارستقراطية للطموحين والمتطلعين من أبناء الطبقة الوسطى ، وأتيحت الخدمات الثقافية الرفيعة لأبناء نفس الطبقة فى المدن .

الاتساع الكبير:

على أن أهم المعانى للقول بأن ثورة يوليو هى ثورة الطبقة المتوسطة إنما يتمثل فى حقيقة أن الثورة ، بما أتاحته من خدمات وفرص واسعة ، إنما أسهمت فى زيادة حجم هذه الطبقة ، ولم تكن تلك الزيادة نتيجة توالد ذاتى لنفس الطبقة بقدر ما كانت نتيجة الحراك الاجتماعى واسع النطاق الذى أتاحته البرامج الاقتصادية والاجتماعية للثورة ، والذى أدى إلى صعود العديدين من أبناء العمال والفلاحين ، إلى صفوف الطبقة المتوسطة . بل إن هذا الحراك الاجتماعى لم يعن فقط إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء هذه الطبقات للصعود والترقى طبقًا لقدراتهم ومواهبهم ، وإنما أيضًا بدا فى شكل نزوع عام لديهم للانخراط فى صفوف المهنيين والموظفين ،

بالرغم من الإشادة المستمرة «بجماهير العمال والفلاحين» ودورها الرئيسى فى تحقيق تقدم المجتمع .

ولقد تفاعل هذا الاتساع الهائل للطبقة المتوسطة ، مع التغيرات السياسية والاقتصادية الصعبة التى مرّ بها المجتمع المصرى منذ منتصف الستينيات ، بدءا من المصاعب التى واجهتها التنمية الناصرية ، ثم هزيمة يونيو ١٩٦٧ ثم الجهود الكبيرة لإزالة آثار العدوان ، فحرب أكتوبر . . وحتى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التى تلت أكتوبر . وفى واقع الأمر ، فإن الطبقة الوسطى التى كانت على رأس المستفيدين فى الخمسينيات والستينيات ، انقلبت - منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم - لتصير هى أكثر الأوساط الاجتماعية تعرضًا للضغوط والمصاعب . وأضحى على الغالبية العظمى من أبناء تلك الطبقة أن تدخل فى صراع مرير مع الظروف الصعبة التى أخذت تحيط بها شيئًا فشيئًا ، ليس لكى تشبع طموحاتها وتطلعاتها ، بل حتى لكى تثبت أقدامها ، وتتفادى العودة إلى القاع .

الأوضاع الراهنة:

وربما لا نبالغ كثيرًا إذا قلنا أن أبرز ملامح الوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى الراهن فى مصر ، إنما تتحدد بحياة وآلام تلك الطبقة المتوسطة التى لعبت ثورة يوليو الدور الأساسى فى تضاعف حجمها وبث الطموحات لديها :

- فعلى الصعيد الاقتصادى ، كان أبناء الطبقة المتوسطة هم الجمهور الرئيس لأفواج المصريين التى تدفقت على بلاد النفط ، هربًا من المصاعب الاقتصادية وبحثًا عن الأمان . وفى حين كان «النهم الاستهلاكى» إحدى السمات البارزة لسلوك تلك الطبقة ، فإنها كانت أيضًا الزبون الرئيسى لشركات توظيف الأموال ، التى وعدت أبناءها بعوائد عالية ، تفوق ما يقدمه النظام المصرفى التقليدى المعقد ، الذى تعرفه الطبقات العليا .

وعلى الصعيد الثقافى - وسواء بسبب التأثيرات «الخليجية» الخارجية ، أو بسبب المصاعب الاقتصادية الداخلية - كان اللجوء المبالغ فيه للأفكار السلفية . . أداة تلك الطبقة لمقاومة الاغتراب ، وللتعبير عن التميز الثقافى . وهنا ، فإن ظاهرة «الحجاب» أو «النقاب» إنما ارتبطت أساسًا بفتيات ونساء الطبقة الوسطى أكثر منه بالطبقات

العليا . أما بنات الفلاحين فى الريف ، وبنات الطبقات الشعبية فى المدن ، فلا يجدن فى أزيائهن التقليدية ، ما يخرج عن الحشمة ، ويستوجب التحجب أو التنقب!

وأخيرا . . لا يبعد أيضًا عن الحقيقة القول بأن أبناء الطبقات الوسطى المحبطة هم أيضا الرصيد الأساسى لكافة قوى الرفض السياسى التى عرفها المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات حتى الآن ، مثلما كان الوضع قبل ثورة يوليو . ويصدق هذا على جماعات «الإخوان المسلمين وحتى جماعات الجهاد والتكفير والهجرة وغيرها . . » كما يصدق على القوى والجماعات الماركسية والناصرية الحالية!

●●●

ويبقى فى النهاية تساؤل أساسى :

هل سترتبط نهضة مصر المستقبل بحل مشكلات الطبقة الوسطى ونجاحها فى تجديد مشروعها الذى كانت ثورة يوليو أبرز أشكاله؟ إن الرد ليس بالضرورة بالايجاب . وربما يمكن المجازفة بالقول بأن مشروعا جديدا ، يعتمد على الطبقتين الأخريين المرتبطتين مباشرة بالإنتاج أى إنتاج ، أى : العمال والفلاحين من جهة ، والرأسمالية الصاعدة – من جهة أخرى ، ربما قدم بديلا أكثر جدوى وديمومة!

الأجيال والسياسة فى مصر المعاصرة *

«الجيل» بالمعنى البسيط المجرد يقصد به شريحة عمرية من البشر ، وعادة ما يجرى الحديث عن الأفراد الذين ينتمون إلى سنوات متقاربة فى نطاق عشر سنوات باعتبارهم أبناء «جيل واحد» ففى لحظة معينة ، يعتبر الذين هم فى العشرينيات من عمرهم أبناء جيل واحد يختلف عن جيل من هم فى الثلاثينيات أو جيل من هم فى الأربعينيات . . إلخ .

غير أن فكرة «الجيل» تصير أكثر تعقيدًا عندما تنسب إلى أحد مجالات النشاط الإنسانى ، مثلما يمكن أن يتم الحديث عن الأجيال المتعاقبة من « الآباء » او «المفكرين» أو «العلماء» . . الخ وفى هذه الحالات فإن المسألة لا تقتصر على اشتراك ابناء الجيل الواحد فى سن متقاربة وإنما على اشتراكهم فى خبرات واحدة ، أيضا ودعوتهم لأفكار وقيم متناسقة أو تعبيرهم بأساليب مميزة ، وبالتالى فإن المرحلة العمرية التى تجمع بين أبناء الجيل الواحد قد تتجاوز السنوات العشر أو تقل عنها حسب الأحوال .

والأمر نفسه ينطبق على عالم السياسة حيث يمكن الحديث عن أجيال مختلفة ، فى لحظة تاريخية معينة من زاوية نوعية التنشئة السياسية لها ، وطبيعة علاقتها بالسلطة السياسية .

والواقع أن قضية الأجيال السياسية فى مصر المعاصرة هى من أكثر القضايا المفعمة بالدلالات ومع ذلك قلما تعرضت للدرس والتحليل . ولكن يظل من الضرورى رصد أبعادها ليس لفهم ما جرى ويجرى على الساحة السياسية فقط وإنما لتقدير ما يمكن – أو ما ينبغى – أن يحدث فى المستقبل القريب أيضا .

ثورة يوليو:

وإذا كان من المنطقى أن نعود إلى ثورة يوليو ١٩٥٢ لدى حديثنا عن الوضع

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٨٨ .

الراهن لأى من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة فى مصر، باعتبار أن حدث الثورة كان هو أهم وأقرب نقاط التحول الأساسية فى التاريخ المصرى المعاصر، فإن هذا الأمر ينطبق - بوجه خاص - على دراسة الأجيال السياسية المعاصرة فى مصر. فثورة يوليو ١٩٥٢ كانت انقطاعا حادا فى تعاقب الأجيال على السياسة المصرية. وبين عشية وضحاها انتقل حكم مصر من جيل سياسى من الشيوخ والكهول الى جيل شاب جديد عندما تولى الضباط الأحرار مقاليد الأمور وهم فى الثلاثينيات - بل وفى أواخر العشرينيات- من أعمارهم.

وعندما أراد هؤلاء الاستعانة بالخبرات المدنية، فقد اتجهوا أغلب الأحيان إلى أبناء جيلهم من ذوى المهن المختلفة.

إن هذا الدور المتميز للضباط الأحرار يجعل من هذا الجيل نقطة ارتكاز ملائمة تمامًا لتحديد ملامح الأجيال السياسية فى مصر فى اللحظة الراهنة بالقياس إليها وبإيجاز وتبسيط شديدين يمكن القول بأن الساحة السياسية فى مصر الآن - أى ساحة العمل السياسى بأوسع معانيه - تشهد ستة أجيال يمكن رصدها على النحو التالى:

● الجيل الأول: هو - على وجه الدقة - «بقايا» الجيل السابق لجيل الضباط الأحرار.. أبناء هذا الجيل ولدوا غالبًا فى العقدين الأولين من هذا القرن تقريبًا. وقد عاصر هذا الجيل فى طفولته وصباه ثورته ١٩١٩ وفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ولذلك فإن نشأته السياسية تأثرت بالذات بما أسفرت عنه تلك الثورة أى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإنهاء الحماية البريطانية وإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة - مع التحفظات الأربعة المعروفة. وكذلك صدور دستور ١٩٢٣ الذى كان خطوة هامة فى التطور الدستورى المصرى، والذى دشن أفكار «سيادة الأمة» وكذلك الأفكار الليبرالية التى عمّت العالم فى ذلك الوقت. والتجربة السياسية لهذا الجيل ارتبطت بالصراع ضد الإنجليز. وبالنضال من أجل الحفاظ على الدستور واحترام الحريات العامة. والرموز الباقية من هذا الجيل فى الحياة السياسية المصرية المعاصرة. بالرغم من أنها كانت ضمن النخبة السياسية القديمة إلا أن ذلك كان من موقع المعارضة أكثر منه من موقع الحكم - بما فى ذلك نخبة الوفد والواقعة الاساسية لدى هذا الجيل هى بلا شك إقصاؤه عن الحياة السياسية وهو لم يزل

بعد فى عنفوان نشاطه وازدهاره ، على يد ثوار يوليو ولذلك فإن عودته إليها - بعد طول انقطاع - مثلت فى حد ذاتها مطلبا معنويا ربما تفوق على اعتبارات اخرى كثيرة فى ممارساته السياسية .

الضباط الأحرار:

● الجيل الثانى : هو جيل الضباط الأحرار . ولد أبناء هذا الجيل فى حوالى العقد الثالث من هذا القرن ، أى عشرينيات القرن أو ما قبلها قليلاً . . أبرز ممثلى هذا الجيل هو جمال عبد الناصر نفسه (من مواليد ١٩١٨) والخبرة السياسية لهذا الجيل تدور حول الصراع المستمر بين القوى الشعبية من ناحية والقصر والإنجليز من ناحية أخرى وكذلك حول إخفاق الأحزاب السياسية فى مصر فى تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية المرجوة بشكل حاسم . إن هذا الجيل عاصر - على الصعيد الخارجى - إيضا أزمة النظام الرأسمالى فى الثلاثينيات وكذلك الممارسات الديكتاتورية لـ«ستالين» فى الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى صعدت فيه قوى الفاشية والنازية . والواقعة التى أثرت بقوة على هذا الجيل - خاصة الضباط منه - هى حرب فلسطين ، والهزيمة المهينة للجيوش العربية بالرغم من البطولات الفردية العديدة فيها . وإذا كان الضباط الأحرار هم طليعة جيلهم السياسى فإن بقية هذا الجيل تشمل قطاعا عريضا من المدنيين المهنيين الذين كونوا معهم النخبة التى حكمت مصر لما يقرب من ثلاثين عامًا بين بداية الخمسينيات وبداية الثمانينيات . وكما سبقت الإشارة فإن ظروف هذا الجيل جعلته يحكم ليس على حساب الجيل الذى سبقه فقط وإنما على حساب جيلين تاليين له تقريبا أيضا . غير أن معظم رموز هذا الجيل قد تقاعدت الآن بحكم السن أو لأسباب أخرى ولكن هناك بعض من بقاياه (الذين كانوا من صغار الضباط الأحرار ، أو صغار المدنيين الذين تعاونوا معهم) لا يزال يمارس دوره فى الحياة السياسية . إن منجزات هذا الجيل ليست بحاجة إلى تكرارها ، ولكن أخطاءه لا تزال تؤثر على مختلف نواحى الحياة المصرية تقريبا .

● الجيل الثالث : هو الجيل التالى للضباط الأحرار الذى ولد أبناؤه فى حوالى الثلاثينيات من هذا القرن . عندما قامت الثورة ، كان أبناء هذا الجيل فى السنوات الأخيرة لتعليمهم العالى أو كانوا فى بداية حياتهم العلمية أو بعثاتهم الدراسية

بالخارج . نشأة هذا الجيل تأثرت بقوة بالفساد والارتباك الذى شهدته مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة ، بما فى ذلك ازدياد التناقضات الاجتماعية وتصاعد الصراع السياسى بين الاحتلال والقصر والوفد وقوى المعارضة السياسية المتعددة التى أخذت تجتذبهم . وعاصر الجيل نفسه وقائع بزوغ النظام العالمى الجديد بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأفول نجم الإمبراطورية البريطانية والقوى الاستعمارية التقليدية . وعندما قامت الثورة بدت بالنسبة لأبناء هذا الجيل - وهم بعد فى ريعان الصبا أو الشباب - الأمل الذى انتظروه لخلاص بلادهم . ومع ذلك ، فلا شك أن الواقعة الأساسية التى لم تلبث أن اثرت فى حياة هذا الجيل بقوة كانت هى موقف الاختيار الصعب الذى وضعته فيه الثورة : فمن أراد من هذا الجيل المشاركة فى الحياة العامة ، وكان لديه الطموح للعب دور سياسى ما ، كان عليه أن يبدى أكبر قدر من الولاء والطاعة للثورة ولنظامها ، وكلما كان هناك تردد فى إبداء هذا الولاء ، أو عزوف عنه ، تقلصت فرصة المشاركة أو أنعدمت . أما العناصر المعارضة أو الرافضة فقد ظلت بعيدة عن الحياة السياسية سواء فى الداخل أو أثناء إقامتها فى الخارج . وبداهة ، فإن أبناء هذا الجيل هم الغالبية من قيادات الساحة السياسية المصرية الآن . ولأن الخبرة السياسية لدى هذا الجيل تمت وتكونت فى ظل حكم الضباط الأحرار فإن الطابع الفنى والبيروقراطى - اللاسياسى- هو الذى يغلب على تلك الخبرة . كما أن لهذا الجيل تغليبا واضحا لعنصر «الأمن» و«الاستقرار» كقيم عليا تسبق أى قيم سياسية أخرى .

جيل الثورة:

● الجيل الرابع : يمكن أن نسميه بدقة «جيل الثورة» أى الجيل الذى كونته أو صنعته ثورة يوليو . ولد أبناء هذا الجيل فى الأربعينيات وحتى منتصف الخمسينيات تقريبا . والقول بأنه «جيل الثورة» معناه أنه الجيل الذى تألف وعيه السياسى والوطنى منذ طفولته أو صباه مع الثورة ونما متلازما مع نموها . وأكبر أبناء هذا الجيل لا يتذكر من فترة ما قبل الثورة إلا ما يشبه أضغاث الأحلام ، ولكن طفولته وصباه وشبابه تكونت فى شعارات الثورة ومثلها ، وبممارسات الثورة ، ولذلك ليس غريبا أن الواقعة الأساسية فى حياة هذا الجيل كانت هى هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

فهذه الهزيمة أو النكسة فتحت آذان وعيون هذا الجيل فجأة ، وبكل قسوة على حقيقة التناقض بين الأفكار والمثل العليا المعلنة ، وبين الواقع المرير . ولأن هذا الجيل لم يكن مرغمًا - كسابقه - على ممالأة أو تملق الضباط الأحرار ، فقد كان أبناؤه هم أول من تدفق إلى الشوارع فى مظاهرات فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ مطالبا بالتغيير رغم ارتباطه العاطفى بالثورة ، وبجمال عبد الناصر على وجه الخصوص .

ومثلما كان أبناء هذا الجيل هم أفضل من تمتع بمنجزات الثورة فى التعليم والصحة والثقافة والعمل . . الخ ، فقد كانوا هم أيضا فى مقدمة من دفعوا ثمن أخطاء جيل يوليو لأنهم أنفسهم الذين حاربوا فى أكتوبر ١٩٧٣ فهؤلاء كانوا - ابتداء من ١٩٦٧ - فى سن التجنيد!

وإذا كان جيل الضباط الأحرار قد جمع بين مثل الثورة ومبادئها وبين فرصة الممارسة والتطبيق ، وإذا كان الجيل التالى له قد واتته فرصة الممارسة والتطبيق بدون أن تكون له فرصة رفع أو مراجعة تلك الأفكار والمثل فإن الجيل الذى صنعته الثورة حمل أفكارها ومثلها بدون أن يتورط فى ممارساتها وأخطائها . وفى اللحظة التى بدأ فيها أبناء هذا الجيل فى الانغماس فى الحياة العامة وفى السياسة كانت مصر قد بدأت تتكون على نحو جديد بفعل هزيمة يونيو ثم انتصار أكتوبر ثم الانفتاح الاقتصادى ولذلك لم يكن غريبا أن قدم هذا الجيل أهم رموز المعارضة العنيفة للنظام السياسى . ومع ذلك ، فإن المثل العليا التى تربى عليها أبناء هذا الجيل ، ودروس هزيمة ١٩٦٧ والثقة بالنفس والاعتزاز بها بفضل نصر اكتوبر ١٩٧٣ تظل تجعل منه الرصيد الأهم لمستقبل مصر فى العقدين القادمين . ان ابناء هذا الجيل يحتلون الآن مواقع القيادات الوسيطة ، مثلما يقدمون عناصر رائدة ومتميزة فى المشروعات الخاصة فى الصناعة والزراعة والخدمات . ولكن يظل هذا الجيل - مثل الجيل السابق له - متأثرا بطول الفترة التى جثم فيها جيل الضباط الأحرار على السلطة ، والتى أخرت - بالتالى - فرصة الأجيال التالية للمشاركة فى الحكم واتخاذ القرار .

● الجيل الخامس : الموجود على ساحة السياسة المصرية الآن هو ما يمكن أن نطلق عليه بحق «جيل أنور السادات»! وهو يشمل أولئك الذين ولدوا بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات تقريبا أكبر أبناء هذا الجيل لا يتذكر سوى

القليل عن جمال عبد الناصر ولذلك فإن معرفته به جاءت بطريق غير مباشر من خلال أحاديث الأهل والأصدقاء ومن خلال وسائل الإعلام . وهى كلها معلومات تراوحت بين أقصى الأشادة وأقصى الإدانة! وفى الواقع فإن التشويش والاختلاط هما أبرز سمات الخبرة السياسية لذلك الجيل بشكل عام : إنها خبرة الانسلاخ عن عصر عبد الناصر إلى عصر أنور السادات ، ومن الأشتراكية إلى الانفتاح ، ومن الحزب الواحد إلى التعدد الحزبى ، ومن العلاقة الخاصة بالاتحاد السوفيتى إلى العلاقة الخاصة بأمريكا ومن الحرب مع إسرائيل إلى السلام معها ، ومن العلاقة الوطيدة بين مصر والعرب إلى القطيعة شبه الكاملة! تلك هى سمات ذلك العقد العجيب من حياة مصر - عقد السبعينيات الذى تغير فيه اقتصاد مصر ، وسياستها ومجتمعها . . وثقافتها . وانعكس كل ذلك على ثقافة ذلك الجيل وأفكاره وهزها بقوة ، ولذلك لم يكن غريبا أنه الجيل الذى أفرز أكثر «أمراء» الجماعات الدينية ، وجماهيرها المتشددة ، التى رأت فى افكار السلفية الدينية الحصن الأخير فى مواجهة تلك العواصف التى هبت على مصر . ولذلك يمكن القول أيضا بأن الواقعة الأساسية التى أثرت على حياة هذا الجيل هى واقعة الانفتاح الاقتصادى بكل ما لابسه من تطورات قاسية ورد الفعل لهذا الانفتاح هو المحور الأساسى لسلوكيات هذا الجيل وتوجهاته .

● الجيل السادس والأخير يضم أولئك الذين ولدوا بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات تقريبا ، أبناء هذا الجيل هم شبان حديثو التخرج ، ومن يناظرهم من العمال والفلاحين . إن اغتيال أنور السادات على منصة احتفالات أكتوبر ١٩٨١ هو أولى الوقائع المهمة التى شدت انتباه هذا الجيل الى عالم السياسة . ومصر التى يعرفها هذا الجيل - والتى لم يعرف غيرها حتى الان - هى مصر الثمانينيات ، مصر حسنى مبارك - أى مصر التعدد الحزبى ، والمشروعات الخاصة والانفتاح وحرية الصحافة والعلاقة الطيبة التى عادت مع العالم العربى .

غير أن السمة الأساسية لأبناء هذا الجيل الأخير ، هى «القلق» بفعل ضغط مطالب الحياة التى يعانيها ذووهم ، وشبح البطالة الذى يؤرقهم . كما أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة بينهم تجعل منهم «عوالم» مختلفة مشتتة ثقافيا وفكريا . والذكريات التى يستمعون لها عن عهد عبد الناصر والأفكار التى تعرض

عليهم عن البدائل السلفية أو الاشتراكية ، للوضع القائم ، تجعلهم رصيدا محتملا لاتجاهات سياسية متباينة ، خاصة فى ظل تشتتهم - منذ اللحظات الأولى - على قيم التعددية السياسية - وحرية التعبير . ولذلك فإن رصيد هذا الجيل ، وطاقته الكامنة ، سوف تكون من نصيب القوى التى تبادر إلى التوجه الواعى والمنظم إليه ، إذا أرادت أن يكون لها تأثير فى المستقبل السياسى القريب لمصر .

وكما سبقت الإشارة ، فإن الجيل الذى يمسك بمقاليد السلطة الآن فى مصر هو - بالأساس الجيل الثالث - أى الجيل التالى للضباط الأحرار ، الذى ينتمى إليه الغالبية العظمى من الوزراء والمحافظين وكبار رجال الدولة فى القطاعات كافة . وفى حين يوجد بعض من ينتمون للجيلين السابقين لهم فى مواقع السلطة أو المعارضة ، فإن الغالبية الساحقة من أبناء الأجيال التالية لهم توجد بالضرورة فى الصفوف الثانية أو الثالثة ولم تأخذ بعد فرصتها للمبادرة السياسية سواء فى مواقع الحكم أو المعارضة .

ومع أنه يصعب القول بوجود «صراع أجيال» على الساحة السياسية المصرية فى الوقت الراهن ، إلا أن عمق التحديات التى تواجهها مصر ، والطابع المزمن لكثير من مشكلاتها ، والتعثر فى مواجهة كثير من تلك المشاكل والتحديات ، يجعل من تجديد الدم فى النخبة السياسية المصرية ، سواء فى مواقع الحكم أو المعارضة ، مطلبًا حيويا . وإذا كان الجيل التالى للضباط الأحرار ، الممسك بزمام السلطة ، يحاول أن يتلافى - بالانفتاح ، والديمقراطية - أخطاء الجيل السابق له ، فربما كان أفضل ما يمكن أن يفعله - على طريق تلافى تلك الأخطاء - هو أن يفسح المجال بوعى ورحابة صدر للأجيال التالية فى اللحظة المناسبة . ولا يقصد بالأجيال التالية مجرد عناصر وأفراد من شرائح عمرية «أصغر» بقدر ما يقصد به تعبيرهم عن فكر جديد وروح جديدة ترتبط بجيلهم الذى ينتمون إليه . ذلك مطلب أساسى إذا قدر لمصر أن تنتفع بأغلى ما تملكه : اى ثروتها البشرية ، وطاقة ابنائها الخصبة والمتجددة .*

* كتب هذا المقال فى نهاية الثمانينيات ، وذلك يعنى أنه يوجد الآن فى بداية عام ٢٠٠٠ على الساحة العامة ، جيل «سابع» يشمل أولئك الذين ولدوا بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات - تقريبا ، ويشمل طلاب المدارس والجامعات والشبان حديثى التخرج ، ولهم بالتأكيد خصائصهم الفريدة ، التى تميزهم بوضوح عن الأجيال السابقة ، بحكم البيئة الدولية والمحلية المتغيرة كثيرا ، التى عاشوا فيها - وتلك قضية أخرى !

هزيمة يونيو ١٩٦٧!*

فى الساعات الأولى من صباح الخامس من يونيو ، عام ١٩٦٧ ، هُزِمَتْ مصر والعرب فى حربهم الثالثة ضد إسرائيل . كانت تلك الهزيمة أَمام إسرائيل زلزالاً هائلاً ، هزَّ مصر والأمة العربية كلها ، كما لم يحدث لعقود طويلة قبلها . وكانت حدثًا من العمق والشمول والقسوة ، إلى درجة أنه ظل ماثلاً فى أذهاننا جميعا ، نخبة وجماهير ، ولم تؤثر السنون فى حضوره الثقيل فى حياتنا وها نحن نتذكره اليوم ، وكأنه وقع منذ سنوات قليلة!

ولقد تعددت - منذ اليوم الأول للهزيمة وحتى الآن - الآراء والاجتهادات فى تحليل أسبابها ، ودلالاتها ، ودروسها ، ولا شك أن أهم المحاور التى دار حولها الجدل هو المفاضلة بين عنصر المؤامرة والتدبير الخارجى من ناحية ، وعنصر الفشل والقصور الداخلى من ناحية أخرى . وبالرغم من أن الحقيقة تجمع بين هذين العنصرين ، إلا أن التحليلات كانت تتأثر دوما - وهذا أمر طبيعى - بالتحيزات الأيديولوجية ، والأرتباطات المصلحية ، التى تجعل «التفسير» أقرب إلى «التبرير» ، وتغلب ما هو «ذاتى» على ما هو «موضوعى» .

غير أن مرور هذه الفترة الطويلة ، يساعد بلا شك على التفسير والتحليل الموضوعى للحدث فى سياقه التاريخى العام . وفى ضوء حقيقة أن مصر الناصرية كانت هى أكثر من اهتزَّ بهزيمة ١٩٦٧ ، فإن التساؤل يظل دائمًا مطروحا حول موقع تلك الهزيمة فى تطور النظام السياسى المصرى منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وعلى وجه التحديد : النظام الناصرى!

نهاية الناصرية:

وربما كانت الظاهرة اللافتة للنظر هنا ، هى ذلك الارتباط «المصيرى» بين تطور نظام يوليو (فى مرحلته الناصرية) وبين المعارك الخارجية . لقد كانت حرب ١٩٤٨ هى الحدث الأهم الذى عجل بقيام حركة الضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢ .

وكانت حرب ١٩٥٦ هى الحدث الذى دشن جمال عبد الناصر زعيما عربيا ودوليا كبيرا وأصبح العقد التالى (١٩٥٦ - ١٩٦٦) هو عقد الناصرية فى مصر بل

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٩٢ .

وربما فى العالم العربى كله بلا منازع تقريبا غير أن نهاية الناصرية تمت عبر حربين : الاولى ، جسدت كل خطايا ومثالب الناصرية وتلك هى حرب يونيو ١٩٦٧ . والثانية : تركزت فيها كل منجزاتها ، ووظفت فيها كل أرصدتها ، أى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ومثلما وصف طارق البشرى إلغاء حزب الوفد بزعامة مصطفى النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا فى أكتوبر ١٩٥١ بأنه كان «تكثيفا لكل إيجابياته التاريخية ، وكان كذكر النحل أعطى حياته كلها فى عمل مخصب واحد ، أنهى مبرر وجوده ، ولم يعد ثمة ما يضيفه إليه . .» .

فقد كانت حرب أكتوبر - بالنسبة للنظام الناصرى - تجسيدا لكل إيجابياته ، وعملا مخصبا واحدا ، أنهى مبرر وجوده! حقا ، لقد دخلت مصر حرب أكتوبر بقيادة السادات وليس عبد الناصر ، ولكن النظام الناصرى كان هو القائم بكل ملامحه وآلياته : فمصر دخلت حرب أكتوبر وهى فى ظل الحزب الواحد وليس التعدد الحزبى ، وسيطرة القطاع العام وليس الانفتاح ، فضلا عن العلاقات المتحفظة مع الولايات المتحدة وليس العلاقة الوثيقة معها . أما بعد أكتوبر ، ومنذ ١٩٧٤ فإن أنور السادات قاد - ببراعة ودهاء - عملية تحويل مصر ، وتفكيك النظام الناصرى ليحل محله النظام الجديد سياسيا (بالتحول من شمولية الحزب الواحد ، إلى ديمقراطية الأحزاب المتعددة) وأقتصاديا (بالتحول من أولوية القطاع العام إلى اولويات القطاع الخاص) وخارجيا (بالتحول من العداء لأمريكا و«حالة» الحرب مع إسرائيل ، إلى الصداقة مع أمريكا و«حالة» السلام مع إسرائيل) .

هزيمة ١٩٦٧ إذن كانت تركيزا صاعقا وقاسيا وشاملا لكل مثالب الناصرية وخطاياها ، وعلامة مبكرة على أفول أنماط الحكم المشابهة لها فى العالم كله ، ولكن الناصرية بالقطع لم تكن كلها مثالب وخطايا ، بل كانت هناك إنجازات لا شك فيها . وهى الإنجازات التى تم إستثمارها بين ٩ يونيو ١٩٦٧ و٦ اكتوبر ١٩٧٣ لتجاوز الهزيمة ، وتحقيق أنتصار على إسرائيل . فمئات الألوف من حملة المؤهلات العليا الذين كانوا قلب القوة العسكرية المصرية فى أكتوبر . كانوا فى غالبيتهم العظمى أبناء الطبقات الوسطى والدنيا التى أتاحت لهم الناصرية فرص التعليم المجانى . والقادة العسكريون المتميزون الذين قادوا الجيش فى ١٩٧٣ كانوا هم زبدة القيادات المصرية التى تلقت - فى ظل يوليو - تدريبها فى أرقى المعاهد العالمية ، وإن كان العديد منهم قد استبعدوا بواسطة العصبة المسيطرة على القوات المسلحة فى ذلك الوقت . والروح

المعنوية العالية التى قاتل بها المصريون عدوهم فى أكتوبر ١٩٧٣ . لم تكن فقط تعبيرا عن الرغبة فى محو عار الهزيمة ، ولكنها أيضا كانت نتاج جهد كبير بذل - على أرض الواقع - منذ ما بعد «٥» يونيو بأيام قليلة ، لإعادة ثقة الجيش والشعب بأمكانياتهم . وكان إغراق المدمرة إيلات فى أكتوبر ١٩٦٧ ذروة تلك العلامات الأولى ، قبل أن تبدأ حرب الأستنزاف الطويلة والدعم العربى لمصر وجاراتها منذ ما بعد الهزيمة - بدءا من مؤتمر الخرطوم فى اغسطس ١٩٦٧- لم ينفصل عن شعبية عبد الناصر الجارفة عربيا وأخيرا فإن الدعم الدولى السوفيتى بالدرجة الأولى - كان تعبيرا عن العلاقة الخاصة بين مصر الناصرية ، والأتحاد السوفيتى .

ولقد هزّت الهزيمة عبد الناصر ، وأخذت من طاقته وأعصابه الكثير ، ومات فى سبتمبر ١٩٧٠ . ليتولى أنور السادات حكم مصر ، ويستثمر الجهود التعبوية الهائلة التى تمت ويخوض حرب أكتوبر وربما كانت المفارقة الغريبة هنا أن وجود أنور السادات بطبيعته المغامرة والخادعة على رأس الدولة المصرية كان أحد العوامل الهامة التى ساعدت على التحضير للحرب ، وإرباك الأعداء والخصوم . وبعبارة أخرى يبدو وكأن اختفاء عبد الناصر كان أحد العناصر التى ساعدت على تحقيق أهم وآخر منجزات الحقبة الناصرية .

عيوب هيكلية:

غير أن التساؤل الجوهرى هنا ، ونحن نستعيد دلالات ودروس هزيمة ١٩٦٧ : لماذا ترتبط تلك الهزيمة فقط بالتجربة الناصرية ، ولا يرتبط بها نصر أكتوبر ١٩٧٣ مع أن كتلة القوة المصرية التى خاضت تلك الحرب إنما تم بناؤها - بداهة - فى ظل تلك التجربة ، وليس فى السنوات الثلاث التى أعقبت وفاة عبد الناصر؟!

لا شك أن فى مقدمة الأسباب التى تفسر ذلك ، أن الذى مهد للحرب ، وأتخذ قرار شنها كان هو أنور السادات وليس جمال عبد الناصر . ولكن القضية أعمق بكثير من أن النصر تم فى عهد السادات ، على عكس الهزيمة التى وقعت فى عهد عبد الناصر . لقد كانت هزيمة ١٩٦٧ نتاجا لعيوب هيكلية فى النظام الناصرى ، أى فى بنيانه السياسى والاقتصادى ونمط تجنيد واستمرارية النخبة فيه . أما انتصار أكتوبر ١٩٧٣ فكان استثمارا للإنجازات التى حققتها الناصرية طوال العقدين السابقين على ١٩٧٣ .

ولأن هذه الإنجازات كانت بالضرورة (بسبب العيوب الهيكلية) قصيرة الأمد ، فقد كان من الطبيعى أن تتآكل بسرعة بعد ١٩٧٣ ليبدأ - كما أشرنا - عهد مختلف ، يقوم على أسس جديدة .

وربما كنا الآن ، أكثر قدرة على تحديد العيوب الهيكلية فى النظام الناصرى ، والتى أدت إلى الهزيمة عام ١٩٦٧ كانت هى انعدام الديمقراطية . غير أن الصياغة بهذا الشكل ، تبدو شديدة التبسيط وشديدة الغموض . فهناك نظم عديدة ، غير ديمقراطية كانت قادرة على تحقيق الانتصار فى معارك عسكرية . كما أن الديمقراطية ليست شرطا كافيا لتحقيق النصر . والديمقراطية (أى الديمقراطية الليبرالية بمعنى التعدد الحزبى ، والفصل والرقابة بين السلطات ، وحقوق التعبير والتنظيم ، وتداول السلطة ، والتغيير الدورى للقيادات . . إلخ) . ليست هدفًا فى ذاتها ، إلا بقدر ما تحققه من إشباع نفسى ومعنوى لأفراد المجتمع ، ولكنها فى الحقيقة وسيلة إلى غاية أكبر ، وهى : فعالية وكفاءة النظام السياسى ، وأول مظهر لتلك الفعالية هو قدرة النظام على تصحيح أخطائه وتطوير ممارساته أولاً بأول . يسرى هذا على القوانين والتشريعات ، مثلما يسرى على السياسات وعلى القرارات السياسية . ولقد أثبتت خبرة القرن كله أن نظم الديمقراطيات الليبرالية كانت هى الأكفأ ، وكانت هى الأقدر على تصحيح أخطائها ، وتعديل مساراتها . وانهيار النظم السياسية الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية هو أقوى الأدلة على ذلك ، ولكنه بالقطع لم يكن الدليل الأول ، ولن يكون الدليل الأخير .

غير أن ما هو أهم من ذلك ، أن أفتقاد النظام الناصرى لآليات التصحيح الليبرالية لم تعوضه - كما حدث فى حالات تاريخية أخرى - آليات بديلة لذلك التصحيح ، وبالتالى لتحسين أداء النظام السياسى لقد رفضت الناصرية الأحزاب السياسية ، وألغت عمليا الفصل والرقابة بين السلطات الثلاث ، فضلا عن أضعاف السلطتين التشريعية والقضائية أصلا . ونبذت حريات التعبير ، والتنظيم وتداول السلطة . . الخ . ولكن النظام السياسى الذى شيدته ، والذى قام على الزعامة الفردية المطلقة للرئيس - من ناحية ، والتنظيم السياسى الواحد - من ناحية أخرى ، لم يوفر إمكانية التصحيح لمسار النظام . وفى مواجهة الرقابة «الشعبية» التى كان يفترض قيام قواعد التنظيم السياسى بها ، وجدت بيروقراطية التنظيم التى حالت دون ذلك ، بل والتى حرصت - أولا بأول - على إستئصال وملاحقة

أى اشكال للنقد ، فضلا عن المعارضة . أما أجهزة الرقابة الرسمية الأخرى ، فإنها - فى ظل إنعدام رقابة حزبية سياسية فعالة - استفحلت ، وأصبحت مكمنًا للحصول على الأمتيازات والمغانم ، ثم إنها دخلت أيضا فى صراعات فيما بينها ، قللت من مصداقيتها وكفايتها .

توحش الدولة:

وليست هزيمة يونيو أيضا بعيدة عن الفلسفة الأقتصادية والأجتماعية لنظام يوليو . حقا أن جندى «المؤهلات العليا» ، و«القطاع العام» كان على رأس الرصيد الذى مكّنَ مصر من الثأر لهزيمتها فى أكتوبر ولكن الدور المتوحش للدولة والذى جعلها تتجه لأن تستحوذ على كافة فروع النشاط الأقتصادى - أنتاجيا كان أم خدميا ، وبشكل مبتسر ومرتجل فى أحيان كثيرة ، جعلها تفقد قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية . ولقد مرَّ على جيلنا حين كنا فيه نسخر بشدة من أولئك «الليبراليين الجامدين» الذين قصروا وظيفة الدولة على «الدفاع والأمن والعدالة»! على أساس أن منطق العصر يفرض تدخل الدولة لتحقيق الكفاية والعدل ،أى العدل الأجتماعى وفى ظل هذا المنطق توسعت سلطات الدولة الناصرية لتشمل كل شىء وأى شىء . ووصل الأمر إلى حد ان كلفت القوات المسلحة بإدارة مرفق النقل العام بالقاهرة ، عندما عانى هذا المرفق من مشاكل . . .

غير أن هذا الدور الأجتماعى والأقتصادى المتنامى للدولة ، وأيا كانت عوائده الإيجابية ،لم يشفع لها عند المواجهة مع العدو الخارجى ، وفشلت فى إحدى وظائفها الأصلية والأولية ، أى : الدفاع عن تراب الوطن . ولا شك أن أى مصرى كان يفضل - فى ٥ يونيو ١٩٦٧ - أن تفلح الدولة الناصرية فى الدفاع عن أرضه ، أكثر من أن تفلح فى إدارة الجمعات الأستهلاكية ، أو إنتاج الأفلام السينمائية .

أما وجه القصور الثالث والرئيسى للنظام الناصرى ، والذى يفسر هزيمة ١٩٦٧ فهو الطابع «الأحتكارى» و«المؤبد» للنخبة (الوزراء - المحافظون - رؤساء الأجهزة الرقابية وقادة التنظيم السياسى . . إلخ) هو طابع لا ينفصل عند أفتقاد السياسة فى مصر الناصرية كوادر وقيادات لا شك فى إخلاصها ، وكفايتها ، ولكنها عرفت أيضا قيادات لم يؤهلها لمناصبها سوى ولائها المطلق ، وأنتسابها لأهل الثقة! وبحكم طبيعة الأشياء ، فإن هؤلاء لم يحتكروا فقط مناصبهم ، ولكنهم حرصوا - بداهة -

على محاربة كل من كان يمكن أن يزاحمهم أو ينافسهم أيا كانت كفايته وقدراته ، ولقد وقعت حرب ١٩٦٧ وعلى رأس المؤسسة العسكرية وعدد من الأجهزة الرقابية والتنفيذية عناصر من هذه النوعية ، ففشلوا فشلاً ذريعاً فى مواجهة العدو .

غير أن قدرة النظام السياسى على تفريخ الكوادر والقيادات ، واكتشاف المواهب السياسية والتنظيمية ودفعها للصفوف الأمامية ، وتدريبها ، وتطوير قدراتها . . هى شرط أساسى ، ليس فقط لتحسين أدائه وإنما أيضا لتزويد الأجيال اللاحقة بالقيادات الواعية . وما لم يحدث ذلك فإن الفراغ القيادى الموحش يظل هو الشبح الذى يؤرق الأجيال الجديدة ، خاصة عندما يحدث فى بلد مثل مصر ، رصيدها الأول والأخير هو أبناؤها ، وكوادرها ، وعلماؤها .

وهكذا ، وبرغم إنجازات النظام الناصرى ، فإن عيوبه الهيكلية تركته فريسة هشة للقوى المتربصة به ، ووصلت المأساة إلى ذروتها بتورطه فى حرب لم يعد نفسه لها ، بل ولم يرد لها أصلا أن تنشب . ولا شك أن بعض الجيوب الفاسدة التى نمت فى حضن النظام كانت تود لو أن الكارثة كانت أقل لتخفى معالمها ، كلها أو بعضها . ولكن شاءت الأقدار أن تأتى الهزيمة بهذا الشكل الفج ، المستعصى على أى إخفاء أو تمويه ، لتكون أقسى وأهم الدروس لأكثر من جيل بأكمله . وفى الوقت الذى أخذت فيه الدولة الناصرية الجريحة تلملم أشلاءها ، وتزيل الصدأ عن الأرصدة التى كونتها فى العقدين السابقين ، توطئه «لإزالة آثار العدوان» ، فإن مئات الألوف من الشباب طفقوا يبحثون عن البديل : إسلاميا كان أم ماركسيا أم ليبراليا ، أو حتى ناصريا «حقيقيا» ، وقت أن أنخرطوا فى أول عملية تجنيد عسكرى جادة! وعندما أنتهت حرب أكتوبر ١٩٧٣ طويت - فعليا - صفحة الناصرية ، لتبدأ حقبة جديدة من حكم ثورة يوليو ، وليبدأ تنافس حول البدائل المطروحة!

الفصل الثالث

دور الدولة
فى
النشاط الاقتصادى



دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى مصر *

يندرج الحديث عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى مصر ضمن الحديث عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى العالم الثالث ككل . ولسنا هنا فى حاجة إلى إثبات أن ظروف هذا الدور فى العالم الثالث ، إنما تختلف كلية عن ظروف دور الدولة فى الاقتصاد فى العالم الرأسمالى ، والعالم الاشتراكى ، ففى الحالة الأولى ، أى النظم الرأسمالية ، لا تنفى أهمية دور الدولة فيها ، إنه كان وما يزال دورا محدودا ، برغم التوسع النسبى فيه عبر تطور النظام الرأسمالى وبدافع من ضرورات تخصيص الموارد ، وإعادة توزيع الدخول ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ودفع النمو . وعلى العكس من ذلك ، فإن الدور الثقيل الشامل للدولة فى النشاط الاقتصادى فى الدول الاشتراكية ، لم يتم عبر تطور تدريجى غير ملموس ، وإنما حاد استلزم الأخذ بنوع من المركزية الشديدة واستخدام كافة وسائل السلطة والعمل من خلال خطة اقتصادية شاملة .

أما الدور الاقتصادى للدولة فى النشاط الاقتصادى فى بلدان العالم الثالث فيرتبط بظروف جد مختلفة ، كما يتخذ أشكالا ، وتنجم عنه أثار يستحيل وضعها فى سياق واحد مع تلك التى سادت وتسود فى العالم المتقدم ، غربه أو شرقه . وليست خصائص اقتصاديات بلدان العالم الثالث ، وسماتها الاجتماعية الثقافية العامة هنا إيضا بحاجة إلى تذكير : فانخفاض مستوى المعيشة للغالبية من السكان ، وتخلف أساليب الإنتاج ، وسيادة الاقتصاد الزراعى ، سمات تجمع بينها جميعًا ، وفوق ذلك ، فإن تلك الدول رغم تخلفها ، تعيش فى العصر ، ويتعايش فيها الحاضر والماضى ، وتعانى بالتالى من ازدواج يشكل كثيرا من خصائصها ، مثل الانفجار السكانى ، وثنائية الاقتصاد ، ومعاناتها من التبعية الاقتصادية للعالم المتقدم .

غير أن وجود سمات أو خصائص مشتركة لبلدان العالم الثالث ، وأوضاعها الاقتصادية لا ينفى التمايزات الهائلة فيما بينها ، ويقلل بالتالى من مصداقية الأحكام العامة حول أوضاعها الاقتصادية . ولذلك ، فربما كان التوغل فى فهم

* هذا البحث هو تطوير لورقة قدمت إلى مؤتمر الاقتصاد بين المصريين (٢٤ - ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨) بعنوان : «موقع القطاع الخاص فى أيديولوجية النظام السياسى فى مصر» .

خصوصية أوضاع بلدان العالم الثالث، والتعرف على النماذج المختلفة فيها هو المدخل الأسلم للتعرف على ظروفها العامة وأوجه التمايز والاتفاق. ولا شك أن ذلك ينطبق بشكل خاص على دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

فى هذا السياق وفيما يتعلق بدور الدولة تحديدا، تقدم الحالة المصرية مثالاً بارزًا لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى ظروف بلدان العالم الثالث، سواء من حيث دوافع هذا الدور أو من حيث ملامحه وأبعاده أو من حيث آثاره ووظائفه. وبعبارة محددة فإن الحالة المصرية تبدو كتجربة متكاملة لاقتصاد شبه ليبرالى، شهد - فى لحظة معينة - تغيرا حاسمًا اضطلعت بمقتضاه الدولة بالدور الرئيسى فى النشاط الاقتصادى ومارست دورها ذلك بكل أبعاده وتداعياته، ثم أخذت تظهر بعد فترة نتائج ذلك الدور المتسع سلبا وإيجابا، بما فى ذلك الدعوة إلى التقييم والمراجعة الشاملة له. ولا شك أن «الحالة المصرية» هى من الحالات المحظوظة فى العالم الثالث، التى عرفت وما تزال طوفانا من الكتابات والتحليلات. ولذلك، فإن الكتابة حولها لا تعوزها البيانات والتحليلات، ولكن تظل هناك دائمًا إمكانية لإلقاء الضوء على زوايا جديدة فى تلك القضية المثيرة: صعود وسقوط دور الدولة فى الاقتصاد المصرى!

أيضًا، فربما لن نكون بحاجة إلى التذكير، بأن تلك القضية - أى قضية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى - هى قضية سياسية بمثل ما هى اقتصادية، بل لعلها بالأساس سياسية، وليس ذلك بالأمر المستغرب فى تحليل أوضاع بلدان العالم الثالث عمومًا، حيث السياسة تسبق الاقتصاد وتحدده. وربما كان ذلك جوهر المشكلة كلها: أى إخفاق السياسة وتخلفها كسبب لإخفاق الاقتصاد وتخلفه!

فى هذا الإطار، فإن تلك الورقة سوف تحاول إضافة بعض الملاحظات والأفكار إلى ما هو سائد حول تحليل الدور الأقتصادى للدولة كما بدا فى الحالة المصرية، سواء من حيث أسباب بروز هذا الدور، أو أهم ملامحه وآلياته، أو تقييمه ونتائجه.

أسباب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى:

لماذا اتجهت الدولة، فى بلدان العالم الثالث، إلى ممارسة دور رئيسى وحاسم فى النشاط الاقتصادى؟ إن جوهر الإجابة عن هذا التساؤل تدور حول المقابلة بين حاجة تلك البلدان - عشية استقلالها - إلى تحقيق تنمية شاملة لاقتصادها، وبين

عجز «الرأسمال الخاص» الموجود فيها عن الوفاء بتلك الحاجة . وفى تلك الشروط ، تبرز «الدولة» باعتبارها المؤسسة الأقوى ، القادرة على تعبئة الموارد ، وتوظيفها وممارسة النشاط الاقتصادى بأشكاله المختلفة .

فإذا كانت تلك هى المقولة «العامة» فى تفسير استفحال الدور الاقتصادى للدولة فى مجتمعات العالم الثالث فى فترة ما بعد الحرب الثانية ، التى شهدت انتزاع استقلال تلك البلدان أو تثبيته ، فإن التطبيق المصرى لتلك المقولة إنما يلفت نظرنا بقوة إلى ارتباط هذا الدور «للدولة» بالتغيرات السياسية والاجتماعية التى عرفتها تلك البلاد ، وعلى وجه التحديد : تغيير الطبيعة الاجتماعية والطبقية لسلطة الدولة .

فعندما أطاحت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ بالنظام القديم وأقامت نظامها البديل شمل التغيير الأساس الدستورى للحكم ، وشكل النظام السياسى ، إلا أن جوهره ومركز الثقل فيه كان هو انتقال السلطة السياسية إلى أيدى الطبقة الوسطى الصاعدة ، بتدبير وقيادة ابنائها فى القوات المسلحة أساساً . وبعبارة أخرى ، فقد أمسكت بمقاليد الحكم فى مصر «نخبة»[(١)] سياسية جديدة ، مثلت حجر الزاوية للنظام السياسى ، وتحددت ملامحها الأساسية من الزاوية التى تهمنا هنا - بانتمائها الطبقى أى : الطبقة الوسطى - أولا - وطابعها العسكرى ثانيا . كما سبق تفصيله فى الفصل الأول .

إن هذا التحديد لهوية النخبة الحاكمة فى النظام السياسى الذى أقامته ثورة يوليو ، يمثل فى نظرنا حجر الزاوية فى تفسير الدور الكاسح الذى سوف تلعبه «الدولة» فى النشاط الاقتصادى . والواقع أن المبادئ الستة الشهيرة التى أعلنها الضباط الأحرار لدى استيلائهم على السلطة فى مصر فى ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ ، والتى لخصت مجمل الأهداف الوطنية المصرية فى منتصف القرن كانت هى أول الملامح الفكرية للنظام الجديد ، والتى يمكن - ابتداء منها - غزل خيوط أيديولوجية ونسجها عبر الوقت .

ولا تترك لنا المبادئ الستة مجالاً للشك فى أن التغيير الاقتصادى والاجتماعى كان قضية حاضرة منذ اللحظة الأولى «كهدف» للنظام الجديد ، وهو ما عبر عنه فى الدعوة إلى «القضاء على الإقطاع» و«القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم» و«إقامة عدالة اجتماعية» . وفى كتابه «فلسفة الثورة» الذى مثل خطوة

(١) انظر فى تعريف النخبة ، ما جاء فى الفصل الأول ص ٩ -١٠ .

تالية فى بلورة أهداف النظام الجديد أوضح عبد الناصر إدراكه لوجود نوعين من الثورات وضرورة أن تخوض مصر غمار كل منهما : «الثورة السياسية التى تهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية الوطنية ، والثورة الاجتماعية التى تسعى إلى تحقيق العدل الاجتماعى» . كما كان عبد الناصر مدركًا «للتناقض» بين مستلزمات وشروط كل من الثورتين . وعندما تعرض عبد الناصر - فى موضع آخر من الكتاب - للقضايا الاقتصادية قال : «من أجل ضمان الحياة الاقتصادية فى المستقبل ذهبنا (يقصد قادة الثورة) إلى أكبر الأساتذة فى مختلف نواحى الخبرة ، وقلنا لهم : نظموا للبلد رخاء ، واضمنوا لقمة العيش لكل فرد فيه» .

كانت هناك - إذن - أهداف ، وكان هناك حديث ، ليس فقط عن القضاء على الإقطاع وعلى الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، وإنما أيضًا عن الثورة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية . وفيما عدا «الإصلاح الزراعى» - الذى كانت فكرته مطروحة بوضوح منذ ما قبل الثورة - فإن كيفية التغيير - وكيفية تحقيق الأهداف حكمتها اعتبارات عملية معقدة ، وخضعت لتغييرات وتقلبات حادة .

ونقطة البدء هنا هى الإقرار بحقيقة أن جوهر ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إنما هو الفصل الذى تم - بين عشية وضحاها - بين القوة الاقتصادية ، والقوة السياسية . فبعد ذلك اليوم (ولفترة لن تطول كثيرًا!) ظلت القوة الاقتصادية فى يد كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسمالية فى الصناعة والتجارة والمال . أما القوة السياسية التى كانت أيضًا من نصيبهم ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، فقد آلت - بعد ٢٣ يوليو إلى رجال «حركة الجيش» من أبناء الطبقة المتوسطة . وطوال عقد من الزمان ، فإن جوهر التحرك السياسى لنخبة يوليو ، بزعامة جمال عبد الناصر ، سوف يكون هو : إعادة الجمع بين القوة السياسية ، والقوة الاقتصادية . وكانت الطريقة التى تمت بها إعادة الجمع هذه ، واختلافها فى الخمسينيات عنها فى الستينيات ، هى التى طبعت أيضًا مضمون الأيديولوجية التى طرحها النظام لتبرير سلوكه .

وفى صياغة أخرى يمكن القول أن مناط النفوذ السياسى للطبقة الحاكمة الآفلة كان هو قوتها الاقتصادية ، أما الطبقة الحاكمة الجديدة ، وبعد أن استولت على السلطة ، وجردت الطبقات القديمة من نفوذها السياسى ، إنما استندت إلى «الدولة» وجهازها البيروقراطى المتشعب لتحكم سيطرتها على المجتمع . ومع أن هذه الظاهرة لم تكن

جديدة ، وفى العالم الثالث على وجه الخصوص ، إلا أن مصر أكدتها وقدمت نسخة باهرة منها ، أى : «المشروع السياسى ، لنخبة الطبقة المتوسطة ، المستندة إلى آلة الدولة ، فى ظل ظروف تراجع وتهلهل البرجوازية الكبيرة من ناحية ، وضعف ومحدودية قدرات الطبقات العمالية والفلاحية - من ناحية أخرى»[1] .

إن الدور الاقتصادى الحاكم للدولة ، سوف يقع فى قلب هذا المشروع ، وفى قلب أيديولوجيته ، ويقودنا فحص شعارات وسياسات وإجراءات نظام يوليو ، فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى إرهاصات إقرار هذا الدور .

فبالرغم مما ساور كبار الرأسماليين فى مصر - عقب إصدار قانون الإصلاح الزراعى وبعد أقل من شهرين من الثورة - لم يصدر من النخبة الحاكمة الجديدة ما يدل على المساس بحق الملكية كمبدأ ، ولا بوجود القطاع الخاص ، واجتهد رجال الثورة فى التأكيد على أنه لا يوجد التزام بمدارس اقتصادية معينة ، ونسب إلى صلاح سالم قوله : «نحن لسنا من الاشتراكيين ، ولا أعتقد أن اقتصادنا سيزدهر إلا عن طريق المشروعات الحرة»[2] . وحفلت خطب جمال عبد الناصر خاصة فى النصف الأول من الخمسينيات ، بعدد من التأكيدات على عدم تحيز الدولة لغير المالكين على حساب المالكين ، سواء فى الصناعة والزراعة ، وذلك فى إطار أيديولوجية «شعبية» تجمع مختلف الطبقات تحت رعاية الدولة . ففى احدى الخطب يذكر عبد الناصر : «إن العامل وصاحب العمل ، كل منهما مرتبط بالأخر ، وواجبنا أن نوفق بين الجميع»[3] . وفى خطاب آخر يذكر «أمامنا الفلاح والعامل ، وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى»[4] . وفى مناسبة أخرى يقول عبد الناصر : «إن حكومة الثورة هى حكومة

---

(١) انظر :

James Petras, ed., Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Theird World (New York: Monthly Review Press, 1978), p. 97.

(٢) د . محمود متولى ، الفصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢٥٧ .

(٣) خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ج٣ ، ص٢٤٢ .

(٤) المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص٤٢٤ .

الأمة بطبقاتها جميعًا ، حكومة العمال والفلاحين ، وحكومة الموظفين والطلاب ، وحكومة رجال المال وأصحاب الأعمال ، وحكومة الفقراء والأغنياء ، حكومة الصغار المبتدئين وحكومة الكبار الناجحين»[1] .

و«إننا نتجه إلى المحافظة على مصلحة العامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل ، إلى بناء عهد جديد للصناعة»[2] . و«ليكن فى علمكم أن الحكومة ليس لديها المال الكافى للقيام بالنهضة الصناعية وعلى ذلك يجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ، ويستفيد العمال من ذلك»[3] .

وإذا كانت تلك النغمة المطمئنة للملكية الخاصة ، والمرحبة بالقطاع الخاص ، قد وجدت تفسيرها أول الثورة فى حاجة النظام الجديد لحشد كافة القوى فى إطار أيديولوجية شعبية لا تفرق بين طبقة وأخرى ، فإن مقتضيات مواجهة العدوان الخارجى بدءا من عام ١٩٥٦ قدمت مبررات إضافية لدعم فكرة التوحد الوطنى ضد العدو الخارجى وإفساح الطرق للقطاع الخاص لممارسة نشاطه . ويرصد الباحثون أيضًا فى الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ والخلاف السياسى مع الاتحاد السوفيتى عام «١٩٥٩ عوامل ساعدت - فى حينها - على طمأنة القطاع الخاص وتشجيعه . فشعار المجتمع الاشتراكى التعاونى» الذى رفعه عبد الناصر أواخر عام ١٩٥٧ لم يكن مناسبًا لبناء الوحدة مع بلد مثل سوريا ، كان الاقتصاد الوطنى يقوم فيه دومًا على المشروعات الخاصة ، ولذا لم يكن غريبًا أن صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة فى مارس ١٩٥٨ وتنص مادته الثانية على «أن الملكية الخاصة لا تنزع إلا لأهداف تتعلق بالمنفعة العامة ، ومقابل تعويضات عادلة تتفق ونصوص القانون» ، ولم تتحدث الصحف المصرية طيلة عام ١٩٥٩ إلا قليلاً عن المجتمع الاشتراكى التعاونى . وتضمنت خطب الرئيس غالبًا تأكيدات لتشجيع« القطاع الخاص»[4] .

(١) المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٤٢٤ .

(٢) من خطاب لعبد الناصر فى ١٩٥٢/١٢/١٣ ، المرجع السابق ، ج١ ، ص١٨٩ .

(٣) من خطاب لعبد الناصر فى ١٩٥٤/٤/٦ فى وفود عمال السويس والإسكندرية .

(٤) د . محمود متولى ، مرجع سابق ، ص٢٨٧ .

غير أن أهم الميادين التى نجد فيها نماذج «لتشجيع» القطاع الخاص ، وليس فقط عدم المساس به ، إنما هو ميدان «التشريع» ، ويحفل النصف الأول من الخمسينيات بالذات بالعديد من القوانين واللوائح المشجعة لرأس المال الخاص ، المحلى والأجنبى . «وقد منحت الحكومة إعفاءات من ضرائب الدخول للشركات الصناعية ولمدة سبع سنوات» ، كما أعفت أرباح الإصدارات الجديدة لأسهم الشركات القائمة من الضريبة لمدة خمس سنوات ، وأعفت الأرباح غير الموزعة كلها من ٥٠٪ من ضريبة الأرباح (قانون ٤٢٠ لسنة ١٩٥٣) . كما رسمت الحكومة نطاق الحماية الجمركية فى الصناعة وزادت قدرة البنك الصناعى على تمويل الصناعة ، كما بدأ البنك فى ضمان القروض التى تقدمها البنوك التجارية لرجال الأعمال . وقد رافق ذلك سعى حكومة الثورة إلى اجتذاب رءوس الأموال الخاصة من الخارج أيضًا - عكس سياسة التمصير التى اتبعت قبلها - عن طريق السماح للمساهمين الأجانب بامتلاك غالبية الأسهم فى أية شركة محلية - أى ٥١٪ بدلاً من ٤٩٪ (قانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢) كما منح القانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥١ مزايا أخرى كثيرة لرأس المال الأجنبى»(١) .

ومن ناحية أخرى ، اتبعت الحكومة فى سنواتها الأولى عددا من السياسات المالية المشجعة للقطاع الخاص الصناعى مثل : اختيار كبار رجال الأعمال أعضاء فى مجالس التنمية القومية - استشارة اتحاد الصناعات فى الخطوات التصنيعية للدولة- الاستجابة لمطلب اتحاد الصناعات لخفض الضرائب على الدخل الصناعى وفرض المزيد من الحماية الجمركية . كما ألزمت الدولة الشركات الصناعية الكبيرة بالانضمام إلى اتحاد الصناعات(٢) .

غير أن هذا كله لم يقلل أبدًا من التصميم على إخضاع القطاع الخاص بشكل كامل لإرادة الدولة .

ولأن سلطة الدولة أصبحت - عقب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - منفصلة عن القوة الاقتصادية فقد أضحى بإمكان من يقبضون عليها أن يصدروا بسهولة قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ وأن ينفذوه . ولقد جسد الإصلاح الزراعى - فى جوهره - قدرة الدولة ، فى ظل النظام الثورى الجديد ، ليس فقط على أن تبادر

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

بتصفية الكيان الاقتصادى للطبقة الرأسمالية الزراعية وإنما أيضًا أن تمس وتنتهك حق الملكية الخاصة لها ، وأن تهب هذا الحق للمعدمين من الفلاحين ، وأن تقوض - بالتالى - سلطة وهيبة كبار الملاك . «ولم يكد ينشر نص القانون فى الصحافة . . . حتى أصيبت هذه الطبقة بهزة نفسية عنيفة ، لم تكن لتتناسب مع الآثار التى ستلحق بها نتيجة تطبيق هذا القانون»[(١)] .

ولم يدخر الضباط الأحرار وسعًا فى تأكيد الطابع «السياسى» للإصلاح الزراعى . وفى خطاب لعبد الناصر فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ يقول : «إن طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديًا ، وإنما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد»[(٢)] . وفى خطاب آخر فى ١٩ أبريل ١٩٥٤ ، يقول : «إن أهم شىء فى تحديد الملكية هو تحقيق الحرية السياسية والتخلص من الاستبداد السياسى»[(٣)] .

والواقع أنه - منذ اليوم الأول للثورة ، ومع كل «الإشارات والمبادرات» التى صدرت عن رجال العهد الجديد تجاه الملكية الخاصة ، والقطاع الخاص ، وحول إتاحة كافة الفرص والتسهيلات للنشاط الخاص - فإنه كان يوجد خط مواز يدين «الاستغلال» ويدين «الاحتكار الرأسمالى» ولكنه كان فى البداية خافتًا ومختلطًا بأفكار وشعارات أخرى ربما متناقضة ، وعندما تصاعد فقد تم ذلك بشكل تدريجى وتهادنى . وإذا كانت نغمة إدانة الظلم الرأسمالى والدفاع عن الطبقات الفقيرة ظلت تصدر طوال الخمسينيات عن الدولة ، فقد تم ذلك بصفتها - أى الدولة - طرفًا محايدًا ، خارجًا عن الطبقات ، ومهمتها إزالة ظلم طبقة عن أخرى ، وأن تضم الجميع فى إطار سياسى واحد يجمع بينهم ويتسامى على أوجه خلافهم - أى «الاتحاد القومى» . وفى هذا السياق يمكننا أن نفهم الحدود المتوالية التى وضعها النظام الجديد على الرأسمال الخاص أو «القطاع الخاص» . وفى خطاب لعبد الناصر فى ١٩٥٤/٤/٣٠ : «إذا كنا نريد حرية أكبر ، فيجب أن نتحرر من الاستغلال . .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٢) مجموعة خطب وتصريحات ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ١٤٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص١٨٩ .

نتحرر من استغلال العمل والإقطاع»[1] . وفى فبراير ١٩٥٥ وردت أول إشارة من عبد الناصر إلى «الاشتراكية» فى خطاب له بالكلية الحربية ، ثم تكررت الإشارة إليها ، خاصة بعد عودته من باندونج ولقائه بنهرو وشواين لاى . وفى نهاية عام ١٩٥٧ رفع عبد الناصر شعار : «المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى» واحتوت خطب عبد الناصر فى تلك الفترة عبارات التحذير الموجهة إلى «الانتهازية الفردية» وإلى «استغلال الأقلية المبتزة للجماهير» ، ووعد بأن تقوم الدولة بمراقبة الرأسماليين للتثبت من استخدام موارد البلاد فى خدمة الشعب . وأكد عبد الناصر ، فى أكثر من مناسبة أن الدولة ستكون هى المسئولة عن المبادرة الاقتصادية التى تحمى جميع طبقات الشعب ، وأن الحكومة تعتزم دراسة احتمالات الإنتاج والتعاون مع رءوس الأموال الخاصة[2] .

(وكما سبقت الإشارة ، فإن تلك النغمة ما لبثت أن خفت مؤقتًا مع الوحدة المصرية السورية كما توارت مع الخلافات التى نشبت مع السوفييت عام ١٩٥٩) .

والواقع أن دستور ١٩٥٦ عكس بوضوح التوجه الرسمى نحو السيطرة على القطاع الخاص وإخضاعه لإرادة الدولة . ففى حين نصت المادة الثامنة منه على الاعتراف بالملكية الخاصة والنشاط الاقتصادى للقطاع الخاص ، وضمنت نشاطه وعدم تدخل الدولة إلا فى حالة تعرض المصلحة العامة للخطر ، إلا أنه نصَّ على أن التنمية تسير على أساس التخطيط (م٧) وعلى وجوب وضع رأس المال الخاص فى خدمة الاقتصاد الوطنى (م٩) وعلى ضرورة التوفيق بين القطاع الخاص والنشاط الاقتصادى العام (م١٠) .

ويمكن هنا أيضًا الإشارة - بوجه خاص - إلى إنشاء «الهيئة العامة لدعم الصناعة» و«مصلحة الرقابة الصناعية» ، وكذلك إلى صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص «بتنظيم الصناعة وتشجيعها» ، والذى فرض الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة (التى كانت قد أنشئت عام ١٩٥٦) ، لإنشاء أو توسيع أى مصنع أو تغيير إنتاجه أو مكانه .

---

(١) خطاب لعبد الناصر فى ١٩٥٤/٤/٣٠ ، انظر : المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) جمال عبد الناصر ، ثورتنا الاجتماعية ، مجموعة الخطب التى ألقيت فى مؤتمرات التعاون (القاهرة ، مصلحة الاستعلامات د . ت) ص ١٥ .

وعندما سئل عبد الناصر فى حديث مع بعض الصحفيين الأمريكيين فى يناير ١٩٥٨ حول هوية الاقتصاد المصرى وصفه بأنه «اقتصاد رأسمالى موجه»[(١)] ، وفى واقع الأمر ، فإن النظام الناصرى ، ما كان ليسمح لقطاع ما فى المجتمع ، أن يخرج عن «توجيه الدولة» اقتصاديًا كان أم غير اقتصادى .

غير أن «التشجيعات» و«التسهيلات» التى قدمها نظام يوليو ١٩٥٢ فى سنواته الأولى للقطاع الخاص ، لا يمكن أن تصل بنا إلى القول بأن ذلك الموقف كان هو حجر الزاوية فى سياسة النظام الاقتصادى فى تلك الفترة . وعلى العكس فإن جوهر تلك السياسة لم يكن فقط ضبط القطاع الخاص وإحكام رقابة الدولة عليه ، ولكن ما هو أهم من ذلك تقدم الدولة كى تمارس بنفسها النشاط الاقتصادى ، وأن تنشئ القطاع الاقتصادى الخاص بها . ذلك أمر يتسق مع طبيعة النظام الجديد (أى : طبيعة النخبة الحاكمة) وتوجهاته . وكما سبقت الإشارة ، فإن نخبة الطبقة المتوسطة ، التى استولت على سلطة الدولة ، ما كان يمكن أن تستمر طويلاً وهى مفتقرة للقوة الاقتصادية .

وسرعان ما بدأ الضباط الأحرار فى مبادراتهم لبناء قطاع اقتصادى جديد للدولة (أى لذلك الجهاز الضخم الذى يسيطرون عليه) يتجاوز بكثير الأنشطة التقليدية المحدودة التى درجت عليها دولة ما قبل ١٩٥٢ . وفى سبتمبر ١٩٥٢ (أى بعد شهرين من قيام الثورة) أنشئ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى الذى كان فى مقدمة أغراضه زيادة التعاون والتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص . وفى يوليو ١٩٥٢ أصدر المجلس خطة الاستثمارات العامة فى برنامج موسع لمدة أربع سنوات[(٢)] . ثم أخذت الدولة فى تكليف موظفيها بوضع تصميمات المشروعات الصناعية ، حيث أوفدت بعثات خاصة لشراء معدات فنية وسلع إنتاجية وللبحث عن تسهيلات ائتمانية ، وللقيام ببعض المشروعات وخاصة فى مجال استصلاح الأراضى والمبانى ، وبعض مشروعات الصناعة الثقيلة مثل مشروع الحديد والصلب الذى ساهمت فيه بعض رءوس الأموال الألمانية (شركة ديماج) إلى جانب رأس المال الحكومى والخاص ، وكذلك شركة الأسمدة (كيما) وصناعة إطارات

---

(١) على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٢) د . محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

الكاوتشوك وصناعة عربات السكك الحديدية ، والكابلات الكهربائية[1] ، وتظهر الدراسات حول نشاط الدولة فى الفترة بين ١٩٥٤ و١٩٥٦ أن نصيب الحكومة فى رأس المال المكتتب وصل إلى ٤٥,١٪ [2] .

على أن نقطة التحول الأساسية والتى سجلت بحق مولد «القطاع العام» كانت هى استيلاء الدولة المصرية على المؤسسات الاقتصادية الأجنبية التى كانت تعمل فى مصر عام ١٩٥٦ . وفى حين كان تأميم قناة السويس هو السابقة التى أمكن احتذاؤها بسهولة ، فإن العدوان الثلاثى أدى إلى إصدار الدولة لقرارات التمصير والمصادرة للأموال البريطانية والفرنسية . وبإنشاء «المؤسسة الاقتصادية» عام ١٩٥٧- التى آلت إليها المؤسسات الأجنبية ، المتعددة ، والتى سبق تمصيرها» - ووضعت نواة القطاع العام فى مصر . وفى نهاية ١٩٥٧ ، أصبحت الدولة تسيطر على جميع البنوك المتخصصة ، وسبعة من البنوك التجارية التى مثلت جزءاً كبيرًا من البيوت المصرفية فى مصر آنذاك[3] .

والشيء اللافت للنظر هنا أن نظام يوليو لم يتصور وريثًا شرعيا للمؤسسات الأجنبية سوى «الدولة» ، ولا يبدو أنه خطر على بال النخبة الجديدة إمكانية بيع تلك الوحدات للقطاع الخاص المصرى ، بل على العكس نظر إلى مطالبته بها كدليل على الجشع والرغبة فى مزيد من التحكم . وفى البيان الذى ألقاه عبد الناصر فى ٤ من نوفمبر ١٩٦١ قال : إنه بعد أن أعلن التمصير «جاء القيسونى ومعه كشف بيد الرأسماليين وكل واحد فيهم عايز يخبط شركتين ثلاثة من الشركات المصرة . . . وأنا فى هذا اليوم قلت له : إن جميع الشركات بتروح للقطاع العام ، . . . ولن نستطيع بأى حال أن نخلى الرأسماليين يزيدوا من تحكمهم بأن يأخذوا أيضًا ممتلكات فرنسا وممتلكات إنجلترا»[4] . وعندما حاول أحمد عبود باشا شراء شركة الفنادق المصرية ، التى كانت مملوكة للبلجيك قبل استردادها رفض عبد الناصر الطلب ؛ لأن ذلك سوف يجعل الأغنياء المصريين أكثر غنى ، والفقراء أشد فقرًا[5] » .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .
(٣) المرجع السابق ، ص٢٦٧ .
(٤) خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق .
(٥) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، الحلقة الخامسة ، فى الأهرام ١٩٨٨/١٠/١٩ ، ص٦ .

إن مقتضى التحليل السابق هو الاعتقاد بأن الأصل فى علاقة نظام يوليو بالقطاع الخاص الكبير (الرأسمالية الكبيرة) فى تلك الفترة كان هو التناقض والعداء وبالتالى فإن فترة «السلم» التى شهدها - بالذات - النصف الأول من الخمسينيات تظل فى جوهرها فترة «هدنة» أكثر منها أى شىء آخر .

وفى إطار ذلك الفهم يمكننا فحص الفكرة الشائعة عن تلك الفترة والتى تقول أن رأس المال الخاص المصرى لم يستجب لدعوة النظام السياسى للمشاركة فى التنمية برغم التسهيلات الهائلة التى قدمت له .

ومع التسليم بعيوب أصلية للرأسمالية المصرية سواء بسبب أصولها أو طبيعة تكوينها ، تفسر الكثير من ترددها وإحجامها عن المبادرة أو المشاركة - مما يخرج عن إطار هذه الورقة - إلا أن هناك ظروفًا موضوعية أخرى تتصل بالنظام السياسى نفسه . فالحجة الأساسية لدى القائلين بالتسهيلات الهائلة التى قدمت للقطاع الخاص تدور أساسًا حول القوانين والتشريعات التى وضعتها حكومة الثورة فى بداية حكمها لتسهيل الاستثمار الخاص (المحلى والأجنبى) . ولكن تلك الحجة تنطوى على خلط واضح بين التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار ، وبين «مناخ الاستثمار» فوجود الأولى ، لا يعنى وجود الثانى بالضرورة ، وإن كانت جزءًا منه . وعودة سريعة إلى الفترة المشار إليها نجدها بالأساس فترة «اضطراب وعدم استقرار سياسى» بكل المقاييس : فالفترة بين ١٩٥٢ و١٩٥٤ كانت فترة صراع سياسى حاد على السلطة حسم - فى مارس ١٩٥٤- لصالح عبد الناصر . وطوال الفترة نفسها وحتى عام ١٩٥٦ كان الانشغال بالمفاوضة مع الإنجليز لإنهاء احتلالهم لمصر .

ولم يكد هؤلاء يخرجون ، حتى توالت الأحداث سريعًا : التأميم ، وعدوان ١٩٥٦ ثم معركة التمصير وفرض الحراسات . ومنذ أواخر ١٩٥٧ وعبر ١٩٥٨ و١٩٥٩ تصاعد الانشغال الرسمى بالقضية العربية ، وتركت الوحدة المصرية السورية كثيرًا من بصماتها على أواخر تلك الفترة . وليس بإمكان أى منصف الادعاء بأن تلك الظروف كانت تساعد على جذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية . وقد زاد من ذلك - كما سبق الإيضاح - امتلاء الخطاب السياسى لقادة النظام الجديد بالكلمات والشعارات التى تدين الاستغلال والاحتكار وسيطرة الرأسمالية - إلخ . . . وفضلاً عن ذلك ، فإن أفراد النخبة السياسية القديمة الذين

أبعدوا أو اعتقلوا أو عزلوا سياسيا ، فى غمار سعى الضباط الأحرار لإحكام سيطرتهم السياسية ، إنما كانوا يرتبطون ارتباطًا وثيقًا ليس فقط مع كبار الملاك ، وإنما أيضًا بالطبقة الصناعية الكبيرة ، طبقة أصحاب رءوس الأموال المسيطرة فى المجالين (الصناعى والتجارى)(١) . والأمر نفسه ينطبق على تأثير قانون الإصلاح الزراعى ، وما أحدثه من هزة نفسية ، بسبب العلاقة الوثيقة بين ملاك الأراضى ، والرأسماليين الصناعيين والتجاريين ، وهى العلاقة التى أثرت أيضًا على طبيعة تكوين وسلوك هؤلاء الآخرين عمومًا . ويوضح الجدول التالى ، المنقول من مذكرة لجنة التخطيط القومى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٧ . مجمل الاستثمارات الخاصة فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ ، وهو يوضح تذبذبًا فى هذه الاستثمارات يرتبط إلى حد ما بالظروف السياسية . حيث يتقهقر فى حالات التوتر السياسى والعكس صحيح .

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
جملة الاستثمارات الخارجية (بالمليون جنيه)	٨٧	٧٦	٨٤	١٠٣	٨١

من ناحية ثانية ، فإن سلوك النظام السياسى مع رأس المال الأجنبى كان محلا لترقب الرأسمالية المصرية ، وعندما أرادت هذه الأخيرة شراء بعض المشروعات الأجنبية الممصرة قوبلت بالرفض - كما سبقت الإشارة . وكما يقول محمد حسنين هيكل فإنه نتيجة لهذا الرفض «فإن الرأسمالية المصرية الوليدة ، بدأت تتوجس خيفة ، فلقد فهمت بوضوح أن توسعها ليس مطلوبًا ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن حصر نشاطها وارد»(٢) .

وأخيرًا ، يمكننا أن نتصور ، أن خطوات مثل صفقة الأسلحة التشيكية ، والاعتراف بالصين الشعبية ، والمشاركة فى مؤتمر باندونج . . . إلخ . . كانت تحمل أسبابًا للقلق والتوجس لدى الرأسماليين المصريين .

---

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، نقلاً عن :

Riad Hassan: L'Egypte Nasserienne, pp. 77-84.

* المصدر : د . محمود متولى ، مصدر سابق ، ص ٢٧٩ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٦ .

وعلى أية حال، فقد كانت فترة المهادنة بين نخبة يوليو الحاكمة منذ ١٩٥٢ وبين قوى الرأسمالية الكبيرة بالضرورة فترة مؤقتة. ولم تنته تلك الفترة ليس لأن نخبة يوليو «أعطت كافة الضمانات والتسهيلات لرأس المال الخاص الذى تقاعس» ولكن، على العكس: لأن نخبة يوليو - من ناحيتها - ما كان يمكن لها بحكم طبيعة تكوينها الطبقى - العسكرى، وبحكم أهدافها، أن تطالب بالمزيد من القوة والنفوذ لرأس المال، بل إن هدفها كان هو تجريد الطبقات الرأسمالية من نفوذها، وأن تجمع فى يدها القوة الاقتصادية إلى جانب القوة السياسية. أما موقف رأس المال الخاص، فمن التبسيط الشديد وصف موقفه بأنه «تقاعس» و«إحجام» وإصرار على عدم المشاركة. ولكنه فى الحقيقة أدرك أن العصر لم يعد عصره، وقبع ينتظر بقلق مصيره المحتوم. ولا يغير من هذه الحقيقة القول بأن برنامج التصنيع الانتقالى (١٩٥٧- ١٩٦٠)، افترض أن يقوم القطاع الخاص بـ٧٥٪ من الاستثمارات، وأن الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠- ١٩٦٥) افترضت قيام القطاع الخاص بـ٢٥٪ من استثماراتها، فمن الطبيعى تمامًا ألا تتحقق أشياء كثيرة، لمجرد أنها «مستهدفة» فى الخطة، طالما أن الأساس الموضوعى لها غير متوافر. وفى واقع الأمر، فإن هذا الأساس الموضوعى أخذ يتآكل بسرعة طوال الخمسينيات لينهار تمامًا عند مطلع الستينيات.

غير أن مصر لم تكن أبدًا حالة فريدة فى ذلك التطور، وكما يقول ووتريرى «وجدت مصر نفهسا فى الخمسينيات والستينيات واحدة من بين عدد من الدول الآخذة فى النمو، المشدودة إلى التنمية الاقتصادية التى توجهها، وتسيطر عليها الدولة. ولا ينبغى أن ننسى أن تركيا - من بين البلدان الأقل نموا- كانت رائدة فى هذا الاتجاه فى الثلاثينيات، مثلما فعلت ذلك أيضًا المكسيك، بدون الاستناد إلى تبرير اشتراكى ماركسى، وحذت الهند حذوها بعد الحرب العالمية الثانية على نفس الأساس الأيديولوجى . وكانت يوغوسلافيا هى الوحيدة من بين الدول النامية «غير المنحازة» التى التزمت أيديولوجيا بإقامة قطاع عام مسيطر. والأسباب التى دفعت تلك الحالات الرائدة لاتباع ذلك المسلسل هى:

- السعى إلى الاستعمال الرشيد والاقتصادى للموارد النادرة (حيث إن القطاع الخاص بنظرته الجزئية ومصالحه الضيقة لا يمكن أن يعهد إليه بإدارة الموارد)،

وضمان استقرار النظام عن طريق حرمان المنافسين المحليين على القوة السياسية من تلك الموارد ، وأخيرًا فإن النمو كان يعنى القوة القومية»[1] .

وفى صياغة أكثر دقة يمكن القول أن المشروع السياسى لنخبة يوليو (أى النخبة العسكرية للطبقة المتوسطة) الذى أخذ يتشكل بفعل الإصلاح الزراعى وتأميم القناة وتمصير الشركات والبنوك الأجنبية ، بعيدًا عن البرجوازية الكبيرة ، وعن الطبقات العمالية والفلاحية ، إنما أصبح جاهزًا فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات لاستكمال آخر وأهم ملامحه ، أى : تأميم المشروعات الكبرى فى البلاد وإحكام سلطة الدولة على الاقتصاد القومى . وباستكمال تلك الملامح ، يصبح من المنطقى تمامًا ، إدراج مشروع نخبة يوليو ضمن تطبيقات نموذج «رأسمالية الدولة» ، الذى سبق أن عرفته تركيا والمكسيك فى الثلاثينيات والأربعينيات ، وبوليفيا فى الخمسينيات .

ب- الملامح و الآليات:

كان يوم ١٣ من فبراير ١٩٦٠ يومًا حاسمًا فى حياة الرأسمالية المصرية ، ففى ذلك اليوم أعلن تأميم بنك مصر ، وسيطرة الدولة عليه بصورة كاملة . ولم يؤمن هذا الإجراء سيطرة الحكومة على أكبر مصرف تجارى كان ولا يزال فى يد القطاع الخاص فحسب ، وإنما أمن لها السيطرة على كل الشركات الصناعية المرتبطة بالبنك» . وفى يونيو ويوليو ١٩٦٠ أممت شركات النقل الداخلى بالقاهرة وأممت تجارة الشاى والأدوية ، «وبدأت تتدهور أسعار الأسهم بسرعة وعاشت جماعات رجال الأعمال من المصريين فى خوف ، إذ إنهم كانوا يجهلون الجهة التى ستنزل بها الضربة القادمة» [٢] ، وفى مايو ١٩٦١ طلب وزير الاقتصاد جميع الصلاحيات التى تمكنه من التفتيش على حسابات أية شركة مساهمة للتثبت من أنها تدار إدارة صحيحة وفعالة وفى الغرض الذى أنشئت من أجله ، وذلك قبل أن تهب العاصفة الأخيرة فى يوليو ١٩٦١ .

ويبدو من المثير هنا ، فيما يتعلق بتبلور «الدور المركزى للدولة» كعنصر فى أيديولوجية النظام أن وضع الخطة الخمسية سبق التأميم ، وأن التأميم بدوره سبق

(1) John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat Political Economy of Two Regimes (N.J. Princeton Union Press, 1983), p. 57.

(٢) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

محاولات التنظير له . بل إن ذلك التنظير لم يقدر له أن يتبلور فى «الميثاق» إلا عقب «نكسة» الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦١ . فهذه النكسة ، لم تلفت نظر النخبة إلى مخاطر التهاون إزاء الرجعية فقط ، وإنما أيضًا ركزت جهودها على الأوضاع الداخلية فى مصر .

وعبرت أيديولوجية النظام عن مضمون «شعبوى» ارتبط بأصوله الطبقية وبطبيعة علاقة القوى إزاء الطبقات الأخرى العليا ، والدنيا ، ثم اكتسب مع بداية الستينيات أبعادا جديدة . وكان أهم هذه الأبعاد مفهوم «أعداء الشعب» ، فبدلا من تكتل الشعب ضد أعدائه الخارجيين ، أو أعدائه الداخليين الممثلين أساسًا فى قوى سياسية (أى طبقية بالدرجة الأولى) -كما فى الاتحاد القومى - برز الحديث عن الأعداء الداخليين الذين هم «من الرجعيين» وأعوان الاستعمار باعتبارهم قوى اجتماعية وطبقية معينة . وفى حين اعترف «الميثاق» بالصراع الطبقى «فإن هذا لم يعن أبدا السماح بالتبلور أو الاستقلال التنظيمى للطبقات . كما أن حل هذا الصراع ظل مرهونًا - وفق الميثاق - بالأساليب السلمية ، فى إطار «الوحدة الوطنية» ، وعن طريق «تذويب الفوارق بين الطبقات» .

من ناحية ثانية ، فإن هذا الارتباط «بالشعب كله» أنتج إصرارًا على الوفاء بحاجات كافة القوى الاجتماعية ، بصرف النظر عن تكلفة ذلك أو إمكانيته . وهذا هو - كما يقول بايندر - مأزق النظم الشعبية ، أو هى - بتعبيرات «خوزيه نان» عالم السياسة الأرجنتينى أزمة الطبقة الوسطى التى تطمح إلى تحقيق أهداف متعارضة «التنمية الاقتصادية مع الاستقرار النقدى» . . وتقديم خدمات عامة أفضل مع تخفيض الضرائب ، وزيادة إنتاجية الزراعة مع تفتيت الملكية الفردية ، وتوفير حرية الرأى مع قمع المعارضة ، وإزالة الامتيازات القديمة ، مع الرغبة للولوج إلى «إنشاء ارستقراطية جديدة»[1] . أما الصياغة «المصرية» فقد ذكرها الميثاق تحت اسم «المعادلة الصعبة» أى : زيادة الإنتاج مع زيادة الاستهلاك ، مع زيادة الادخار! . ولما كان تحقيق هذه المعادلة اقتصاديًا صعبًا أو مستحيلاً فإن القدرة الإدارية للدولة بدت وكأنها هى الكفيلة بحل تلك المعادلة قسريا!

(1) Jose Nun, "a Latin American Phenomenon. The Middle Class Military Coup" in: Trends in Social Science Research in Latin American Studies (Berkely: Union of California, 1956), p. 82.

ولم يقتصر التبرير الأيديولوجى لهذا الدور المتسع للدولة على التذكير بالعواقب السياسية الوخيمة «لميل رأس المال إلى الاحتكار» ، والسيطرة - بالتالى - على الحكم ، وإنما أيضًا ما ينطوى عليه نشاط رأس المال فى ذاته ، وفى ظل ظروف مصر ، كغيرها من البلاد النامية ، من مثالب خطيرة .

ففى استعراض الباب الأول من الميثاق لـ «جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل على وادى النيل» يذكر أن رأس المال «كان يمارس ألوانًا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته» . ثم يعود ليذكر «أن الشعب المصرى لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة إلى أرباح لها ، لأنها - بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية - تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية» . ويدين الآثار السياسية للاحتكار بقوله «إن الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ، ويملى فوقهم إرادته» ويكرر الفكرة نفسها فى الباب الخامس : «إن من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرًا دقيقًا للمصالح المتحكمة فى هذه الأوضاع الاقتصادية» . . «ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل . وكان محتمًا أن تكون الأشكال السياسية - بما فيها الأحزاب تعبيرًا عن هذه القوة ، وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الإقطاع ورأس المال المستغل» وفى موضع آخر يذكر : «أن صنع التقدم بالطريق الرأسمالى (فى بلادنا) - حتى أن تصورنا حدوثه فى الظروف العالمية القائمة الآن - لا يمكن من الناحية السياسية سوى أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها» .

ولم تترك هذه النصوص أى لبس فى أستنتاج أن الحل الوحيد لمشكلة «الأحتكار» ، و«سيطرة رأس المال على الحكم» ليس سوى نقل القوة الإقتصادية من أيدى الرأسمالية الكبيرة إلى أيدى «الشعب» ، أى أيدى جهاز الدولة .

ومع ظهور الميثاق ، كوثيقة أيديولوجية لنظام يوليو ، استقر أكثر من أى وقت سابق - مفهوم «الاستغلال» كمعيار للتفرقة بين الملكية المستغلة ، والملكية غير

المستغلة والقطاع الخاص «المستغل» والقطاع الخاص غير المستغل . وارتبط طرح هذه الفكرة بالاعتقاد بأن التجارب الرأسمالية فى التقدم «تلازمت تلازمًا كاملا مع الاستعمار» وأنها «حققت أهدافها على حساب شقاء الشعب العامل واستغلاله» . ويفند الميثاق إمكانية صنع التقدم بالطريق الرأسمالى على أساس «أن عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله إلى قلة من الناس يفيض المال لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع» .

فإذا كان الاستغلال سمة عامة للنمو الرأسمالى ، فإنه – فى بلدان العالم الثالث– يتسم أيضًا بالضعف والتبعية . وكما يقول الباب السادس من الميثاق : «إن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرًا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادًا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات « . .» . وأن نمو الاحتكارات العالمية لم يترك إلا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المنطلقة إلى التقدم : أولها : أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

ثانيهما : أن الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية ، وتقتفى أثرها ، وتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة . ومن ناحية أخرى ، فإن اتساع مساحة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى» .

والواقع أن واضع الميثاق رأى ضمنًا أن الحد من القطاع الخاص وتوسيع القطاع العام ، ليس فقط أداة لمقاومة الاحتكارات العالمية ، وتحقيق تقدم مخطط بدافع من الصالح العام وإنما أيضًا وسيلة للحد من «استغلال الجماهير» .

وفى ضوء المقدمات السابقة انتهى الميثاق فى الباب السادس منه عن «حتمية الحل الاشتراكى» إلى تقرير «ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقًا لخطة محددة» ، وحدد تلك السيطرة فى «خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية» و«وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها ، من غير استغلال» .

وكما هو معروف فقد وضع الميثاق حدود القطاع العام والقطاع الخاص فى المجالات الاقتصادية المختلفة : فهياكل الإنتاج الرئيسية والمرافق العامة تظل فى نطاق الملكية العامة فقط . والصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية يجب أن تكون فى غالبيتها داخلة فى إطار الملكية العامة ، والسماح بالملكية الخاصة فيها مرهون بسيطرة وإشراف القطاع العام ، أما السماح بالملكية الخاصة فى مجال الصناعات الخفيفة فهو مرهون ببعدها عن الاحتكار . وفى مجال التجارة «يجب ان تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب . ويجب أن تكون تجارة الاستيراد كلها فى إطار القطاع العام وإن كان من واجب رأس المال الخاص المشاركة فى الصادرات» . وحدد الميثاق حجم هذه المشاركة بمقدار «الربع» . كما طلب الميثاق أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، وحدد هذا الدور فى إطار الخطة الأولى للتنمية الشاملة «بالربع على الأقل» . وقرر الميثاق أن المصارف وشركات التأمين يجب أن تكون فى إطار الملكية العامة أما فى المجال العقارى ففرق الميثاق بين الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة . ورأى الميثاق أن الحد الأعلى للملكية الذى فرضته قوانين الإصلاح الزراعى «يجب أن يشمل الأسرة كلها أى الأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع . أما بالنسبة لملكية المبانى ، فرأى الميثاق أن منع الاستغلال فيها يتسم من خلال القوانين المنظمة لها ، وقوانين الضرائب والرقابة ، فضلاً عن زيادة الإسكان العام والتعاونى .

ومع أن الفصل السادس يذكر «أن القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره» ، إلا أن الفصل السابع يؤكده بدوره «أن رأس المال الفردى ، فى دوره الجديد ، يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية ، شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام ، وأن هذه السلطة هى التى تشرع له ، وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وأنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف . إنها على استعداد أن تحميه ، ولكن حماية الشعب واجبها الأول» .

والواقع أن فكرة «التخطيط» كانت هى الإطار الذى تصورت النخبة الحاكمة الجديدة أن تعمل «الدولة» من خلاله . بل إن الأفكار حول «التخطيط» للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وجدت مبكرة قبل ظهور أفكار التأميم والملكية العامة

لوسائل الإنتاج ، بل وسبقت حتى أفكار التمصير . فعقب قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ قامت الحكومة بمحاولات للتخطيط الجزئى ، حيث قامت بإنشاء المجلس الدائم للإنتاج القومى (وفقا للقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٢) والذى تولى مسئولية وضع البرامج الاقتصادية وتنفيذها ، والمجلس الدائم للخدمات العامة (القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣) والذى تولى وضع برامج التنمية الاجتماعية وتنفيذها . وقد تم تخصيص ميزانية مؤقتة لكل من هذين المجلسين تمكنا بها من دراسة وتنفيذ عدد من المشروعات الحيوية الداخلة فى اختصاص كل منهما . ولم تقتصر محاولات الحكومة فى التخطيط الجزئى على هذا الحد ، بل إنها قامت فى خلال هذه الفترة بإنشاء عشرات الهيئات خارج الجهاز الحكومى التقليدى مهمتها التخطيط الجزئى فى قطاعات محددة .

وفى عام ١٩٥٥ تم إنشاء لجنة التخطيط القومى (القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٥) لتتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى ، على أن تتضمن أهدافا رئيسية وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية من حكومية وغير حكومية ، وذلك فى برامج ومشروعات «منسقة ومدروسة» .

أما عام ١٩٥٧ فقد شهد ثلاثة تطورات رئيسية مثلت إيذانًا ببدء ما اعتبر «التخطيط القومى الشامل» فى مصر ، بعدما اتضح عدم كفاية أساليب التخطيط الجزئى المتمثلة فى جهود مجلس الإنتاج والخدمات ، والهيئات المختلفة التى تم إنشاؤها فيما بين هاتين الفترتين :

- التطور الأول ، يتعلق بقيام الحكومة فى هذه السنة بوضع خطتين إحداهما لتنمية قطاع الصناعة ، والأخرى لتنمية قطاع الزراعة ، بهدف إحداث تغييرات هيكلية فى هذين القطاعين . وقد تم تنفيذ جانب كبير من هاتين الخطتين ، ثم تقرر إدراج ما تبقى منها بعد ذلك ، ضمن الخطة القومية الشاملة .

- أما التطور التالى ، فيتعلق بإنشاء المؤسسة الاقتصادية التى عهد إليها بإدارة حصص الحكومة فى الشركات القائمة فى ذلك الوقت ، والأنصبة التى آلت إلى الحكومة بعد تمصير أو تأميم الشركات البريطانية والفرنسية عقب العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ .

وقد خولت المؤسسة سلطة إنشاء الشركات بمفردها أو مع الغير .

- أما التطور الثالث ، فيتعلق بإعادة تنظيم الأجهزة التخطيطية ، حيث صدر القرار الجمهورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ . والذى ينص فى مادته الأولى على أن توضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل ، للنهوض الاقتصادى والاجتماعى للدولة . كما نص القرار فى مادته الخامسة على أن يتولى رسم سياسة التخطيط القومى للدولة هيئتان ، هما : المجلس الأعلى للتخطيط ولجنة التخطيط القومى ، حيث تختص الأولى بتحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة ، وإقرار خطط التنمية ، فى حين تختص الثانية بإعداد الخطة العامة ، وبيان مراحلها . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٣٦٣ لنفس السنة بإدماج مجلسى الإنتاج والخدمات فى لجنة التخطيط القومى . ولقد باشرت لجنة التخطيط منذ تلك السنة الإعداد لأول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من ٦٠/٥٩ إلى ٦٥/٦٤ . وهو الأمر الذى استغرق عدة سنوات وبدئ العمل بها ابتداء من أول يوليو ١٩٦٠ [(١)] .

ولقد أكد الميثاق الوطنى فى الباب السادس منه حول «حتمية الحل الاشتراكى» أهمية التخطيط باعتباره أهم الملامح الأساسية للتحول الاشتراكى وبين «أن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب ، وتوفر لهم حياة الرفاهية .

ومن ثَمّ فإن التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وإنسانيًا . هذه المعادلة هى : كيف نزيد الإنتاج ، وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ، هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .

ولا شك أن الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٤ هى - بمعيار نسبى بالطبع - أكثر الفترات أهمية فى تاريخ تجربة التخطيط فى مصر ، خاصة من حيث الخبرات التى تم تكوينها ، والبيانات التى تم الحصول عليها عن الاقتصاد المصرى ، والمشكلات التى تعترض تخطيطه وتوجيهه . ولسنا هنا بصدد تقييم منجزات الخطة الخمسية الأولى ، أبرز معالم تلك الفترة ، وهى منجزات لا شك فيها ، وأسفرت عن معدل

---

(١) د . صقر أحمد ، عشرون عامًا على التخطيط القومى فى مصر ، (١٩٥٧- ١٩٧٧) فى : مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٨ السنة ٦٩ العدد ٣٧١ ، ص٦٧ - ٦٨ .

للنمو يبلغ ٦٪ ولا يقل كثيرًا من معدل النمو الذى كان مستهدفًا وهو ٧٪ . على أنه ثارت – من الناحية الفنية – اختناقات أساسية رافقت تلك الخطة ، وتمثلت فى :

١- **الاختلال بين الادخار والاستثمار** : ففى ظل الخطة الخمسية الأولى بلغت نسبة الادخار إلى الناتج المحلى ١٢,٨٪ بينما بلغت نسبة الاستثمار ١٧,٦ مما أدى إلى عجز فى التوازن قدره ٤,٨٪ من الناتج المحلى ، تم تمويله بالقروض الخارجية ويعود ذلك إلى أن معدل الزيادة فى المدخرات المحلية فى أثناء الخطة كان طفيفًا ، إذ ارتفع من ١٣٪ عام ٥٩/ ٦٠ إلى ١٥٪ عام ٦٤/ ٦٥ رغم المجهودات التى بذلت للاستفادة من قنوات الادخار المنظم ، وبصفة عامة التأمينات الاجتماعية . وفى نفس الوقت يلاحظ تخلف هذا المعدل عن احتياجات التنمية فى ضوء التجارب التاريخية ، فقد وصل معدل الادخار المحلى للدخل القومى إلى (٣٠,٤٪) فى اليابان ، وإلى (٢٥,٩٪) فى المجر ، و(٢٥,٤٪) فى بولندا .

ولم تتضمن الخطة الأولى تخطيطًا لحجم وأنماط الاستهلاك ، حيث اعتبرت أنماط الاستهلاك متغيرا يتحدد خارج الخطة وليس من خلالها ، مما أدى إلى ارتفاع ضخم فى معدلات الاستهلاك ، إذ ارتفع حجم الاستهلاك الكلى – مقوما بأسعار ١٩٦٥ – من (١١١٩,٧) مليون جنيه فى سنة الأساس (٥٩ – ٦٠) إلى (١٧٦٢,٢) فى السنة الخامسة للخطة بزيادة قدرها (٤٦,٩٪) مقابل زيادة قدرها (٢٥٪) محددة بالخطة مما ترتب عليه تخفيض الطاقة الادخارية للمجتمع .

٢- **العجز فى ميزان المدفوعات** : فقد توقعت الخطة فائضًا فى ميزان المدفوعات قدره (٤٠) مليون جنيه عند نهاية الخطة فى عام (٦٤– ١٩٦٥) ، ولكن سنوات الخطة أثبتت عجزا مطردًا فى الميزان التجارى بما قيمته ٣٥,٧ مليون جنيه فى السنة الأولى ، و١٢٠,٣ مليون فى السنة الثانية ، و١٥٤,٣ مليون فى السنة الثالثة ، و١٧٠,٥ مليون فى السنة الرابعة ، ثم ١٣٥,٦ مليون فى السنة الخامسة ، أى أن العجز الإجمالى لميزان المدفوعات فى أثناء فترة تنفيذ الخطة بلغ ٤١٧ مليون جنيه . وبصرف النظر عن العوامل الموضوعية وراء هذا العجز ، والتى يصعب التحكم فيها ،

إلا أنه كانت هناك «عوامل تخطيطية»[1] ، يمكن التحكم فيها ، مثل ارتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص السابق الإشارة إليها ، مما أدى إلى عدم توفير بعض السلع اللازمة لتحقيق برنامج التصدير ، وكذلك استيراد عدد كبير من السلع الاستهلاكية ، ومثل الأخطاء الفنية المتعلقة بنموذج التصنيع المتبع فى أثناء الخطة ، والذى أدى بدوره إلى إيجاد أخطاء فنية فى تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة لكافة القرارات الاستثمارية التى شملتها الخطة .

٣- الضغوط التضخمية فى أثناء الخطة : فى خلال الفترة ١٩٥٢- ١٩٦٢ ومن حيث علاقة زيادة عرض النقود بنسبة نمو الناتج القومى الإجمالى ، لا يوجد دليل على حدوث تضخم فى مصر حيث زاد فى تلك الفترة عرض النقود بمقدار ٣٧٪ مقابل زيادة الدخل القومى بـ٥٦٪ . ولكن فى خلال الفترة اللاحقة حدث العكس ، وزاد عرض النقود بمقدار ٣٠٪ فى مقابل ١٩٪ فى الدخل القومى الإجمالى ، كما أن اتباع سياسة توسعية فى الإنفاق العام فى الأعوام ٥٩/٦٠ إلى ٦٢/٦٣ أدت إلى عجز سنوى فى الميزانية حوالى ١٧٠ مليون جنيه ، «لا يترك مجالا للشك فى أن هناك نوعا من «التضخم المكبوت» قد رافق تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، وامتدت آثاره لما بعد ذلك فى النصف الثانى من الستينيات»[2] .

والحق أنه فى حين يقتضى التخطيط وجود خطة تمويلية وائتمانية تخدم أهداف الاستثمار والإنتاج ، وترتبط بها ، كما يتطلب أن تحدد السياسات الخاصة بالضرائب والدخول والأسعار وغيرها ، فى ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف الخطة تحقيقها ، فإن هذه السياسات فى مصر اتسمت بالتذبذب ، وبأنها حددت فى ضوء اعتبارات تكتيكية لمواجهة العجز الطارئ فى الميزانية بدون النظر إلى الآثار طويلة الأجل لهذه السياسات ، على تنفيذ الخطة الاقتصادية ، ومدى تحقيقها لأهدافها . ومن ناحية أخرى ، وباستثناء أهداف الاستثمار ، فإن

---

(١) د . محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى (بيروت : معهد الإنماء العربى ، ١٩٨٠) ص ٩٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

الوحدات الاقتصادية لم تلتزم بأهداف واضحة للإنتاج والعمالة والأجور والتكاليف والتصدير ، وحتى عندما وجد مثل هذا الالتزام ، فقد كان شكليا ، لا تربط به مكافأة الإدارة أو محاسبتها . كما أن وزارة التخطيط نفسها «لم تكن أبدا مركزا مستقلا للتأثير الاقتصادى ، وعملت فى الواقع كمجرد مكتب للإحصائيات»[(١)] .

جـ- النتائج والتقييم :

لسنا هنا بصدد تقييم الأداء الاقتصادى للدولة فى مصر ، فى ظل أقصى سيطرة لها على النشاط الاقتصادى ، فقد تعددت الكتابات والإحصاءات والتحليلات ، بما لا يدعو لمزيد من السرد أو التكرار . ولكننا – لغرض تقييم هذا الدور- سوف نورد الملامح الموجزة التى سجلها «إيليا حريق» لسمات الاقتصاد المصرى قبل وبعد تدخل الدولة فيه على يد نخبة يوليو [(٢)] . ووفقًا لذلك «الموجز» ، فعندما قامت الثورة كان الاقتصاد المصرى يتصف بـ :

- تفاوت بالغ فى توزيع الدخل .
- ندرة فى رأس المال المتوفر للاستثمار .
- تدن فى مستوى المعيشة مفرط الخطورة .
- الاعتماد على تصدير المواد الخام (القطن بالدرجة الأولى) لسد الحاجات من النقد الأجنبى .
- الزراعة تشكل المصدر الرئيسى للدخل القومى ، كما أنها كانت أكبر مشغل للأيدى العاملة .
- انخفاض كبير فى الإنتاجية متمثل فى كون ما يقارب من ٦٠٪ من اليد العاملة تشتغل فى الزراعة ، ولا تقدم سوى ٣١٪ من الدخل القومى .

---

(1) Raymond W. Baker, Egypt's Uncertain Revolution under Nasser ans Sadat (Camb., Harvard Univ. Press, 1978) p.176.

(٢) إيليا حريق ، أزمة التحول الاشتراكى والإنماء فى مصر ، فى : مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٥ ، العدد (١) ربيع ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

- الكفاية الذاتية فى المواد الغذائية ، وتبعية فى الصناعة .

- وأخيرًا سيطرة رأس المال الأجنبى على القطاع الحديث فى الاقتصاد القومى .

أما عند أوائل السبعينيات ، ولدى سرد أهم المنجزات ، فإن أهم ما حصل كان هو التقدم الملحوظ فى رأب الثغرة فى الدخل بين الأغنياء والفقراء ، خاصة فى الأرياف ، حيث كان من نتائج الإصلاح الزراعى أن اختفت طبقة الملاك الكبار وزادت الأراضى المملوكة لفئة صغار الفلاحين (خمسة أفدنة فأقل) من مساحة إجمالية قدرها ٢,١ مليون فدان (٣٥٪ من مساحة الأرض الزراعية) ، إلى حوالى ٤ ملايين فدان تشكل ٦٦٪ من الأرض الزراعية فى عام ١٩٧٥ . وحصل تقدم نحو المساواة فى الدخل فى المدن أيضًا بفعل الضرائب ، ووضع حدود دنيا وعليا للرواتب ، فلا أحد يعيش برفاهة ، ولا أحد دون مستوى الكفاف ، على الأقل مبدئيًا . ومن الإيجابيات أيضًا اتساع القاعدة الصناعية التى ارتفعت حصتها من الدخل القومى من ١٦٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٢١٪ سنة ١٩٦٠- وهكذا ظلت سنة ١٩٧٠ . ثم ثالثًا بناء السد العالى وزيادة الطاقة الكهربائية ، ومساحة الأرض المحصولية .

وفى مقابل هذه الإيجابيات ، يورد حريق أهم الملامح السلبية الباقية[1] :

- فقد ظل رأس المال الضرورى للاستثمار شحيحًا وسالبًا فى آخر سنوات عبد الناصر .

- وظل مستوى المعيشة لعامة الناس منخفضًا ، فزادت مثلاً نسبة فقراء الريف من ٢٣٪ سنة ١٩٥٨ إلى ٤٤٪ سنة ١٩٧٤ . واستمر مستوى الفقر متفاقمًا فى المدن أيضًا . أما بالنسبة للصورة العامة فإن الدخل المتوسط للفرد لم يرتفع إلا بنسبة ٢,٧٪ سنويا (أى مائة جنيه بأسعار ١٩٦٥) .

- وظلت تبعية الاقتصاد قائمة ، بل ازدادت تفاقمًا .

- وبدأت الركيزة الرئيسية للاقتصاد منذ ذلك التاريخ تتحول من الإنتاج إلى

(١) المرجع السابق ، ص ١٧- ١٨ .

المصادر الخارجية للدخل . أما الصادرات المصرية فقد ظلت فى معظمها من المواد الأولية مع فارق أن النفط أخذ مركز الصدارة متقدمًا بذلك على القطن .

- ازداد العجز فى توفير المواد الغذائية محليا حتى أصبحت مصر الآن بحاجة إلى تموين ذاتها من الخارجة بنسبة ٥٠٪ من احتياجاتها الغذائية ، وكانت قبل ١٩٥٢ تتمتع باكتفاء ذاتى .

- تضخم أعباء الدولة المالية ، والوقوع فى المديونية للخارج .

- ظلت الزراعة عام ١٩٧٠ هى القطاع الإنتاجى الأكبر - باستثناء البترول والغاز- وتستوعب أكبر نسبة من الأيدى العاملة (٥٧٪) ولم تتعد حصة الزراعة من الناتج القومى ٢٨٪ (أى أن الإنتاجية الزراعية سنة ١٩٧٠ لم تكن أفضل مما كانت عليه عام ١٩٥٢) .

- طرأ ركود على الاقتصاد المصرى منذ سنة ١٩٦٣ ، وانخفاض فى الإنتاجية الصناعية باستمرار منذ ذلك الحين .

والواقع أن الباحث لن يعدم المزيد والمزيد من الأدلة على الجوانب السلبية الخطيرة التى تزاوجت مع «الإنجازات» الاقتصادية التى تحققت ، سواء فى ميدان النمو الاقتصادى ومعدلات الناتج الإجمالى والفردى ، أو فى ميادين الزراعة والصناعة ، أو الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان .

غير أننا نلح على أنه من الخطأ البالغ تقييم الأداء الاقتصادى للدولة المصرية ، خاصة فى مرحلة ما بعد ١٩٦٠ من منظور اقتصادى ضيق . فكما أن التوسع فى دور الدولة وهيمنتها على الاقتصاد ، ارتبط بالأساس بدوافع «سياسية» ، وبظروف اجتماعية وطبقية للنخبة الحاكمة ، فإن أداء هذا الدور تم بقرارات «سياسية» سواء فى شكل التأميمات والمصادرة والحراسات ، أو فى شكل وضع خطة عامة للنمو ، أو فى شكل تحديد لأهداف اجتماعية وسياسية تحكم الاداء الاقتصادى وتضع حدوده وأهدافه .

وبالمثل ، سوف يكون من الضرورى تعقب الاسباب الاجتماعية والسياسية

للتعثر الذى قابله قيام الدولة بالدور الحاسم فى النشاط الاقتصادى فى مصر . وفى هذا الصدد ، فإننا سوف ننحى جانبًا أسبابا أخرى «شائعة» مثل القول بأن التحول السياسى والاقتصادى لم يكن «راديكاليا» أو «اشتراكيا» بما فيه الكفاية ، وأنه كان «ينبغى» أن يكون كذا وكذا ، ومثل الميل لإلقاء مسئولية التعثر - بشكل رئيسى- على القوى الخارجية ، وعلى المعارك التى دخلها النظام الثورى فى مصر ضد تلك القوى .

أن حجر الزاوية فى تفسير الأداء الاقتصادى للدولة ، والمآل الذى انتهى إليه ، هو أولوية الاعتبارات السياسية لتضخيم الدور الاقتصادى للدولة وإزاحة الرأسمال الخاص .

وكما سبقت الاشارة ، فإن تلك الدوافع تمثلت أولا فى حقيقة أن الامساك بمفاتيح القوة الاقتصادية كان مطلبًا أساسيا للنخبة الحاكمة لكى تستكمل أحكام قبضتها على المجتمع والدولة . وثانيًا ، رغبة النخبة الحاكمة ليس فقط فى أشباع الطموحات المكبوتة والآمال المحبطة لدى الطبقة التى تنتمى إليها (أى الطبقة المتوسطة) ، وإنما أيضا فى تحسين أحوال الطبقات الدنيا (العمالية والفلاحية) وإخراجها من إسار الظروف المعيشية الصعبة . ولا يعنى ذلك ان تلك الأهداف السياسية والاجتماعية ، كانت تنتظم فى إيديولوجيا مسبقة متناسقة ، ولكنها - على العكس- كانت أهدافها عامة مبسطة ، اتفقت عليها كافة القوى المعارضة للأوضاع التى كانت سائدة والتى تطلعت الى تغييرها ، ومع الوقت ، تبلورت ملامح تلك «الأيديولوجيا» . التى وصفت - فيما بعد - بالاشتراكية أو الاشتراكية العربية . ولم يكن غريبا هنا أن وضع الخطة الاقتصادية كان سابقا على التأميم ، وأن التأميم كان بدوره سابقا على محاولات «التنظير» . كما جاءت فى الميثاق وذلك يعنى - من ناحية أخرى- أن الاعتبارات «السياسية» لا يقصد بها وجود أيدويولوجيا جاهزة مسبقة ، أملت على النخبة المعتنقة لها سلوكًا معينا ، ولكن يقصد بها اعتبارات الحفاظ على القوة السياسية والنفوذ السياسى بأوسع معانى تلك الكلمة . وفى واقع الأمر ، فقد بدا وكأن النظام الثورى فى مصر يرى فى

القرارات والأوامر السياسية من أعلى قدرة كلية قادرة على تطويع المتغيرات الاقتصادية بما يكفل تحقيق كل الآمال للشعب كله . وسرعان ما التزمت الدولة بالتعليم المجانى لكل المواطنين ، وبتقديم الرعاية الصحية شبه المجانية ، وتوفير الإسكان الرخيص لهم ، وضمان تشغيلهم بعد تعليمهم ، وإتاحة فرص الترفية والراحة والتسلية ، وفوق كل ذلك التزام برفع مستوى المعيشة بتخفيض الأسعار لتكون فى متناول الجميع ، وتوفير كافة الأجهزة والمستلزمات المعيشية للأسر . وكان ذلك فى الحقيقة جزءا من «عقد اجتماعى» ضمنى ، بين الدولة والمواطنين ، تنازل فيه المواطنون عن حقوقهم فى المبادرة الاقتصادية أو السياسية للدولة ، لتقوم هى نيابة عنهم بكل شيء ، فى مقابل أن يقدموا لها الولاء والطاعة ، بل والتأييد الحماسى ، وهو ما أدى - بالضرورة - إلى تكريس السمات «السلطوية» للدولة .

من ناحية ثانية ، فإن سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى سرعان ما أخذت تفرز بسرعة طبقة جديدة ، وهى ما اصطلح على تسميتها بالبرجوازية البيروقراطية . ويقصد «بالبرجوازية البيروقراطية» تلك الطبقة التى تنشئ لنفسها موقعا (أحيانًا مسيطرًا) فى علاقات الإنتاج ، من خلال سيطرتها على قطاع إنتاجى مملوك ملكية عامة ، وتديره باسم الدولة ، وبواسطة اتصال ثابت قوى بها ، وبطريقة ترتبط بالقوانين الأساسية للنمط الرأسمالى للإنتاج»[1] .

لقد ظهرت هذه الطبقة وتبلورت على رأس قطاع رأسمالية الدولة فى الناصرية ، والذى ضم أساسا القطاع العام (بما فى ذلك المشروعات المملوكة للدولة ملكية كاملة ، والمشروعات المختلطة التى يشترك فيها رأس المال الخاص مع رأس المال العام) والقطاع التعاونى فى الزراعة وفى الحرف . هذه الطبقة إذن لم يرتبط وجودها بملكيتها الخاصة لوسائل الإنتاج ، بقدر ما ارتبط بتحكمها فى وسائل الإنتاج العامة للمجتمع ككل . ومعنى هذا ان هذه الطبقة لم يكن لها وجود قبل ثورة يوليو ، بحكم

(1) Mohamed Said, The Rise and Decline of Bureaucratic Bourgebisie in Egypt, a paper presented at the Conference of African Studies Association, Washington, D.c., 1982, P.4.

أن قادة الجهاز الإدارى للدولة كانوا أنفسهم من أصحاب وسائل الأنتاج ، أو مرتبطين عضويا بهم ، كما أن دور الدولة فى النشاط الأقتصادى كان محدودًا . إلا أنه مع قيام الثورة بقيادة نخبة من الطبقة المتوسطة المرتبطة أساسًا بجزء من جهاز الدولة (الجيش) ، وفى ظل ضعف الطبقتين (البرجوازية - والعمالية) فإن تلك النخبة اعتمدت فى حكمها على الدولة والقوات المسلحة . على أن الدور السياسى للبرجوازية البيروقراطية ظل محدودًا فى المرحلة بين ١٩٥٢ و١٩٦١ أما بعد ذلك ، ومع حركة التأميمات الواسعة وتضاعف حجم القطاع العام ، فقد تمكنت البرجوازية البيروقراطية من السيطرة على القطاع الأكبر من الأنشطة الاقتصادية ، بتوليها المراكز الرئيسية فى الحكومة والقطاع العام والمؤسسات المالية والتجارية المختلفة ، إلى جانب السيطرة على وسائل الإعلام والثقافة بصفة شبه مطلقة وكاملة .

وقد حظيت الفئات المختلفة للبرجوازية البيروقراطية نتيجة وضعها المتميز فى ذلك الجهاز البيروقراطى ، بمزايا مالية وعينية تمثلت فى «بدلات التمثيل» وغيرها من المخصصات الأخرى التى مكنتها من تكوين ثروات طائلة ، فضلاً عن أنها كانت تستغل وضعها وقدراتها الثقافية فى تحقيق ثروات ومصالح خاصة[(١)] . وينظر للستينيات باعتبارها فترة النمو السرطانى البيروقراطى ، حيث كان التوسع البيروقراطى من أهم المتغيرات المؤسسية ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، وفى غضون عشر سنوات زادت أعداد موظفى الدولة المشمولة بمزايا الكادرات الخاصة - الذين يمثلون النخبة فى مجال الوظائف العامة - أربع مرات ، وازدادوا فى أثناء الخطة الخمسية مرة ونصف[(٢)] . وقد أتى هؤلاء من أربعة مصادر رئيسية ، وهى : الموظفون المدنيون من البيروقراطية القديمة ، ومستخدمو القطاع الخاص والشركات المؤممة ، والمؤسسة العسكرية ، والبيروقراطيون التكنوقراط الجدد[(٣)] .

(١) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ١٩٥٢- ١٩٧٥ (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) ص١٩ .

(٢) د . محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

(٣) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر؟ دراسة للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ١٩٧٤- ١٩٨٠ (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) ص٨٧- ٩٢ .

ولا يختلف الباحثون كثيرًا ، حول الإقرار بحقيقة أن تلك الطبقة - أى البرجوازية البيروقراطية ، تمكنت من أن تستغل وظائفها كوسيلة لجمع الثروة ، مستفيدة من التحولات التى انتابت المجتمع المصرى خلال الستينيات ، إلى الحد الذى أصبحت فيها مهددة للنظام ذاته ، بحيث وصفت بأنها ثورة مضادة انقضت على منجزات التنمية ، والتهمت نتائج التأميم[1] .

لقد كان العاملان السابقان - أى الرغبة فى التطويع القسرى للمتغيرات الاقتصادية للوفاء بأهداف طموحة متناقضة ، ونمو واستفحال البرجوازية البيروقراطية - حقيقتين أساسيتين من حقائق المشروع الثورى الذى تمحور حول «الدولة» ، الأول ، جسد الرغبة الكاسحة فى الجمع بين اعتبارات زيادة الإنتاج ، وفى نفس الوقت إقرار العدالة الاجتماعية وتعويض الطبقات المحرومة ، وهو ما عبرت عنه الشعارات العديدة حول «الكفاية والعدل» و«المعادلة الصعبة» - الخ . والثانى ، جسد استئثار الدولة بالهيمنة على النشاط الاقتصادى وممارستها له ، فى ظل كل الشعارات حول قصور وعيوب رأس المال الخاص وفضائل الاشتراكية .

ويقودنا هذا - بدوره - إلى السمة الجوهرية لذلك المشروع المتمحور حول الدولة : فهو مشروع مؤقت وانتقالى بالضرورة ، هو مؤقت ، لأن الدفعة الكبرى من الإنجازات التى تمت على صعيد الإنتاج والاستهلاك ، وعلى صعيد «الكفاية» فى وضع وتنفيذ المشروعات ، و«العدالة» فى توزيع الناتج القومى ، ما كان يمكن أن تستمر بحكم التناقض بين ضخامة الأهداف التى وضعت وطموحاتها وبين محدودية الموارد المتاحة (فضلاً عن نواحى القصور العديدة التى شابت استراتيجية التنمية ذاتها والتى دارت حول إحلال الواردات ، وكذلك المعارك الخارجية التى أجهدت الاقتصاد المصرى) . ولا شك أن هذا التناقض يجد جانبًا أساسيا من تفسيره فى التردد فى دفع «التكلفة السياسية» للمشروع . وربما كان من الملفت هنا أن «الميثاق» فى عرضه «للتجارب الأخرى للتقدم» رفض تلك التجارب «التى حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، إما لصالح

(١) المرجع السابق ، ص٩٩ .

رأس المال ، أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية ، فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب (الحياة)»[1] .

ولقد أثبت المآل الفعلى للتجربة أنه لابد من جيل أو طبقة تدفع الثمن ، ولذلك ربما لم يتصور واضعو الميثاق أن البديل الذى تم فعلاً هو إزاحة المصاعب والأزمات إلى الأجيال التى لم تكن قد طرقت الحياة ، فى سبيل الجيل الحى الذى عاش التجربة واستفاد من ثمارها . وبالمثل ، فإن الطبقة الوسطى ، التى أنعشتها التجربة ، وأَغنتها ، ووسعتها ، ما لبثت أن كانت هى أولى الطبقات التى طحنتها التطورات التالية ، وفرضت على أبنائها الكفاح المرير للحفاظ على مواقعهم التى اكتسبوها ، ومقاومة العودة إلى قاع السلم الاجتماعى! وإن نظرة واحدة إلى تطور الخدمات التى قدمتها الدولة الناصرية فى ميادين التعليم أو الإسكان أو الصحة ، وكذلك السلع الأساسية التى أتيحت بأسعار زهيدة للغاية ثم المسار الذى اتخذته هذه «المكتسبات» بفعل تداعيات التنظيم الاقتصادى والتشريعى لها يوضح بقوة الطابع قصير الأمد لتلك المكتسبات .

فى هذا السياق ، يبدو منطقيا أيضا أن الحفاظ على تلك «المكتسبات» - حتى مع تدهور نوعيتها - لم يكن ممكنًا ان يستمر إلا بتكلفة اقتصادية واجتماعية متزايدة عبر الوقت ، وهو ما بدا فى أبرز صوره فى استفحال «الدعم» المقدم لتلك ـ السلع والخدمات ، والذى أضحى مشكلة مستعصية ، وناءت تحت عبئها - وما تزال موازنة الدولة . ومن ناحية أخرى ، فإن التفاوت بين الدخول المشروعة التى يحصل عليها العاملون من الدولة فى الحكومة والقطاع العام ، وبين التكلفة الفعلية لأعباء المعيشة ، خلق - على نحو متزايد - مصادر إضافية للدخل لدى المواطنين . إما أنها «مشروعة» ولكن على حساب أعمالهم الأصلية ، وإما أنها غير مشروعة أصلاً .

وفى الحالتين ، فإن التحايل على القانون أو انتهاكه ، بدا أمرًا ملازمًا للحفاظ على التزامات الدولة إزاء المواطنين ، بل وربما للحفاظ على الاستقرار السياسى والاجتماعى!

(١) الميثاق الوطنى ، الباب السادس ، «حتمية الحل الاشتراكى» .

غير أن الطابع المؤقت – والانتقالى – لذلك المشروع المتمحور حول الدولة إنما يبدو أكثر وضوحًا ودلالة لدى تتبع مسار البرجوازية البيروقراطية . وإذا كان تكوين تلك الطبقة قد تلازم مع تقدم ذلك المشروع ، فإنها كفت عن أن تكون رصيدا له ، ولتتحول إلى عبء عليه ، بمجرد أن تكونت لدى أبنائهم ثرواتهم المستقلة ، ومصالحهم الخاصة . وسرعان ما اكتشفت هذه الطبقة النامية العديد من الوسائل لاستنزاف قطاع الدولة لصالحها ، أو – فى أحسن الأحوال– لهجرانه ، وبناء مشروعها الخاص . لذلك ، لم يكن مصادفة أبدًا أن شكلت البرجوازية البيروقراطية ، أحد الروافد الأساسية لطبقة الانفتاح الاقتصادى فى مصر السبعينيات[1] .

وفى عبارة موجزة ، فإن المشروع المتمحور حول الدولة ، والذى اضطلعت به الطبقة المتوسطة ، كان لابد وأن يذبل ويتلاشى ، لصالح مشروع آخر . ولقد بدأت إرهاصات هذا المشروع الآخر ، تتبلور فى عصر «الانفتاح» فى مصر حول طبقة «رأسمالية» جديدة فى طور التكوين . غير أن نجاح ذلك المشروع ، ما يزال أمرًا فى علم الغيب وربما كانت أهم الشروط المتصورة لتأمين نجاحه هو التخلص من السلبيات الجسيمة التى تركها المشروع القديم بما يستلزم هذا التخلص من جرأة ومبادرة ، وما ينطوى عليه من مخاطر اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها .

---

(١) سامية سعيد إمام ، مرجع سابق ، ص٨١ – ١١٧ .

الفصل الرابع

فى مراجعة النظام الاقتصادى

المجتمع والاقتصاد فى مصر..
والبحث عن الهوية *

ما هى طبيعة النظام الاقتصادى - الاجتماعى القائم الآن فى مصر؟ هل هو نظام اشتراكى؟ أم أنه نظام رأسمالى؟ وإن لم يكن هذا ولا ذاك . . فهل هو نظام مختلط؟ وإن كان كذلك ، فما هى نسبة كلا النظامين فى ذلك الخليط؟ أم أن نظامنا يختلف عن كل تلك «القوالب» وله سماته الفريدة؟

إن إثارة هذا السؤال ليست نوعًا من الترف الفكرى أو الحذلقة الأكاديمية ، بل هى - على العكس - ضرورة ملحة ، ليست فقط للفهم السليم لطبيعة مشكلاتنا ، وإنما أيضًا للاستقامة والوضوح فى وضع الحلول لها ، وتخطيط التطور للمستقبل .

ومع ذلك ، فإن الإجابة عن السؤال ليست بالأمر السهل على الإطلاق . وعلى أحسن الفروض ، فإن أكثر الإجابات رصانة وحذرًا سوف تنتهى إلى أن النظام الاقتصادى والاجتماعى فى مصر الآن هو نظام «مختلط» بين الرأسمالية والاشتراكية . ولكن تلك الإجابة يمكن ألا تقدم - فى جوهرها- الكثير . فبشكل عام ، يمكن أن يوصف أى نظام فى العالم المعاصر - بمعنى ما - بأنه نظام مختلط . فالنظام الأمريكى فيه مكان لتدخل الدولة ، والمشروعات العامة ، وأنظمة شاملة للضمان الاجتماعى . والنظام السوفيتى (السابق) كان فيه مكان ضئيل للنشاط الخاص والملكية الخاصة ، ثم أخذ هذا المكان يزيد ، والمستقبل محمل باحتمالات واسعة . والأمر نفسه ينطبق على كافة المجتمعات المتقدمة فى أمريكا واليابان وأوربا الغربية والشرقية . ولكن يظل من الثابت تمامًا ، أن وجود ملامح «متداخلة» للنظم المختلفة ، لا ينف بأن لكل مجتمع طابعًا أساسيًا ، ومنطقًا عامًا يحكمه : فالمجتمع الأمريكى أو الإنجليزى أو الفرنسى أو اليابانى يظل - فى التحليل النهائى - مجتمعًا «رأسماليًا» و«ليبراليًا» . والمجتمع السوفيتى أو الصينى أو التشيكى أو الفيتنامى يظل مجتمعا «اشتراكيا» و«شموليًا» . *

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٨٨ .

* كتبت هذه المقالة قبل السقوط النهائى للاتحاد السوفيتى والنظام الاشتراكى فى ١٩٩١ .

معنى ذلك ، أن التسليم بالطابع «المختلط» للنظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر الآن ، إنما يضعنا أمام احتمالين : الأول ، أنه نظام له هوية غالبة معينة (اشتراكية أو رأسمالية) ولكنه يوصف بأنه «مختلط» بالمعنى العام الذى نطلقه على أى نظام فى عالم اليوم . والاحتمال الثانى ، أنه نظام له سمات «أساسية» رأسمالية ، وسمات «أساسية» أخرى أيضًا اشتراكية : أى أنه بالفعل نظام مختلط ، بمعنى : تداخل سمات أساسية لكلا النظامين فيه . وليس من الصعب على الباحث أن يصل بسهولة إلى غلبة الاحتمال الثانى ، لأنه لا يمكن - ببساطة - أن نصف النظام الاجتماعى - الاقتصادى فى مصر بأنه نظام «اشتراكى» بالمعنى السائد فى الاتحاد السوفيتى والصين وشرق أوربا وبلاد آسيا الاشتراكية ، كما لا يمكن وصفه بأنه نظام «رأسمالى» بالمعنى السائد فى الولايات المتحدة ، واليابان وبلاد غرب أوربا . ومؤدى ذلك ، أنه من الصعب تحديد الهوية الأساسية الغالبة للنظام فى مصر ، وفقا لمعايير النظم الاقتصادية والاجتماعية المعروفة . وبهذه الصفة ، فإنه - أى النظام المصرى - يمكن أن يقترب أكثر من عدد من مجتمعات العالم الثالث ، التى مرت بظروف اقتصادية وسياسية مشابهة ، أكثر مما يقترب من أى من النظم المتقدمة فى الشرق أو الغرب .

جذور التداخل:

والواقع أن تلك السمة من الاختلاط والتداخل فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر إنما هى نتيجة منطقية تمامًا للتطورات الحافلة التى عرفتها مصر فى عقودها القليلة الماضية . فحتى أواخر الخمسينيات كان الاقتصاد المصرى -بالأساس - اقتصادًا رأسماليًا يقوم على المشروع الخاص الفردى ، مع احتفاظ السلطة المركزية بدور تقليدى فى الحياة الاقتصادية ، وإن أخذ فى التزايد بعد ١٩٥٢ . وعلى مدى حوالى ثلاثة عقود ، بين أواخر الخمسينيات وأواخر الثمانينيات شهدت مصر تغيرات اقتصادية واجتماعية متناقضة على نحو فريد . وقد تمت هذه التغيرات فى موجتين متتاليتين : الموجة الأولى ، كانت هى موجة «التحول الاشتراكى» التى طبعت بقوة عقد الستينيات ، وأخذت آثارها تذوى تدريجيًا فى أوائل السبعينيات . والموجة الثانية التالية لها هى موجة «الانفتاح الاقتصادى» منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن .

ولا شك أن المقارنة بين ظروف مولد وتطور كل من هاتين الموجتين ، تذخر بالعديد من الدلالات التى تطبع الوضع الراهن . فالموجة الأولى ، أى موجة التحول الاشتراكى ، تمت فى مناخ «ثورى» يعد المواطنين «بالكفاية والعدل» فى ظل نظام يختلف جذريًا عن سابقه . وفى هذا المناخ ، كانت الشعارات المرفوعة ، والأهداف المعلنة ، أكبر طموحًا بكثير مما تم بالفعل ، فأطلقت صفة «الاشتراكية» على التشريعات التى نقلت بمقتضاها ملكية مئات الشركات والوحدات الإنتاجية من أيدى الأفراد إلى الدولة . وساعد ذلك أن الاشتراكية حينئذ - على المستوى العالمى- كانت فى حالة ازدهار وانتعاش . أما الموجة الثانية ، أى موجة الانفتاح الاقتصادى ، فقد جاءت فى مناخ مختلف ، صحيح أنه امتلأ بالوعود حول الرخاء والرفاهية للشعب كله ، ولكن ذلك جاء فى إطار «إصلاحى» لم يجهر بنقد أسس النظام القديم دفعة واحدة . ولذلك فإن الشعارات والأهداف التى رفعت عن «الانفتاح» وتشجيع القطاع الخاص كانت - هذه المرة - أقل مما كان يجرى بالفعل ، أى العودة البطيئة إلى بعض ملامح النظام الرأسمالى .

وربما تبدو هذه الملاحظة بوضوح من مقارنة «الميثاق» وهو الوثيقة التى دشنت «التحول الاشتراكى» بورقة أكتوبر ، أى الوثيقة التى دشنت الانفتاح الاقتصادى . ففى «الميثاق» كان الحديث صريحًا وقاطعًا عن التحويل الثورى للمجتمع ، وعن «حتمية» الحل الاشتراكى . أما ورقة أكتوبر ، وبالرغم من أنها تحدثت عن تشجيع القطاع الخاص ، والحاجة إلى جذب الاستثمار الأجنبى ، إلا أنها أيضًا ركزت على استمرارية أسس النظام القديم ، بل لقد ذكرت الورقة بالنص : «لقد أرجف الذين زعموا أننا نريد أن نلغى الميثاق أو أن نعدل عن اشتراكيتنا»! . وبعبارة أخرى ، فإن ورقة أكتوبر لم تتحدث عن «حتمية الحل الرأسمالى» مثلما تحدث الميثاق قبلها عن «حتمية الحل الاشتراكى» ، ولم تتحدث مثل الميثاق عن هدم النظام القديم ، ولكنها تحدثت عن ترشيده وتصحيحه فقط .

تحول غير معلن:

ومع أن هذه التحولات نحو تشجيع النشاط الخاص والمبادرة الفردية فى مصر جاءت متواكبة مع مناخ عالمى أخذ يشهد باطراد انحسار التوجهات اليسارية فى

أوربا ، وانتعاش أفكار «ليبرالية» فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية ، فضلاً عن إخفاق التجارب «الاشتراكية» فى العالم الثالث ، إلا أن الظروف فى مصر جعلت هذا التحول يتم بشكل ملتبس ، ومختلط بظروف متناقضة :

- فلم يكن من السهل لدى الذين اعتقدوا بجدوى التطور الرأسمالى بحق أن يعودوا للحديث الصريح والمباشر عن أهمية القطاع الخاص واعتبارات السوق والمبادرة الفردية ، بعد أن حفرت الحقبة الاشتراكية فى أذهان الرأى العام ارتباطًا قويًا بين هذه المسميات وبين حتمية اللا مساواة ، والظلم الاجتماعى ، وحرمان الشعب من «مكاسبه الثورية» بدءاً من مجانية التعليم والعلاج . . . ، وحتى تمثيل العمال والفلاحين فى مجلس الشعب .

- ومن ناحية ثانية ، وبالرغم من أن قطاعات كبيرة من بيروقراطية الدولة والقطاع العام كانت على رأس المدافعين عن الانفتاح والمستفيدين منه ، فإن الكتلة الأساسية من العاملين بالقطاع العام كان من الطبيعى أن تتخوف من أثر التحولات الجديدة عليه .

- بيد أن الأهم من ذلك كله ، أن عديدًا من العناصر التى بادرت بالاستفادة من سياسة الانفتاح كانت من المغامرين والطفيليين والخارجين على القانون ، التى لم ترد فى تلك السياسات سوى فرصة ذهبية للنهب والإثراء السريع .

وهكذا ، ففى حين أدت الشعارات الحماسية حول التطبيق الاشتراكى إلى إخفاء حقيقة استمرارية كثير من عناصر النظام القديم منذ أوائل الستينيات ، فإن شعارات الحفاظ على «مكاسب الطبقات الشعبية» كانت سببًا - بحق أو بدون حق - فى استمرارية كثير من عناصر النظام «الاشتراكى» جنبًا إلى جنب مع تحولات الانفتاح منذ منتصف السبعينيات وبذلك تراكمت نظم بعضها فوق بعض ، ولم ينسخ أى واحد منها سابقه ، بل تعايش معه ، وبشكل مصطنع وقسرى فى كثير من الحالات .

ومع مرور الوقت ، فإن أبرز ملامح «الاختلاط» فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إنما تبدت فى التناقض المتزايد بين إطار تشريعى وتنظيمى يرتبط إلى حد بعيد بمفاهيم وقيم الحقبة «الاشتراكية» فى الستينيات ، وبين وقائع وتطورات

مادية ملموسة فى السبعينيات والثمانينيات تعكس روح ومفاهيم تطور رأسمالى متعثر وغير منضبط . وفى إطار هذا التناقض العام تبدت كثير من نواحى القصور وعدم التجانس :

- ففى حين أخذت قبضة الدولة - بفعل تداعيات سياسة الانفتاح - تتراخى عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، فإنها ظلت محملة بالتزامات مثل مجانية التعليم ومجانية العلاج وتعيين الخريجين ودعم السلع الأساسية ومشاركة العمال فى الإدارة والأرباح ، الأمر الذى أدى بالتدريج إلى تفريغ كثير من هذه الالتزامات من مضمونها الفعلى ، أو إلى تحويلها إلى أعباء ثقيلة ينوء بها كاهل الدولة .

ومن ناحية ثانية ، فإن سياسة الانفتاح وتشجيع الاستثمار الخاص ، وما صاحبها من تدفق أموال هائلة على مصر ، وما أدت إليه - بالضرورة - من تضخم وارتفاع فى نفقات المعيشة وتفاوت حاد بين الطبقات . . إنما ظلت متعايشة مع تشريعات وتنظيمات قاصرة عن مواكبتها ، مثل تشريعات الضرائب وإيجارات الاراضى والمساكن . بل إن ظاهرة التدفق الاستثنائى للأموال البترولية على مصر ، من خلال المصريين العاملين فى الخارج ، لم يتوافق معها تطور مصرفى وائتمانى قادر على جذبها ، مما أدى إلى تهيئة الظروف المواتية لميلاد ظواهر مثل «شركات توظيف الأموال» ، فضلاً عما ساد البلاد من نهم استهلاكى غير مسبوق ، لدى شرائح اجتماعية معينة .

على أن الأخطر من هذا ، كان هو ما ترتب على التزامن ، ثم التداخل ، بين القطاع العام وبيروقراطية الدولة العتيدة - من ناحية ، وبين القطاع الخاص النامى والطموح (وأحيانا الجشع!) من ناحية أخرى . وليس من قبيل المبالغة القول بأن أسوأ صور «الفساد» التى شهدتها مصر في العقدين الماضيين إنما نجمت عن التداخل المتشعب ، وغير المنظم ، بين هذين الطرفين ، أكثر من أى شىء آخر . وفتح الباب على مصراعيه لظواهر مثل الرشوة واستغلال النفوذ والتلاعب بالأذون والتراخيص . وساعد على ذلك فيضان التنظيمات والتشريعات التى تراكمت وتداخلت مع بعضها ، والتى لم تؤد الى زيادة ضبط ورقابة الدولة ، بقدر ما أدت الى إضعاف الدولة والاستهانة بقوانينها ، بل وتجاهلها كلية!

ماعبرة هذا كله؟

العبرة ببساطة هى أننا فى حاجة ماسّة إلى حسم «هوية» النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر . وهذا الحسم لا يقوم على أساس «مزاج» أو تفضيلات فرد أوفئة ما ، ولا على اعتبارات أيديولوجية أو مذهبية مطلقة ، وإنما على تقدير موضوعى لكافة عناصر الواقع الاجتماعى والاقتصادى فى مصر ، واحتمالات تطوره . ولا يقلل من تلك الحاجة إلى الحسم القول الشائع بأن نظامنا «وسط» أو «متوازن» ، لأن هناك فارقًا شاسعًا بين التوسط أو التوازن ، وبين انعدام الهوية .

وبدون الدخول فى أية مجادلات نظرية ، فلن نعدو الحقيقة اذا قلنا أن مجمل الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مصر الأن إنما تهيئ لنمو «رأسمالى» أكثر من أى توجه آخر ، وأن كافة القوى السياسية فى مصر تدعو إلى ذلك النمط من النمو ، سواء تمت الدعوة بشكل صريح (الوفد) أو تحت مسميات أخرى مثل «الانفتاح» (الحزب الوطنى) أو «الحل الاسلامى» (حزب العمل ومناصروه) أو باسم الحل المرحلى وإنقاذ ما يمكن إنقاذه (التجمع) .

وفى واقع الأمر ، فإن الفجوة لا تزال هائلة ، بين ما يحدث «فعليًا» وبين تحقيق شروط النمو الرأسمالى المنتج ، وأن السرطان البيروقراطى الهائل الذى يجثم على أنفاس الدولة والمجتمع فى مصر ، فضلاً عن فئات عديدة مستفيدة من حالة «الاختلاط» السائدة ، تقف على رأس القوى المعوقة لانطلاق ونمو الرأسمالية المصرية ومع أن جهودًا تبذل تحت شعارات «تشجيع الاستثمار» و«زيادة الانتاج» و«تشجيع الصادرات» تصب كلها فى هذا الاتجاه ، فإن الطريق لا يزال طويلاً . ولكن يظل من الضرورى أن ندرك أن مستقبل مصر فى السنوات القادمة ربما سوف يكون مرهونًا - الى حد بعيد - بالقدرة على إطلاق النمو الرأسمالى ، وإزاحة كافة العوائق والقيود من أمامه . أما مواصفات وشروط ذلك النمو الرأسمالى المنشود ، فهذه قصة أخرى .

حول شروط التنمية الرأسمالية فى مصر *

إذا سلمنا بوجهة النظر القائلة بأن مجمل الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مصر تهيئ لتنمية رأسمالية أكثر من أى توجه آخر وبأن مختلف القوى السياسية فى مصر الآن (أو غالبيتها العظمى) تدعو إلى ذلك النمط من التنمية، سواء بشكل صريح أو ضمنى، وسواء كهدف بعيد المدى أو كتطور مرحلى، فإن السؤال المنطقى الذى سوف يبرز هنا :

ما هى إذن شروط تلك التنمية الرأسمالية فى الظروف الراهنة فى مصر والعالم؟

الإجابة عن هذا السؤال أعقد وأوسع بكثير من أن يتضمنها مقال صحفى قصير، ومع ذلك يظل من المفيد إلقاء الضوء على مجمل الخطوط العامة أو العناوين الرئيسية لشروط التنمية الرأسمالية فى مصر، فى الفترة الراهنة، حيث يمكن لكل منها - بعد ذلك - أن يكون محلاً لإسهامات مفصلة .

وبصيغة واضحة ومبسطة، يمكن القول بأن التنمية الرأسمالية المنشودة فى مصر، إنما سوف ترتبط بثلاثة شروط أساسية : الشرط الأول : هو الدور الرائد للدولة فى إحداث تلك التنمية . والشرط الثانى : هو التكامل الاقتصادى مع الاقطار العربية، أما الشرط الثالث : فهو الاستعداد لمواجهة التكلفة السياسية والاجتماعية للتنمية الرأسمالية .

دور الدولة:

إن ذلك الشرط، يكاد يكون هو الشرط المحورى لدفع التطور الرأسمالى، كما أن فعالية الشروط الأخرى تتوقف أيضًا عليه، والمفارقة الهامة هنا أن أحد الأوهام التى شاعت فى مصر - خاصة منذ منتصف السبعينيات فى ظل سياسة الانفتاح، هو أن اطلاق المبادرات الفردية وإفساح المجال للنشاط الخاص إنما يرادف تقليص دور الدولة إلى أقصى حد ممكن . ووصل الأمر إلى تصوير التطور الرأسمالى وكأنه حالة من «الحرية المطلقة»، أو - بتعبير ادق - «الفوضى الشاملة» التى تتيح لأى فرد،

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٨٨ .

بأية وسيلة ، تحقيق أى هدف ، وتصوير أن رفاهية المجتمع – وتقدمه– سوف تنتج تلقائيًا بفعل الأليات الخاصة بذلك النشاط المتحرر من أية قيود .

والواقع أنه ليست هناك أفكار أشد خطلا ، وخطرا ، على النمو الرأسمالى الحقيقى فى مصر من مثل هذه الافكار ، التى تبناها المغامرون والطفيليون ، والذين تستروا بشعارات الانفتاح ، وحرية القطاع الخاص ، لممارسة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ، أو على أحسن الفروض الإنهماك فى النشاط التجارى (خاصة من خلال انشطة الاستيراد والتوكيلات التجارية) وإغراق مصر بطوفان من السلع الاستهلاكية ، لم يسبق له مثيل .

إن أى حديث علمى وجاد عن دفع التطور الرأسمالى فى مصر ، لابد أن يستند – بالدرجة الاولى – إلى الدور المحورى الفاعل للدولة فى هذه العملية . وتلك هى النتيجة التى نستخلصها من خبرة المجتمعات الرأسمالية الناجحة : سواء فى العالم المتقدم ، أو فى بلدان «العالم الثالث» التى حققت انجازات هامة على ذلك الطريق ، مثل : الهند وكوريا الجنوبية والبرازيل ، فالدولة فى أى من تلك النماذج ليست غائبة أو ضعيفة ، بل هى حاضرة وقوية وفاعلة ، وإن اختلف مدى هذا الحضور والقوة والفاعلية فى بلد مثل كوريا عنه فى اليابان أو فرنسا . . الخ .

ومعنى ذلك أن المطلوب لدفع التطور الرأسمالى الخاص فى مصر ليس هو الغاء دور الدولة ، وإنما هو ترشيد وإعادة توجيه هذا الدور بحيث تصبح الدولة أقل ترهلاً وأكثر فاعلية ، أقل انشغالاً بالتفاصيل والجزئيات وأكثر اهتمامًا بالإستراتيجيات والسياسات ، وفى هذا الإطار يكون عليها القيام بمهام أساسية إزاء النشاط الاقتصادى الخاص :

– فعليها أن تخطط للتنمية الاقتصادية ، وأن توكل أكبر المهام الممكنة للقطاع الخاص بالتنسيق والتشاور معه . والمعضلة هنا ، هى فى المواءمة بين اعتبارات تخطيط التنمية ، بما يتلوها من إجراءات للمتابعة والرقابة ، وبين اتاحة أفضل الفرص للمبادرة الفردية أمثلة حية لأمكان تحقيق تلك المواءمة الدقيقة .

– وعلى الدولة أن تزيل بحسم ، المعوقات البيروقراطية الهائلة من أمام الاستثمارات الخاصة ، ولأن هذه البيروقراطية تتحصن فى الأجهزة الإدارية الحكومية ، والمحليات ، وأجهزة القطاع العام ، فإن المطلوب هو فى الواقع أن تقلم الدولة

أظافر جهازها البيروقراطى ، وتضعه فى خدمة التطور الرأسمالى . وذلك هدف شديد الصعوبة والحساسية بالرغم من ترديده صباحًا ومساءً ، فالتشريعات واللوائح المتراكمة والمتداخلة ، والأجهزة الإدارية المتضخمة ، وجيش العاملين رسميًا (العاطلين فعليًا) ، والعادات الذميمة للبيروقراطية مثل الإهمال وتمييع المسئولية ، كلها أصبحت أمراضًا خبيثة يستلزم استئصالها وبذل جهود «ثورية» بالمعنى الحقيقى .

– على الدولة أن تستخدم أشكال الحماية ، والحوافز ، لدفع النمو الرأسمالى الخاص ، بما فى ذلك الإعفاءات الضريبية والحماية الجمركية . . طالما أن هناك حركة منتجة فعليًا من القطاع الذى يتمتع بالحماية والدعم . كما يكون عليها –من ناحية أخرى– تزكية روح المنافسة بين المشروعات الخاصة ، وبذل كل صور الدعم الأدبى للمشروعات الناجحة ، وتكريم البارزين من المستثمرين ، ورجال الأعمال ، وتشجيع روح الابتكار ، ودعم جهود البحث والتطوير العلمى والتكنولوجى . . الخ .

على أن هذا الاندفاع من الدولة نحو تخطيط النمو الرأسمالى ، وإزالة العوائق من طريقه ، وتشجيع نموه وازدهاره ، لابد أن يقابله – فى الوقت نفسه – قدرة الدولة على ضبط وتوجيه هذا النمو فى إطار الأهداف الاستراتيجية العليا للدولة ، وبما يحقق أقصى فائدة للمجتمع :

– ففى هذا السياق ، يكون من الضرورى ليس فقط أن تحكم الدولة سيطرتها على قطاعات أساسية وحيوية فى الاقتصاد مثل مشروعات الطاقة والموارد المائية وصناعة السلاح ، وإنما أيضا أن تطور وترشد قطاعها الاقتصادى (القطاع العام) ، وهنا ، فإن وجود قطاع عام كفء أو مدار على أسس اقتصادية سليمة ، إنما يساعد الدولة على ضبط كثير من المتغيرات الاقتصادية ، والحد من مخاطر الاحتكار والشطط لدى المشروعات الخاصة .

– استمرارًا لذلك ، يكون من الضرورى أيضًا أن تحكم الدولة سيطرتها ورقابتها على القطاعات المالية والمصرفية ، وعلى قنوات الاستثمار الاجنبى ، بما يمكن من توجيه الاستثمارات حسب أولوية الخطة ، فضلا عن إمكان التدخل فى سياسات الأسعار .

– ويتكامل مع ذلك ، ضرورة تأكيد سلطة الدولة وهيبتها ، واحترام القانون فى الممارسات والإجراءات الاقتصادية كافة ، فضلاً عن تطوير النظام الضريبى ونظم الجباية ، بما يمكن من حصول الدولة والمجتمع على حقوقهم الضريبية .

فـإذا كـان هذا الـدور الفـاعل المتـصـور للدولة ، يتـمـاثل مع دورها فى النظم الرأسـمـالية المتـقـدمـة ، بشكل أو بآخر ، فـإنه يبـدو متـسـقاً أيضًا مع تراث الدولة ودورها فى الاقـتـصـاد المصرى . ومع ذلك فإن اضطلاع «الدولة» فى مصر فى ظل النظام السياسى الراهن ، بذلك الدور الدافع والحافز للنمو الرأسمالى «الخاص» إنما يرتبط بتبلور «نخبة سياسية» واعية بضرورات هذا النمو ، وشروطه الأساسية . وهى بالضرورة لابد وأن تكون نخبـة «متـفوقين» «ومبدعين» أكثر من أن تكون نخبـة «متوسطين» و«مقلدين» ، أن تكون نخبة قادرة على المبادرة بالتغيير وتحمل تكلفته ، وليست قانعة بالإبقاء على الأوضاع القائمة ، والتردد أمام تكلفة تغييرها .

التكامل العربى:

أيا كـانت إمكانات نجاح التنمـيـة الرأسـمـاليـة فى مـصـر ، فـلا شك أن تلك الإمكانات إنما تتعاظم بشدة مع تحقيق التكامل مع الأقطار العربية الشقيقة . ولسنا هنا فى حاجة الى اعادة التذكير «بفضائل» التكامل الاقتصادى العربى ، أوبالحاجة الملحة إليه فى عصر لم يعد فيه مكان سوى للقوى الاقتصادية العملاقة .

ومن وجهة نظر النمو الرأسمالى فى مصر ، يمكن الإشارة إلى تأثيرين هامين : الكفاية والفاعلية الاقتصادية من ناحية ، والاستقلال وتقليص التبعية من ناحية أخرى .

-«فـتـدفق رءوس الأمـوال العـربيـة إلى مـصـر (الذى بدأت إرهاصـاته بالفـعل) ، والاستفادة من الموارد الاقتصادية الهائلة المتنوعة على امتداد المنطقة العربية ، وإمكان توظيف فيضان العمالة المصرية فى الأقطار العربية ، وإتاحة السوق العربية الواسعة . .

كلها عوامل تزيد من كفاية وفاعلية النمو الرأسمالى فى مصر ، فضلاً عن إمكان تكامله مع المشروعات الخاصة فى الأقطار العربية الأخرى» . كذلك فإن الإطارات التنظيـمية العديدة للتكامل الوظيفى العربى والاتفاقات والمعاهدات القـائمة توفر إمكانات للنشاط التكاملى العربى ، لا ينقـصـهـا إلا التنفـيـذ الفـعلى . وفى واقع الأمر ، فإن امتداد نشاط القطاع الخاص المصرى عبر الحدود المصرية ، إلى الأقطار العربيـة ، بحثًا عن الأسواق والموارد الاقتـصادية المتاحـة هو شرط أساسى لنمو وترسيخ هذا النشاط ، وليس مجرد عنصر اضافى أو ثانوى ، الامر الذى ينبغى معه أن يكون هدفًا استراتيجيًا للدولة المصرية وسياستها العربية .

- من الناحية الأخرى ، وفى مواجهة واقع التبعية الذى يعانيه الاقتصاد المصرى ، مثل غيره من الاقتصاديات العربية ، فإن التوجه نحو التكامل والوحدة يكاد يكون على رأس التدابير التى يمكن أن تسهم فى تقليص تلك التبعية للقوى الرأسمالية العالمية . وليس هناك ما يدل على أن النظم التى تنتهج سبل الاشتراكية أو «رأسمالية الدولة» فى العالم الثالث كانت أكثر قوة على مقاومة ضغوط التبعية من غيرها ، بل إن كثيرًا من المبادرات للارتباط بالاحتكارات الرأسمالية العالمية ، والوقوع بالتالى تحت سطوتها ، إنما تم من جانب «القطاع العام» والمسئولين الحكوميين ، فى ظل النظام المختلط السائد . إلا أن حالة «التبعية» لصيقة بالانتماء إلى البلاد المتخلفة «أو بلاد الهامش أو المحيط أو بمصطلحات دراسات التبعية» ، بصرف النظر عن كون نظامها رأسماليًا او اشتراكيًا . والعبرة - لدى محاولة التخلص من تلك الحالة - هى فى توافر إرادة الاستقلال ، والاعتماد على الذات .

وفى الواقع ، فان جوهر ما ينطوى عليه التكامل العربى - من هذه الناحية - هو ما يوفره من إمكانات واسعة لتحقيق ذلك «الاعتماد على الذات» ليس فقط بالنسبة لكل قطر عربى على حده (ومن بينها مصر) وإنما بين هذه الأقطار وبعضها البعض . وليس من قبيل المبالغة القول بأنه كلما أفلحت مصر فى دفع النمو الرأسمالى فيها إلى التكامل الفعال مع الأقطار العربية ، زادت من قدرتها على مقاومة ضغوط التبعية .

التكلفة السياسية:

ليس اختيار الطريق الرأسمالى للتنمية اختيارًا «شعبيًا» ، وقيم وشعارات المبادرة الفردية والمنافسة وتخفيف أعباء ومسئوليات الدولة . . أقل جاذبية بكثير من قيم وشعارات المساواة والعدالة الاجتماعية ومسئولية الدولة عن تعليم الفرد وتشغيله وضمان ظروف معيشته . . الخ . والرأى العام لا يزال مستعدًا لقبول شعارات مثل : «عدم المساس بالدعم» ، و « الالتزام بتعيين الخريجين » حتى ولو لم يكن الدعم يصل لمستحقيه ، وحتى لو كان « التعيين » مجرد ستار لبطالة فعلية ، أكثر من استعداده لقبول البدائل الأخرى الأكثر واقعية وانسجامًا مع الظروف الفعلية للدولة والمجتمع .

ولكن هذا الرفض لطريق التنمية الرأسمالية ، يمكن أيضا أن يتم من جانب قوى «نخبوية» فى المجتمع ، تستفيد من عديد من الأنشطة الطفيلية التى ازدهرت فى مناخ عدم الحسم الاقتصادى والاجتماعى ، والتداخل المرضى بين القطاعين العام

والخاص ، بدءاً من تجارة العملة والتهرب الضريبى ، واستيراد كل شىء وأى شىء ، وحتى الرشاوى والعمولات والدروس الخصوصية .

وفضلاً عن ذلك ، فلا شك أن اختيار «التنمية الرأسمالية» إنما ينطوى بالفعل وبحكم التعريف ، خاصة فى مراحله الأولى ، على تفاوت طبقى حاد ، وزيادة فى الأعباء على الطبقات الفقيرة ، وتهديد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص . . الخ .

إن هذا كله يعنى أن الاختيار الحاسم لطريق التنمية الرأسمالية ، لابد أن يواكبه وعى ، بـ«التكلفة السياسية والاجتماعية» لهذا الاختيار ، واستعداد جاد لمواجهتها .

وجوهر المعضلة هنا هو أن وجود حد أدنى من الاستقرار السياسى والاجتماعى ، هو شرط مطلوب ، ليس فقط فى ذاته وإنما أيضًا من أجل تأمين اندفاع التنمية الرأسمالية وازدهارها ، وفى هذا السياق فإن التكلفة السياسية والاجتماعية إما أن تأخذ شكل اللجوء للقمع والعنف وكبت الحريات السياسية ، والجماهيرية ، لتحقيق «الاستقرار» اللازم للنمو الرأسمالى ، تحت اسم الحفاظ على القانون والنظام - وذلك نموذج شاع فى تجارب رأسمالية كثيرة : قديمة ومعاصرة - وإما أن تأخذ شكل توفير مختلف آليات التعبير عن المصالح ، وإتاحة قنوات الصراع السلمى بين القوى الاجتماعية ، على نحو يسمح بكبح التأثيرات السلبية للتطور الرأسمالى . بقدر الإمكان . وهنا فإن وجود تعدد حزبى حقيقى ، وإتاحة أوسع الحريات ، للتعبير (خاصة حرية الصحافة) وتشجيع قيام النقابات المهنية والاتحادات والجمعيات الطوعية ، وضمان الفصل بين السلطات ، وتأكيد فاعلية أجهزة الرقابة . . . . الخ ، إنما هى أمور يتعين على النظام السياسى أن يوفرها ، إذا كان يريد بالفعل للتطور الرأسمالى أن يسير فى طريق آمن ومستقر . . . ولا شك أن هذه «التكلفة» ليست بالقليلة ، وأن الوفاء بها يتعارض مع مصالح قوى مستفيدة من تجمد الأوضاع القائمة ، وتخشى - وبالتالى - من مغبة الفاعلية الديمقراطية ، ولذلك لم يكن غريبًا أن بعض القوى السياسية فى مصر رأت فى «الإصلاح السياسى» شرطًا أوليًا للإصلاح الاقتصادى ، وليس العكس . ومن هنا تكتسب مسألة «التكلفة السياسية والاجتماعية للنمو الرأسمالى» تلك الأهمية الأساسية التى تسبغها عليها ، والتى تجعلها بحق أحد الشروط الأساسية لتأمين التنمية الرأسمالية : الحقيقية والمنتجة .

الرأسمالية المصرية هل يمكن الاعتماد عليها؟ *

بالرغم من الشعارات والأفكار المطروحة فى مصر ، خاصة منذ منتصف السبعينيات لتشجيع المشروعات الخاصة والمبادرة الفردية ، فى ظل سياسة الانفتاح ، فإن قطاعاً من المثقفين المصريين ومن الرأى العام المصرى عمومًا ، ينظر بشك وريبة إلى جدوى الاعتماد على قوى رأس المال الخاص فى مصر لتحقيق تنمية فعالة ، بل إن الحجج الرافضة لإمكانية النمو الرأسمالى وجدواه فى مصر ، تصل لدى البعض إلى حد البديهيات أو المسلمات .

على ان التوصل إلى حد معقول من الاتفاق خاصة بين عناصر النخبة المثقفة ، حول سبل مواجهة التحديات الكبيرة التى تواجهها مصر الآن ، هو أمر أصبح على درجة عالية من الخطورة والجدية . ومشكلات الطاقة والموارد المائية والبطالة ، فضلاً عن الديون الخارجية المتفاقمة ، يمكن أن تأخذ فى المستقبل القريب أبعادًا غير مسبوقة . فإذا كان أحد الاختيارات الكبرى المطروحة نظريًا وعمليًا هو دفع التطور الرأسمالى إلى الأمام ، ورفع كافة الحواجز والقيود من أمام تطوره ، فضلاً عن أن أرهاصات هذا التطور تتشكل الآن أمام أعيننا على نحو غير منتظم أو منضبط غالبًا ، فإن التعرف على حدود وإمكانات ذلك التطور من منظور علمى ، بعيدًا عن التحيزات المذهبية المسبقة ، تضحى ضرورة فكرية ووطنية فى آن واحد ، وتتجاوز ترف التمسك بشعارات وأفكار لا تتماشى مع الواقع المتغير فى مصر والعالم .

وبشكل عام ومبسط ، يمكن القول أن أهم التحفظات على إمكانيات نمو الرأسمالية فى مصر ، إنما تدور حول ثلاثة :

١- إن الرأسمالية المصرية لابد وأن تكون تابعة للرأسمالية العالمية ، وتدور فى فلكها ، وتعمل فى خدمتها .

٢- وإنها لا يمكن إلا أن تكون ضعيفة وعاجزة عن تحقيق أى نمو حقيقى .

٣- وإنها فى التزامها فقط بتحقيق أقصى الأرباح ، لا تلتزم بمصالح الوطن العليا ، ولا بأهدافه القومية .

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٤ مارس ١٩٨٨ .

إن مراجعة هذه الأفكار ، على الأقل بطرح بعض التساؤلات أو الملاحظات حولها ، ربما يساعدنا على التعرف على المدى الذى يمكن الذهاب إليه فى الاعتماد على الرأسمالية المصرية ، وفى صياغة «التوقعات» بشأن ما يمكن انتظاره منها .

التبعية للخارج:

إن أهم الحجج وأقواها فى رفض طريق التنمية الرأسمالية وإطلاق العنان للنشاط الاقتصادى الخاص والمبادرات الفردية هى أن ذلك سوف يؤدى إلى «إعادة» إدماج مصر فى السوق الرأسمالية العالمية ، وأن علاقة الرأسمالية المصرية بالرأسمالية العالمية لن تكون سوى علاقة تبعية كاملة من موقع شديد التدنى والسوء ، خاصة مع سيادة الأنشطة الطفيلية ، وأن الرأسمالية العالمية واحتكاراتها العملاقة لن تترك للرأسمالية المصرية الفرصة لتنمو أو تتوسع حتى إذا أرادت إلا بالقدر الذى تسمح به .

ولا شك أن كّلاً من تلك المقولات لها نصيبها من الصحة ، ومع ذلك فان هناك أيضًا العديد من التساؤلات والملاحظات التى تساعد على وضع هذه المقولات فى إطارها الموضوعى الأشمل . إن أول الملاحظات هنا ، أن التبعية خصيصة موضوعية تشترك فيها كافة بلدان العالم الثالث المتخلفة ، بصرف النظر عن قيام هذه التنمية على المبادرة الخاصة أو على احتكار الدولة والقطاع العام ، وفى مقابل الحجج العديدة التى تطرح حول قنوات وآليات الارتباط بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية العالمية ، يمكن أيضًا طرح العديد من الحجج حول العلاقة بين المشروعات المملوكة للدولة ، وبين الاحتكارات الرأسمالية العالمية ، وهو الأمر الذى يحكمه نمط التنمية ، ونمط التصنيع وما يرتبط به من درجة ونوعية الاعتماد على الخارج ، والقنوات والآليات التى تتم من خلالها العلاقة غير المتكافئة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وبلدان العالم الثالث مثل تشكيل الأنماط الاستهلاكية ، والقروض الأجنبية ، والسيطرة والاحتكار التكنولوجى ، والتحكم فى المعلومات ، والاستثمارات المباشرة ، الخ ، كلها قنوات وآليات تحدث مع القطاع العام وقطاع الدولة فى العالم الثالث ، مثلما تحدث مع القطاع الخاص .

وما يترتب على ذلك من إدماج فى السوق الرأسمالية العالمية ، أو من وضع حدود على النمو ، كلها تأثيرات يتعرض لها الجميع .

وبعبارة أخرى ، فإن جوهر القضية فيما يتعلق بمواجهة التبعية - ليس هو «رأسمالية» الاقتصاد أو «اشتراكيته» وإنما جوهرها هو توافر الشروط التى لابد من توافرها لتقليص الاعتماد على الخارج ، وتعظيم الاعتماد على الذات . وهذه الافكار ليست جديدة على الإطلاق ، بل على العكس ، فإن الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع المصريين اتجهوا مباشرة لتحديد هذه الشروط مثل توجيه التنمية لتلبية الحاجات «الداخلية» والحاجات «الأساسية» للمجتمع ، وتعديل شروط التعامل مع العالم الخارجى ، بما فى ذلك تخفيف اعباء الديون الخارجية ، وبذل الجهود لتعبئة المخدرات المحلية ، والمواءمة بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى التنمية ، ومشكلات تكثيف الاستثمار ونقل التكنولوجيا . . ودور الدولة والتخطيط . . واستقلالية القرار السياسى . . الخ .

وفيما يتعلق بمصر على وجه الخصوص لا شك أن هناك حاجة ماسة إلى التعرف «العلمى» على مظاهر وآليات «تبعيتها» للاقتصاد العالمى ، والتعرف بالتالى على الظروف الخارجية والداخلية ، (سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية) التى أدت الى صور التبعية الراهنة ، ومدى مسئولية الدولة والقطاع الخاص عن ذلك ، كما أن المخاوف من «إعادة» إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية ، تثير تساؤلات اولية : وهل حدث بالفعل أن خرجت مصر بشكل حقيقى ومستقر عن تلك السوق حتى نتحدث عن عودتها؟ وبعد هذا كله ، ألا يلفت النظر أيضا أن أهم صور الإرتباط برأس المال العالمى والشركات العملاقة متعددة الجنسية ، إنما نجدها فى شركات القطاع العام مثل شركات السيارات والصناعات الهندسية المختلفة ، وشركات الأدوية . . . الخ؟

فى ضوء هذا كله ، فإن التحذير من تبعية الرأسمالية المصرية و«عمالتها» يمكن أن يوضع فى إطاره وحجمه الصحيح .

رأسمالية ضعيفة:

لا شك أن الحديث عن ضعف قوى الرأسمالية المحلية فى بلدان العالم الثالث وعجزها عن تحقيق التنمية الحقيقية له ما يبرره موضوعيًا وعلميًا . . ولكن هذا لا يبرر أيضًا المصادرة على أية ظروف يمكن فيها تصور أن تفلت بدرجة ما - قوى

الرأسمالية المحلية فى هذا البلد أو ذاك ، من ذلك القدر المحتوم أمامها ، وهو ما عرفته بالفعل كثير من بلاد العالم الثالث . والتاريخ الاقتصادى والاجتماعى لمصر المعاصرة لم يلغ هذه الإمكانية .

إن إعادة قراءة هذا التاريخ الذى غابت معالمه لدى أجيال عديدة – للأسف الشديد – توضح لنا أن مصر عرفت – على يد الرأسمالية المحلية قبل ١٩٥٢ – مرحلتين هامتين للتصنيع – المرحلة الأولى ، ولدت قبل الحرب العالمية الأولى ، وأسهم اندلاع الحرب فى دعمها ، وتبلورت أساسا حول الجهود العظيمة لطلعت حرب وإنشاء بنك مصر وشركاته ، والذى كان خطوة عملاقة لبناء صرح صناعة مصرية بأموال مصرية وإدارة مصرية ، أما المرحلة الثانية ، فقد بدأت فى الثلاثينيات وأسهم فى ازدهارها فرض الحماية الجمركية للصناعة المحلية ثم نشوب الحرب العالمية الثانية ، بما أدى إليه من دعم للتصنيع لمواجهة احتياجات الحرب .

والشىء الذى قد يخفى على الكثيرين هنا ، أن الانتاج الصناعى فى مصر زاد فى الفترة بين ١٩٣٩ و١٩٤٥ بحوالى ٤٠٪ كما زادت العمالة فى الصناعة بين ١٩٣٧ و١٩٤٧ بحوالى ١٥٠ ألف عامل ، أاى بنسبة ٣٤٪ ثم وصل معدل النمو السنوى للانتاج الصناعى للفترة بين ١٩٤٥ و١٩٥٢ إلى ٧,٣٪ . ويتحدث روربرت مابرو وسمير رضوان عن هذه الفترة فى كتابهما عن التصنيع فى مصر بقولهما : «إن توسع الانتاج الصناعى بعد الحرب والذى يميل البعض إلى الانصراف عنه باعتباره موجه قصيرة الأجل ، كان مصحوبًا فى الواقع – بقفزة فى الاستثمار زودت مستقبل البلاد بقدرة انتاجية هائلة . وتظهر سلاسل أرصدة رءوس الأموال معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال فى الصناعة المصرية خلال هذه الفترة ، والواقع أنها تعتبر أعلى متوسط لمعدل صافى التكوين الرأسمالى فى العصور الحديثة» .

إن ذلك يعنى ببساطة أن الرأسمالية المصرية عندما تهيأت لها الظروف المواتية ، استطاعت بالفعل أن تنجز شيئًا ما . وهذا الشىء هو بالتحديد ما شكل فيما بعد نواة القطاع العام فى مصر . وعندما صدرت قرارات التأميم فى ١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣ فقد أممت بنوك وشركات تأمين ومئات الشركات والمصانع والفنادق والمحلات التى كان قد أقامها رأس المال الخاص ورجال الأعمال المصريون .

فى ضوء هذه الحقائق فإن الحكم الصارم والمسبق حول الضعف والعجز الحتمى للمشروعات الخاصة فى مصر ، أمر يتنافى مع المنطق ، حتى فى ظل كافة الحجج حول الظروف الجديدة للرأسمالية فى العالم اليوم .

كما أن من شأن ذلك المنطق ليس فقط حرمان البلاد من الكميات الهائلة من المدخرات المحلية التى يمكن توجيهها للاستثمار الخاص ، وإنما أيضا الحد من روح المبادرة والإقدام لدى أجيال جديدة من المستثمرين ورجال الأعمال الطموحين ، وإذا كانت بلاد كثيرة فى العالم الثالث قد سبقتنا على هذا الطريق ، بعد أن كانت وراءنا حتى وقت قريب ، فلماذا نتصور أننا بالذات سنكون الضعفاء والعاجزين؟

رأسمالية غير وطنية:

«كل رأسمالى أو مستثمر مدان حتى تثبت براءته» ذلك هو المنطق الذى يحكم كثيرًا من الذين يعالجون قضايا الاقتصاد والمجتمع فى مصر . وأحد الأشياء الشائعة فى الكتابة حول تحليل القوى الرأسمالية فى العالم الثالث هو المقارنة بين «الفضائل» بل والأخلاقيات الراقية ، لدى الرأسماليين ورجال الأعمال فى البلاد المتقدمة ، وبين صور التدنى والأنانية وانعدام المشاعر الوطنية لدى الرأسماليين فى العالم الثالث ، ومن بينها مصر بالطبع!

ومرة ثانية تطرح هذه الحقائق وكأنها قدر محتوم علينا أن نسلم به ، ولكن باعتبارها قانونًا علميًا وحكمًا موضوعيًا . وهى تنطلق كلها من حقيقة أن «البحث عن الربح» هو الهدف الرئيسى للرأسمالى!

ولا شك أن الممارسات البشعة التى حفلت بها السنوات الأولى «للانفتاح» والتى شهدت ظهور طوفان من المغامرين والطفيليين وذوى الأنشطة غير المشروعة ، قدمت أرضية خصبة لمصداقية هذه الاحكام ، ومع ذلك فإن هناك العديد من البراهين التى تجعلنا ننظر إلى هذه الفترة باعتبارها فترة استثنائية أو انتقالية تقترب من الفترات التى تصاحب عادة التغيرات السياسية والاقتصادية الحادة فى أوقات الحروب والأزمات . ولذا فإن ما حدث فيها من وقائع وما برز فى غمارها من شخصيات وأنماط ليس هو فقط الذى يجسد قوى الرأسمالية الحديثة فى مصر .

وهنا أيضًا فإن الخبرة المصرية القريبة والبعيدة يمكن أن تطرح لنا افتراضات مختلفة ، ليس على أساس أخلاقى أو قيمى وإنما أيضًا على أساس مصلحى

وعملى . وإذا افترضنا مثلاً أن من الأهداف الوطنية أو القومية العزيزة لدى مصر قيم الاستقلال والحياد والوحدة ، فهل من المحتم أن تتناقض مصالح القوى الرأسمالية المصرية مع تلك القيم؟ أن مفهوم «الاستقلال الاقتصادى» ارتبط برأسمالى مصرى بارز هو طلعت حرب ، قبل أن يرتبط بأى رمز آخر والمصلحة المباشرة للرأسمالية الوطنية المنتجة ترتبط بحماية السوق الوطنية من طوفان السلع الأجنبية ، وهى فى ذلك تقف فى وجه نوعيات من المستوردين الذين يدخلون فى علاقات مشبوهة مع بعض بيروقراطيى الدولة ويعرقلون معًا نمو الرأسمالية المحلية المنتجة بكل قواهم . والقول بأن قوى الرأسمالية المصرية لابد وأن تكون بالضرورة منحازة أو متحالفة مع قوى المعسكر الغربى والرأسمالية العالمية توازيه حقيقة أن قطاعات هامة من الرأسمالية المصرية لا تزدهر الا بالتعامل مع دول الكتلة الشرقية ، مثل المرتبطة بصناعة الجلود والعطور والمصنوعات الخشبية ، وكانت تلك القطاعات هى التى تلقت ضربة قاصمة من جراء فتور العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى أوائل السبعينيات . والقول بأن الرأسمالية المصرية (وكذلك الرأسماليات العربية!) ، لابد وأن تكون معادية للوحدة العربية ، أمر تنفيه بقوة الوقائع الفعلية أكثر من تثبيته وفى حين كان التوسع عربيًا أحد الأسباب التى تفسر ازدهار عديد من المنشآت والمشروعات المصرية ، فإن فرص الاستثمار فى مصر تظل من المجالات الحيوية التى يتطلع إليها رأس المال العربى . والمشروعات المطروحة للتكامل الاقتصادى العربى ، تظل من الشروط الأساسية التى يمكن الاعتماد عليها للنهوض الحقيقى للرأسمالية المصرية فى مواجهة التحديات الدولية العاتية .

على أن هذا كله لا يعنى ان إطلاق النمو الرأسمالى هو الحل السحرى لكافة مشاكلنا وقضايانا ، ولكنه يعنى فقط أنه إذا كانت هناك فرص وأموال متاحة ، وإذا كانت لدينا ، إرادة ومبادرات صادقة ، وإذا كانت هناك أخطار حقيقية تتربص بنا ، فإن تعبئة كافة القوى الوطنية ، وعدم المصادرة على إمكانيات نموها ، تظل مطلبًا جادًا ومصيريًا ، يتجاوز أى تحفظات مصلحية ضيقة ، أو مذهبية جامدة .

التعبئة والتحول الاقتصادى في عصر مبـــــارك*

عرفت مصر فى عقودها الأربعة الماضية تحولين كبيرين فى نظامها الاقتصادى : التحول الأول كان من النظام شبه الرأسمالى القائم على الملكية الخاصة الذى كان سائدًا قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى النظام شبه الاشتراكى القائم على ملكية الدولة ، وسيطرتها على نسبة عالية من النشاط الاقتصادى . وقد بدأت إرهاصات هذا التحول منذ منتصف الخمسينيات واستكملت قسماته فى أوائل الستينيات بقوانين التأميمات الشهيرة . . . أما التحول الثانى فكان فى الطريق المضاد للعودة إلى النظام القائم على تقليص دور الدولة ، وإعادة مكانة القطاع الخاص فى الاقتصاد ، وإحلال آليات السوق محل التوجيه الإدارى للاقتصاد . لقد بدأت هذه العملية منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينيات ولكنها لا تزال تجرى حتى الآن .

ولدى مقارنة عمليتى التحول يلاحظ أمران هامان :

الأول : أن التحول الأول تم كله فى عهد جمال عبد الناصر ، وأصبح لصيقًا بالتجربة الناصرية ، وجزءًا لا يتجزء منها . أما التحول الثانى ، فبالرغم من أن الإعلان عنه والمبادرة به جاءت فى عهد أنور السادات ، إلا أن التطبيق الفعلى له بما يتضمنه من مصاعب إنما حدث ولا يزال - فى عهد الرئيس مبارك . وفى واقع الأمر ، فإن هذا التشخيص يسرى على مجمل التحولات الكبيرة التى شهدتها مصر فى العقدين الماضيين . فعلى سبيل المثال ، فإن التعدد الحزبى الذى بادر به الرئيس السادات لم يجد إلا فرصة ضئيلة للغاية للتطبيق الجاد فى عهده بين إعلان قيام الأحزاب فى ١٩٧٦ وزيارة القدس عام ١٩٧٧ (أى حوالى عام) ، أما بعد ذلك ، وحتى وفاة الرئيس السادات فإن الجو السياسى المصرى كان مشحونًا

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٩٢ .

بالتوترات التى لم تسمح بالممارسة الحزبية المستقرة إلا مع مجىء الرئيس مبارك للسلطة ومبادرته بالمصالحة الشهيرة مع الأحزاب المصرية ، والأمر يسرى أيضًا على التحول الهام فى السياسة الخارجية ، فمعاهدة السلام التى وقعت مع إسرائيل عام ١٩٧٩ أواخر عهد السادات لم تستكمل قسماتها إلا بالانسحاب الإسرائيلى من سيناء عام ١٩٨٢ (السنة الثانية لحكم مبارك) . الذى شهد أيضًا الصياغة الفعلية للعلاقات المصرية مع إسرائيل ، وقد تكرر الأمر نفسه فى كافة نواحى سياسة مصر إزاء العالم الخارجى . وبعبارة موجزة فإن عقد السبعينيات (فترة حكم الرئيس السادات) كان فترة «انتقالية» بكل معنى الكلمة ، ولذلك لم يكن غريبًا أن شهد المجتمع المصرى والدولة المصرية فى ذلك العقد تقلصات سياسية واجتماعية حادة لا تزال بعض أصدائها تتردد حتى اليوم! أما عهد الرئيس مبارك فهو الذى أخذ يشهد إقرار وترسيخ النظام الجديد بكل ملامحه الاقتصادية والسياسية وعلى صعيد السياسة الخارجية .

الأمر الثانى : أنه فى كلتا الحالتين كانت هناك فجوة بين التبشير بفكرة التحول وبين تحقيق هذا التحول بالفعل . وهنا نجد أنفسنا إزاء مفارقات مثيرة! فالتحول الذى حدث فى بداية الستينيات صاحبه صخب سياسى واسع حول «التحول الاشتراكى» وأوحى إلى الشعب المصرى إنه قد تحول بين عشية وضحاها من نظام إلى نظام بمجرد صدور مجموعة من القرارات الجمهورية بل إن بعض ثقاة المفكرين والدعاة الاشتراكيين والماركسيين تصوروا أن «الانتصار النهائى للاشتراكية فى مصر ، أصبح قاب قوسين أو أدنى» أيضًا ومرة ثانية ، مع إعلان الرئيس السادات عن الانفتاح الاقتصادى . . سارع العديدون ، بعد سنوات قليلة - بل ربما شهور- معبرين عن نفس النهج ، يتساءلون عن جدوى الانفتاح وعن فشل القطاع الخاص وخرافة الرأسمالية المصرية!

وبصرف النظر عن النيات والتحيزات الأيديولوجية ، فإن كلتا النظرتين عكستا قصورًا مؤسفًا فى فهم حقيقة التحول فى النظم الاقتصادية ، وكيف أن هذا التحول أعمق وأصعب بكثير من مجموعة من الشعارات أو الإعلانات السياسية ، إنه عملية معقدة لها أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية . ولها فترتها التى لابد منها «لإنضاج» التجربة عبر جيل أو أكثر من البشر .

تحول إرادى:

غير أن ما حدث فى الستينيات ، وما يحدث فى مصر الآن منذ منتصف السبعينيات ليس مجرد تحول طبيعى أو تلقائى فى النظام الاقتصادى . إنه تحول «عمدى» أو «إرادى» تبادر به عناصر فى النخبة السياسية بقيادة رئيس الجمهورية نفسه إنه بتعبير أكثر وضوحًا - «تحويل» أكثر منه مجرد تحول وتطوير وليس مجرد تطور . ومع أن هناك ظروفًا موضوعية هامة ، داخلية وخارجية ، يمكن رصدها فى كلتا الحالتين لهذا «التحويل» للنظام الاقتصاديإلا أن ذلك لا ينفى دور العنصر «الإرادى» الأساسى فيه ، أى : دفع النظام السياسى لهذا التحول فى اتجاه معين . وهذا أمر طبيعى فى ظروف بلدان العالم الثالث كلها ، التى تتزواج فيها العوامل الذاتية والتلقائية للتطور مع العوامل الموضوعية والإرادية ، خاصة فى سعيها لسد الفجوة القائمة بينها وبين العالم المتقدم ، وللتغلب على مشاكلها المتراكمة .

هنا ، يأتى مفهوم «التعبئة» أو التعبئة السياسية «أى» تلك الجهود العمدية التى يبذلها النظام السياسى بغرض تغيير الأوضاع والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، من خلال توعية أفراد الشعب بجدوى التغييرات المستهدفة ، وحشد وتنسيق جهودهم للمشاركة فى تلك التغيرات ودفعها» .

«التعبئة» بهذا المعنى ـ وكما تعرفها الأدبيات السياسية ـ تقترن أساسًا بلحظات التغيير الثورى ، وتعرفها النظم الشمولية أو السلطوية أكثر من غيرها ، ومع ذلك فإن «التعبئة السياسية» ـ بمعنى واسع ، وكما سوف نشير لاحقًا ـ حقيقة تعرفها جميع النظم السياسية .

فى ضوء ذلك ، فإن التساؤل الجوهرى الذى نطرحه هنا : إذا كان المجتمع المصرى قد عرف في الستينيات تعبئة سياسية هائلة تجاه هدف التحول نحو الاقتصاد «الاشتراكى» القائم على التخطيط المركزى فهل تتم اليوم ، تعبئة سياسية معينة تجاه هدف الإصلاح الاقتصادى برغم أنه ، ليس فقط البديل الوحيد عن الانهيار الاقتصادى الكامل ، وإنما هو يستهدف قيام نظام اقتصادى جديد متكامل ، بفلسفة جديدة ، تتفق والمتغيرات العالمية ، كما شدد على ذلك رئيس الجمهورية بنفسه؟

لقد عرفت مصر الناصرية تعبئة سياسية هائلة تجاه الاقتصاد الاشتراكى ، بكل عناصره وتلخصت الوسائل والأهداف الكبرى فى شعارات عديدة لم تسقط بعد من ذاكرة أجيال عديدة من المصريين ، بدءاً من القضاء على الرأسمالية المستغلة والقضاء على الإقطاع ، وملكية الشعب لأدوات الانتاج ، وحتمية الحل الاشتراكى ، والتخطيط المركزى ، وحتى حكم تحالف قوى الشعب العاملة ، والحقوق المكتسبة للعمال والفلاحين ، ومسئولية الدولة عن توفير العمل والمسكن والتعليم المجانى والعلاج المجانى للشعب!

وساد فى ذلك الحين مناخ رومانسى اجتهدت فى رسمه آلة «دعاية وتوعية» جبارة شملت أجهزة الإعلام ، بما فيها الصحافة والإذاعة والتليفزيون وأجهزة وزارة الثقافة ، ومكاتب التنظيم السياسى الواحد «الاتحاد الاشتراكى العربى» فضلاً عن تغييرات هامة فى مناهج التعليم ومحاضرات منظمة الشباب ، والتوجيه المعنوى .

وانتشرت الأغانى التى تتحدث عن بستان الاشتراكية ، والمسئولية الاشتراكية ، غير أن الدور التعبوى الأساسى كان يقوم به الرئيس عبدالناصر نفسه فى خطبه المباشرة إلى الجماهير ، داعيًا إلى بناء المجتمع الاشتراكى ، ومبشرًا بحل «المعادلة الصعبة» لزيادة الانتاج ، وزيادة الاستهلاك ، وزيادة الادخار فى أن واحد ، مؤكدًا أن المناداة بترك الحرية لرأس المال هى «خطأ فادح» .

الانفتاح الاقتصادى:

ولسنا هنا بالطبع بصدد تقييم تفصيلى أو شامل للنظام الاقتصادى للناصرية غير أن المؤكد الآن أن الأساس الفكرى والفلسفى لهذا النظام ، والبناء الذى قام عليه ، والآليات التى اتبعها «وبالرغم من انجازات شهدتها تلك المرحلة لايمكن انكارها» قد انطوى على أخطاء فادحة لانزال نعانى من آثارها حتى اليوم ، وليست تلك فى الحقيقة خبرة مصر وحدها ، وإنما هى الخبرة التى أكدتها بكل وضوح وقوة تجارب الاتحاد السوفييتى «سابقًا» وأوروبا الشرقية فضلاً عن عديد من النظم «الثورية» والاشتراكية فى العالم الثالث!

ولقد اكتشفت مصر مبكرًا مثالب الطريق الذى كانت سائرة فيه ، وبدأت عملية التحول الكبرى فى الاقتصاد تحت شعار «الانفتاح الاقتصادى» فى ظل أنور

السـادات ، وشـهـدت السنوات الأولى لـلانفـتـاح كل مـشكلات وأخطاء فـتـرات الانتقال وواجهت المصريين بصدمة الانتقال إلى النظام الجديد .

ومع مـجىء الرئيس مـبـارك إلى السلطة ، بدأت محـاولات ترشـيـد الانفـتـاح الاقتصادى ، وأخذ الاقتصاد المصرى يشهد إرهاصات التحول الصعب على مستوى التشريعات والمؤسسات والسياسات ، نحو نظام اقتصادى جديد ، تفتح فيه الأبواب على مصراعيها للمبادرة الفردية ، والقطاع الخاص ، وينتقل فيه توجيه الاقتصاد من القرارات السيـاسـيـة والأوامر الإدارية إلى آليـات السوق ، ويتـخلص بالتـدريج من كـارثة الدعم ، ويحرر العـملة المصرية ، ويعـيـد التـوازن إلى أسعـار السلع والخـدمات ويفتح المجال رويدًا رويدًا لانفتاح الاقتصاد المصرى على الاقتصاد العالمى ، إنها فى حقيقة الأمر ثورة صامتة تتم بحذر وببطء فهل يمكننا أن نقول إن التعبئة السياسية وراء تلك الثـورة «أو ذلك الاصلاح الاقـتـصـادى» تتم بالمسـتـوى والشـمـول الذى تستحقه؟ هل يستوعب المواطن المصرى ، القيم الأساسية للتحرر الاقتصادى كقيم إيجابية يؤمن بها وتدفعه فى عـمله ونشاطه؟ إن الإجـابة بالقطع حـتى الآن هى بالنفى وربما كـان مما يفسر ذلك أن مـهـمـة التعبـئـة السـياسـيـة وراء هدف التـحـول الاقـتـصـادى ليـست سـهلة مـقـارنة بتلك التى سـادت فى السـتـينات وراء هدف الاقتصاد الاشتراكى فتبشير ملايين الناس بأن الدولة هى المسئولة عن إطعامهم واسكانهم وتعليمهم ورعايتهم الصحية وتوفير العمل الملائم لهم ، فضلاً عن الترفيه عنهم وتسليتهم ، هى مهمة أسهل بكثير من إقناعهم بأن هناك مصاعب اقتصادية عليـهم أن يتـحـملوها ، وأن كل سلعـة أو خـدمـة يتلقاها المواطن لها ثمن لابد من دفعـه ، وأن الخـريجين عليـهم ألا ينـتظروا وظيـفـة توفرها لـهم الدولة بـل عليـهم أن يجدوا للبحث هم عن وظيفتهم فى سوق العمل المفتوحة ، وأن من يريد أن يحصل على عـمل أفضـل يجـب أن يزيد قدراتـه ومهاراتـه ، وأن رفـع الأسـعـار بما يسـاوى أو يقـتـرب من الأسـعـار العـالميـة هى خطـوة مؤلمة ، ولكنهـا حـتـمـيـة لتـصـحـيح الاقتصاد المصرى .

من يدعو للإصلاح؟

إن عملية الاصلاح الاقتصادى أو بتعبير أدق : ثورة التحرير الاقتصادى ليست

فقط مجموعة جديدة من التشريعات التى تصدر والمؤسسات التى تبنى ، والسياسات التى توضع ، ولكنها قبل ذلك كله مجموعة من القيم الجديدة التى ينبغى ترسيخها فى عقول وأذهان النخبة والجماهير فى مصر ، بعد أربعة عقود ترسبت فيها قيم ومفاهيم غير سليمة «أيا كانت النيات السليمة وراءها فى ذلك الحين» .

فمن يدعو لتلك القيم الجديدة الآن؟

إن أكبر داعية لتلك القيم والمفاهيم الجديدة هو الرئيس مبارك نفسه ، فى لقاءاته العديدة مع فئات الشعب محذرًا من التمسك بالشعارات القديمة البالية ومؤكدًا ضرورة مواكبة التغيرات الكبرى التى يشهدها العالم حولنا .

وهناك أيضًا بعض الوزراء والمسئولين الذين يقومون بذلك فضلاً عن بعض الأقلام الأكاديمية والصحفية التى لم تمل من الإصرار على الدعوة للتحرير الاقتصادى واستيعاب متغيرات العصر .

وعدا ذلك ، فإن أجهزة الإعلام «الإذاعة والتليفزيون» وقبل ذلك وبعده - المناهج التعليمية سواء فى التعليم الأساسى ، أو الثانوى أو الجامعى ، هى أبعد ما تكون عن نشر هذه القيم الجديدة ، بل إنها في كثير من الأحيان تنشر القيم المضادة على طول الخط ، وأنه لأمر يثير التأمل أنه لاتزال الجوانب السلبية للانفتاح هى الطاغية على الصورة الإعلامية والتثقيفية ، ولايزال نموذج رجل الأعمال أو المستثمر ، فى أكثر الأعمال التليفزيونية والسينمائية نجاحًا هو نموذج سلبى شرير ، لا أخلاقى غير منتج يمتص عرق وحقوق الآخرين ، فى وقت يفترض أن يصبح هؤلاء فيه القوة الدافعة للاقتصاد المصرى لإقالته من عثرته!

ما العمل إذن؟

ربما يكون من المطلوب أن تصبح أجهزة الإعلام والصحافة والثقافة والتعليم أكثر قدرة على التجاوب مع قيم الاصلاح الاقتصادى وضروراته ، ولكن منطق «التحرير» نفسه يفترض ماهو أكثر من ذلك بكثير ، لأن التحرير بذاته معناه تقليص الاعتماد على الدولة حتى فى ذلك المجال ، وهذا يعنى أمرين :

الأول : أن تحرير تلك الأجهزة نفسها ، وتخفيف سطوة البيروقراطية عليها هو المدخل السليم للتجاوب مع متطلبات الاصلاح الاقتصادى لا أن تقوم تلك البيروقراطية بالدعوة على طريقتها الخاصة التى قد تأتى بنتائج مضادة .

الثانى : وهو الأهم أن مهمة التعبئة فى المجتمع التعددى الهادف إلى تحقيق الديمقراطية ، هى مهمة يشارك فيها المجتمع والدولة ، على خلاف الوضع فى الدولة السلطوية أو الشمولية ، ولذلك فإن عبئًا كبيرًا وأساسيًا يقع على قوى المجتمع المدنى ، المستفيد الأول من التحررية ، ومثلما بدأ المجتمع المصرى يعرف تجمعات مهنية وثقافية جديدة تنطق باسم رجال الأعمال وأصحاب المشروعات فى الاقتصاد الجديد ، فإن هناك حاجة أكبر وأهم لتجمعات واتحادات طوعية تنشر الفكر التحررى بين النخبة والجماهير وتوفر منبرًا للالتقاء بين أصحاب المشروعات ورجال الأعمال ، وبين المثقفين وقادة الرأى العام ، فليست تلك هى فقط مهمة الرئيس أو مهمة بعض أجهزة الدولة ولكنها أيضًا ـ وبكل قوة ـ مهمة كل المؤمنين بتحرير الاقتصاد المصرى كطريق لابديل عنه لمصر .

مبارك والمثقفون والخصخصة *

كان لقاء الرئيس مبارك مع عدد من الكتاب والمفكرين والإعلاميين بمناسبة معرض الكتاب مشهدًا فريدًا ومثيرًا للتأمل! فرئيس جمهورية مصر العربية محمد حسنى مبارك ، يتحدث بثقة واقتناع عن دفع الاقتصاد المصرى للزمام ، بتحريره وضخ دماء جديدة فى شرايينه وبعض المثقفين المصريين يثيرون التحفظات والمخاوف وبعضهم الآخر يراقب ولا يعلق ، ووقف رئيس الوزراء يناشد الكتاب والمثقفين أن يتخلوا عن تحيزاتهم العقائدية وينظروا لمصلحة مصر!

لقد تجسدت فى تلك الساعات الثلاث ، مشكلة قطاع واسع من المثقفين المصريين ، من ذوى المكانة والاحترام ، الذين عجزوا حتى الآن عن استيعاب حقائق الدنيا من حولهم ، ومازالوا يجترون أفكارًا ومفاهيم عفا عليها الزمن ، وثبت فشلها ، ليس فقط فى بلادنا ، ولكن فى عديد من بلاد العالم من الاتحاد السوفييتى «سابقا أيضًا»!

وكما عبر بعضهم أمام الرئيس مبارك فى لقاء الخميس :

فهم لا يرتاحون للخصخصة ويعتبرونها إجراءً استثنائيًا ، ودواء مرًا ، يا حبذا ألا يتم ، وإذا تم فينبغى أن يكون فى أضيق الحدود .

وهم غير مقتنعين بجدوى عمليات البيع التى تمت ، ويتخوفون من طرد العمال ، فضلاً طبعًا عن استغلالهم!

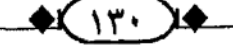
وهم يتحفظون على تملك بعض المستثمرين الأجانب للأراضى لإقامة المشروعات عليها .

وهم يتخوفون من السوق الشرق أوسطية ، باعتبار أنها سوف تأتى غدًا ، ولا تحمل معها غير سيطرة إسرائيل الاقتصادية علينا!

وكان رد رئيس الجمهورية واضحًا وقويًا :

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٦ .



فالخصخصة ليست اجراءً عابرًا أو مؤقتًا أو استثنائيًا ، ولكنها سياسة ضرورية لإنقاذ الاقتصاد المصرى ووقف خسائره .

كثير من العناصر الرافضة للخصخصة هى من القيادات الإدارية المنتفعة من الوضع القائم الذى لاينطوى على أى فائدة للاقتصاد القومى .

ليس هناك خوف من تملك بعض المستثمرين غير المصريين لأراض فى الصحراء ، مادام لاتوجد شبهة الاستغلال السياسى ، ومادام أنه سوف تقام لأول مرة فوق هذه الأراضى الجرداء مشروعات منتجة للوظائف والدخول للمصريين ، وفى جميع الأحوال فإن المستثمرين لن يحملوا الأرض على أكتافهم ويهربوا بها!

تمليك الأرض مجانًا فى الصعيد إجراء مهم لتشجيع الاستثمار هناك ، خاصة لحفز أبناء الصعيد على استثمار أموالهم فى بلادهم .

السوق الشرق أوسطية لاتزال أمرًا يعيد التحقق ، والاتفاقات الاقتصادية العربية الموقعة منذ عشرات السنين لم تحقق للآن ـ مع الأسف ـ أى نتائج ملموسة!

العالم من حولنا يتغير ، وتأملوا العالم فى الخمسينات والستينات وماذا بقى منه الآن؟

إن المفارقة التى انطوى عليها هذا الحوار لاتخفى دلالتها : فالمعتاد أو المتصور هو أن من يقودون الدعوة إلى التغيير هم المثقفون والمفكرون والكتاب ، المعبرون عن روح الأمة ، وتطلعها إلى التقدم والازدهار ولكننا نجد أنفسنا إزاء وضع معكوس تمامًا عندما يكون الحديث عن الاقتصاد المصرى ، فالذى يدعو إلى التحرير واستيعاب حقائق العصر هو رئيس الدولة وأما الذين يدعون إلى إبقاء الوضع الراهن ويقاومون تحرير الاقتصاد المصرى ويصمون آذانهم عن حقائق العصر فهم من المثقفين والمفكرين والكتاب ، وهم يفعلون ذلك ـ غالبًا ـ بحسن نية وباقتناع عميق بأنهم يحافظون على حقوق البسطاء ، ويدافعون عن سيادة الوطن ، ومصالحه العليا ، إن خطورة هذا الموقف من بعض الكتاب والمفكرين هى أنهم لايكبلون فقط صانع القرار ، ويشدونه إلى الخلف ، ولكنهم أيضًا يقدمون صورة غير عادلة وناقصة لملايين الناس البسطاء الذين يتلقون ـ من أولئك الكتاب والمفكرين ـ تقويمهم وإدراكهم للتطورات الراهنة فى مصر وعلى سبيل المثال فإن أغلب الأعمال الأدبية والفنية التى تمت طوال العقدين السابقين حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إنما دارت حول المستغلين واللصوص الذين انتجهم الانفتاح والذين يمتصون دماء الشعب

وعرقه وينهبون ثرواته وأمواله ، أما مئات وآلاف النماذج المشرقة من أبناء مصر الذين يعملون بدأب وصمت لإقامة مئات المصانع والمشروعات فى المدن الجديدة ، وفى جميع أنحاء مصر ، فإنها لم تشحذ حتى الآن قرائح المؤلفين أو تستحث إبداعهم!

وبالمثل ، فإن عمليات التطوير والتحرير الاقتصادى فى مصر فى العقدين الأخيرين لم تحظ بالدعاية التى حظيت بها انجازات عقدى الخمسينيات والستينيات الاقتصادية ، رغم أن ماحدث على الصعيد الاقتصادى بين منتصف السبعينيات ومنتصف التسعينيات هو ـ بالمقاييس العلمية والموضوعية ـ أرسخ قدمًا وأبعد تأثيرًا فلم يتوافر بعد ، لتحرير الاقتصاد المصرى ، كتاب ومؤلفون مثل أولئك الذين سبق أن دعموا وشجعوا «التحول الاشتراكى» ولم يوجد حتى الآن من يتحدثون عن «حتمية التحرير الاقتصادى» مثل الذين تحدثوا من قبل عن «حتمية الحل الاشتراكى» ولا من يتغنون «ببستان الحرية الاقتصادية» مثل الذين سبقوا من تغنوا «ببستان الاشتراكية» .

إن هذه الظاهرة تثير التساؤل عن أسبابها! فالأصول الفكرية اليسارية الاشتراكية أو الناصرية لقطاع كبير من الكتاب أو المفكرين فى مصر ليست هى المشكلة ـ بالطبع ـ ولكن المشكلة هى أن عناصر عديدة من هؤلاء ، ربما كانت هى الأعلى صوتا لاتزال غير قادرة على ملاحقة التغيرات الفكرية والمادية الكاسحة التى حفل بها العقدان الأخيران ، ولاتزال هذه العناصر تعتبر أن الإخفاق الذى منيت به النظم الاشتراكية السابقة ، لايعود إلى عيوب أصلية فى النظريات التى قامت عليها ، والآليات الكامنة فيها بقدر ما كان «مؤامرة» إمبريالية خارجية عليها ، أو أخطاء فى التطبيق أو غفلة وسوء تصرف ـ وربما عمالة ـ من بعض القادة مثل جورباتشوف (آخر رئيس للاتحاد السوفيتى السابق) .

ويرتبط هذا الموقف أيضًا بنظرة إلى المذاهب الاجتماعية والاقتصادية وكأنها أديان سماوية ، أو نصوص مقدسة لايجوز نقضها أو الخروج عليها ، وفى ظل هذا المنطق ، يصير الجمود والعجز عن التطور ثباتًا على المبدأ وإخلاصًا للقيم السامية ، ويصير التطور واستيعاب الحقائق الجديدة ، تقلبًا ومروقًا وانتهازية!

ويعكس هذا الموقف - ثالثًا - ميلاً مدهشًا إلى تبسيط الحقائق والأوضاع الاقتصادية ، واختزال العلم الاقتصادى والخبرات الاقتصادية فى مجموعة من العبارات البسيطة الموجزة ، التى لاتلبث أن تتحول إلى شعارات مذهبية ، وليس حقائق اجتماعية معقدة ، وفى هذا السياق يصير سلوك طريق اقتصادى ما مجرد تفضيل أيديولوجى منبت الصلة بالواقع ، ولى خيارًا اجتماعيًا صعبًا له تكلفته وعوائده الإيجابية والسلبية واستنادًا لهذه الخلفية ، يسهل مثلاً تصور أن الانفتاح كان مجرد تعبير عن «مزاج» لأنور السادات ، وأن الخصخصة مجرد مجاملة للأمريكان أو لبعض الأغنياء . . وهكذا!

ويعكس هذا الموقف - رابعًا - ميلاً واضحًا إلى مداعبة مشاعر الجماهير خاصة فى ظروف التحولات الاقتصادية الصعبة الحالية ، فالدعوة إلى أن تتكفل الدولة بالتعليم المجانى والعلاج والسكن المجانى أو الرخيص ، وبأن تضمن الدولة العمل لكل خريج ، وبأن توفر له أيضًا سبل الترفيه والثقافة بأرخص الأسعار . . إلخ ، كلام جميل ومعسول يجذب تعاطف وحماس البسطاء من الناس ويوفر الشعبية للكاتب أو المؤلف الذى يردده ، ولكنه للأسف لايخرج عن كونه مجرد «كلام» أما المطلوب الآن فهو تبصير المواطن البسيط بالحقائق الأساسية ، وبأن كل خدمة وكل سلعة لها تكلفتها ، وأنه بمقدار ما يبذل العرق والجهد ، يحصل على عائد أفضل وأكبر .

ولاشك أن المعدن الأصيل للمواطن المصرى يمكنه من استيعاب وتفهم هذه الحقائق والتعامل معها ، إذا ما أحسن تقديمها له بصدق ووضوح .

وأخيرًا . . فليس من شأن هذه الملاحظات أن تقلل بأى حال من حق - بل وواجب - أى مواطن ، ناهيك عن المثقفين والكتاب والمبدعين ، فى أن يعبروا عن تحفظاتهم أو تساؤلاتهم تجاه أى قضية عامة ، ولكن ذلك ينبغى ألا يصرف أنظارنا عن ضرورة إيجاد نوع من «التوافق الوطنى» حول الاستراتيجيات الكبرى فى مجتمعهم ، وفى مقدمتها استراتيجية تطوير الاقتصاد المصرى ، وفى هذا الإطار كان هناك اتفاق عام بين جميع القوى الوطنية حول ضرورات وآليات تحرير الاقتصاد المصرى وإطلاق طاقاته بلا عوائق أو قيود ، كلما كان ذلك أجدى للجميع ، وليس المطلوب فى هذا الإطار من الكتاب والمؤلفين والمبدعين سوى أن يتمهلوا قليلاً ، وأن يتفحصوا الحقائق العلمية والمادية الملموسة ، قبل أن يصدروا أحكامهم أو يطلقوا تحفظاتهم ومخاوفهم ، وليكونوا هم القوة المشجعة لرئيس الدولة ، وقياداتها للمضى قدمًا على طريق تحرير وإنهاض الاقتصاد المصرى وليس القوة المتحفظة أو المعوقة !

من يدافع عن تحرير الاقتصاد؟*

يبدو أن أحد المشاهد التى أصبحت مألوفة فى لقاءات الرئيس حسنى مبارك مع الشباب ، والمثقفين ، والعمال . . إلخ هو نوعية التساؤلات التى تطرح حول القضايا الراهنة الخاصة بالاقتصاد المصرى ، فهذه التساؤلات ، أضحت تدور حول قضايا «نمطية» مثل :

● التخوف من عمليات الخصخصة ، وما يمكن أن يترتب عليها من إهدار للمال العام ، أو من إضرار بالعمال ، أو ارتفاع فى أسعار السلع .

● الشكوك إزاء نوايا المستثمرين واعتبارهم - قبل كل شىء - أثرياء وأغنياء ، يحصلون على مزايا كبيرة ، بدون أن يقدموا عوائد ملموسة للاقتصاد المصرى ، هذا إن لم ينظر إليهم باعتبارهم مستغلين وناهبين للاقتصاد والثروة الوطنية!

● القلق من توزيع الأراضى سواء للمشروعات الصناعية ، أو أراضى الاستصلاح فى المشروعات الزراعية ، على كبار المستثمرين أو الشركات العملاقة والخوف - بالتالى - من عدم إتاحة الفرصة للمواطنين العاديين ولشباب الخريجين لحصول الفرد منهم على قطعة أرض صغيرة يزرعها أو يقيم عليها مشروعه!

● المخاوف من «تغلغل» النفوذ الأجنبى والسيطرة على الاقتصاد المصرى ، والدعوة إلى حماية الانتاج الوطنى والصناعة المحلية إزاء تلك المخاطر والمخاوف من تأثير اتفاقيات «الجات» ومن عواقب الانفتاح على السوق الدولية أو حتى الإقليمية . . إلخ .

وفى مواجهة تلك الأسئلة والقضايا المثارة ، فإن رئيس الجمهورية دائمًا يرد ليشرح ويهدىء المخاوف :

● فالخصخصة عملية حتمية لإنعاش الاقتصاد المصرى ، بسبب الخسائر الجسيمة التى يمنى بها القطاع العام ، والتى تكلف الموازنة المصرية مئات الملايين سنويًا ، وفى نفس الوقت فإن الخصخصة تجتذب الأموال الكثيرة لدى المصريين ، التى أخذت تتكدس فى البنوك المصرية ، بعدما استقرت أسعار الصرف ، وبعدما اطمأن المواطنون على أن أموالهم وثرواتهم لن تتعرض لمصادرة أو تأميم!

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٩٧ .

● والمستثمرون هم أصحاب رءوس أموال كبيرة علينا أن نجتهد لاجتذابهم إلى بلادنا ، ليستثمروا فيها أموالهم ، وإذا لم ننجح فى ذلك ، فإنهم سوف يتجهون إلى بلاد أخرى ، لذا فإن من الضرورى أن نوفر لهم التسهيلات والضمانات ، ومن الطبيعى أن يسعوا إلى أن يحققوا الأرباح فهذا هو هدف المستثمرين فى كل مكان ، ولا ضير فى ذلك ماداموا يقيمون المصانع والمنشآت المختلفة ، وماداموا يوفرون فرص العمل للعمال المصريين ، وماداموا يحترمون التشريعات والقوانين ، بل وليس علينا أن ننزعج من استهلاكهم وترفهم ـ ماداموا يدفعون الضرائب وماداموا ينفقون أموالهم فى بلادنا!

● إن توزيع الأراضى على كبار المستثمرين لإقامة مشروعاتهم الصناعية أو الزراعية وبأسعار رمزية أو حتى مجانًا ، هو أمر مهم لاجتذاب الاستثمار ، ولضمان إقامة مشروعات عملاقة تحتاج إلى ملايين بل ومليارات الجنيهات خاصة فى الجهات الأقل نموًا ، مثل بعض مناطق الصعيد والمناطق الصحراوية النائية وليس من المفيد دائمًا توزيع قطع الأراضى الصغيرة على صغار المزارعين أو المستثمرين ، لأنهم قد لايستطيعون النهوض بأعباء الاستصلاح أو توفير مايلزمه من خبرات أو مهارات أو تقنيات!

● إنه لاخوف على الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية لأن عمليات الخصخصة والتسهيلات للأجانب ، تتم وفق قواعدومعايير تضمن السيادة المصرية ، وبالرغم من أن «الجات» يمكن أن تنطوى على مخاطر لاقتصاد الدول النامية إلا أن علينا ألا نخشى من عواقب الاندماج فى السوق العالمية ، بل علينا أن نعد أنفسنا لأن نكون قادرين على المنافسة والمزاحمة فى السوق العالمية ، وعلينا بالتالى أن نسعى لزيادة الصادرات ، وأن نرفع من مستوى انتاجنا بما يتلاءم مع ضرورات ومعايير التصدير!

إن ما يلفت النظر فى هذا المشهد المتكرر ليس هو بالطبع الشكوى أو المخاوف التى يعبر عنها ، فمن الطبيعى ـ بل والواجب ـ فى مناخ حرية الرأى والتعبير أن يعبر أى مواطن عن أية شكوك أو هواجس لديه إزاء القضايا العامة ، خاصة القضايا المتعلقة باقتصاد بلاده ، والتى تؤثر مباشرة على حياته ، وتزداد هذه الضرورة إلحاحًا لدى الشباب بالذات ، الذين يؤرقهم التفكير حول مستقبلهم وتراودهم الآمال والطموحات!

ولكن اللافت للنظر هو أن الغالبية الساحقة من تلك التساؤلات والهواجس تعكس فكرًا ومنطقًا معينًا ، هو التشكك والمخاوف إزاء جدوى ومفهوم التحرير الاقتصادى ، بإبعاده ومتطلباته العديدة مثل : الخصخصة ـ الدور الأساسى

للاستثمار الخاص «المصرى والعربى والأجنبى» ـ آليات السوق ـ التنافسية ـ الاندماج فى الاقتصاد العالمى . . إلخ .

ولذلك ، فنحن لانصادف مثلا تساؤلات من نوع : هل هناك ضمان حقيقى للمنافسة والفرص المتكافئة بين المشروعات الجديدة؟ لماذا يستمر الوضع الاحتكارى لبعض الشركات العامة أو الخاصة؟ لماذا لايتم الإسراع بعملية الخصخصة؟ كيف يمكن أن نقوى إمكانات الاقتصاد المصرى للتنافس فى السوق الدولية . . إلخ ، وبعبارة أخرى فإن المشكلة ليست فى وجود تساؤلات وتشكك ، ولكن المشكلة هى أن التساؤلات والتشكك تنبع فى غالبيتها الساحقة من عدم إدراك معنى التحرير الاقتصادى ، والتشكك فى جدواه!

وهكذا نجد أنفسنا إزاء فجوة تثير القلق بين المسار الذى يسلكه الاقتصاد المصرى «نحو مزيد من التحرير ، والانطلاق» وبين فكر سائد لدى قطاعات واسعة من الشباب والمثقفين والعمال ، لايواكب هذا التطور الإيجابى المنطوى على احتمالات لمزيد من الازدهار ، ويلفت النظر أيضا أن تلك الفجوة لاتزال قائمة بعد مرور مايزيد على عقدين من بدء الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، أى بعد تقلص كثير من السلبيات والمتاعب التى شهدتها الفترة الماضية ، والتى كانت تبرر التخوف والتشكك ـ بل والرفض ـ لمنطق الانفتاح والتحرير!

إن هذا المنطق المتشكك والمتخوف من التحرير الاقتصادى يمكن أن يعزى لأكثر من سبب :

السبب الأول : هو استمرار الميراث الفكرى القديم ، المبنى على المفاهيم الاشتراكية للاقتصاد ، والتى غرست بقوة فى الوعى الشعبى فى النصف الأول من الستينات فعلى الرغم من أن التجربة الاشتراكية فى الاقتصاد لم تقدم ثمارًا إيجابية ملموسة إلا فى السنوات الأربع أو الخمس بين ١٩٦١ و١٩٦٥ أو ١٩٦٦ ، وعلى الرغم من أنها كانت قصيرة النفس ، إلا أن ما صاحبها من تلقين أيديولوجى مكثف أسهم فى غرس قيم وشعارات جذابة وبراقة لدى المواطن العادى .

ولقد أسهمت فى تكريس تلك القيم والمفاهيم الأعمال الثقافة والفنية والإعلامية التى تغنت بالاشتراكية وبحقوق الجماهير العاملة ، والتى نددت بالرجعية وأعداء الشعب!

السبب الثانى : أن هذا الجهد للتلقين والتثقيف الأيديولوجى ، والاستعمال المكثف لأدوات الثقافة والفن والإعلام ، لم يستخدم لغرس القيم والمفاهيم المرتبطة بالتحرير والليبرالية!

بل الواقع أن الدولة تخلت عن هذا الدور الأيديولوجى أو التبشيرى باعتباره احدى سمات الحكم «الشمولى أو السلطوى» لتتخذ موقفًا محايدًا إزاء الاتجاهات التى أخذت تتنازع المواطن المصرى فى مرحلة ما بعد الاشتراكية ، سواء فى ذلك بقايا وآثار الاتجاهات اليسارية والاشتراكية أو الاتجاهات الإسلامية أو القومية ، أو الاتجاهات الليبرالية والتحررية التى ظهرت ـ على استحياء ـ مواكبة لخطوات التحرير الاقتصادى .

السبب الثالث لتلك التوجهات المشككة فى التحرير الاقتصادى هو ما صاحب الانفتاح الاقتصادى فى بداياته الأولى من مظاهر سلبية لاشك فيها ، فمثلما هو الحال ، فى جميع التجارب المماثلة ، ومع بدء فتح أبواب الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من السبعينات ، كان فى مقدمة من حاولوا الاستفادة من التغيرات الجديدة عناصر من نوع تجار العملة والمهربين وأصحاب الثروات غير المشروعة من موظفى القطاع العام والحكومة . . إلخ ، كما أدت فوضى الانفتاح الأولى ، وما صاحبها من تدفق هائل للمصريين للعمل فى البلاد العربية ، إلى ظهور نوعيات من محدثى الثراء الذين قدموا صورًا سلبية للغاية لنتائج الانفتاح الاقتصادى .

السبب الرابع : هو الضغوط والمصاعب الاقتصادية التى كان لابد أن تصاحب ـ بالضرورة ـ عمليات الاصلاح الاقتصادى ، فبالرغم من أن الحالة المصرية ، قدمت ـ بشهادة المنظمات الدولية المحايدة ـ نموذجًا يحتذى به فى سلامة وسلاسة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، إلا أن ذلك لاينفى أنه حدث قدر غير قليل من المتاعب والضغوط الاقتصادية التى أثرت ـ بالذات ـ على الطبقات الوسطى والدنيا ، وبالرغم من أن تلك الضغوط والمتاعب تأخذ طريقها الآن للتقلص ، فإن مخاوفها لاتزال حاضرة فى أذهان وتجارب المواطن العادى .

وأخيرا ، وربما يتضافر مع الأسباب السابقة الارتباط لدى الرأى العام بين التوجه نحو تحرير الاقتصاد ، وبين الضغوط الخارجية ليس فقط من المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية ، وإنما أيضًا من القوى السياسية ذات المواقف المناهضة للحقوق العربية ، وهكذا فإن حقيقة أن الأمريكيين ، الأكثر دفاعًا ـ بحق وبدون حق ـ عن

إسرائيل ، وسلوكياتها العدوانية إزاء العرب ، ورفضها التسليم بالحقوق الفلسطينية المشروعة ، هذه الحقيقة تؤثر سلبًا على مفاهيم وتوجهات التحرير الاقتصادى ، فى ذهن المواطن العادى الذى قد لايستطيع دائمًا الفصل بين تلك العناصر المختلفة!

غير أن هذا التناقض بين مسار الاقتصاد المصرى على طريق التحرير والانتعاش ، وبين المفاهيم الاقتصادية السائدة لدى المواطنين العاديين والشباب بوجه خاص ، ينبغى إزالته : فاستمرار وتقدم الاصلاح الاقتصادى يرتبط ليس فقط بتوافر المقومات الاقتصادية ، من رءوس أموال ومستثمرين ، وموارد طبيعية ، وعمالة وتنظيم . . إلخ ، وإنما أيضًا بمناخ الاصلاح الاقتصادى ، وهدفه! وهذا المناخ المواتى يشجع المستثمر ليس فقط على المضى قدمًا فى المخاطرة بأمواله ، وعلى بذل المزيد من الجهد والعرق وإنما أيضًا على الوفاء بمسئولياته الاجتماعية والأدبية إزاء البيئة المحيطة به ، وإيجاد شعور من الود والثقة بينه وبين مواطنيه!

كيف يمكن خلق ذلك المناخ؟ وكيف تسد الفجوة بين المسار التحررى للاقتصاد وبين المفاهيم السائدة لدى الرأى العام؟

لاشك أن التقدم على طريق الانتعاش الاقتصادى ، وما سوف يصاحبه بالضرورة من توفير لمزيد من فرص العمل ، ومن رفع لمستوى المعيشة . . سوف يكون هو العامل الحاسم فى تغيير نظرات المواطنين ومفاهيمهم حول التحرير الاقتصادى ، وجدواه ، ومع ذلك وفى ظروف التحول الاقتصادى السريع ، فإن من المهم أن يبذل جهد عمدى مخطط للتوعية بمفاهيم التحرير الاقتصادى وأسبابه وجدواه ، وتلك مهمة يمكن أن تتضافر فيها جهود أجهزة الثقافة والإعلام ، مع مؤسسات المجتمع المدنى من الأحزاب والجمعيات والنقابات الأكثر وعيًا بحتمية وجدوى التحرير الاقتصادى ، بل هى أيضًا مهمة يمكن - بل ولابد - أن تشارك فيها المؤسسات الخاصة الناجحة فى مجالات الانتاج الزراعى والصناعى والخدمات ، فهل فكرت - مثلاً - بعض المؤسسات الصناعية الخاصة ، الناجحة ، المشيدة فى المدن الجديدة وبعض المشروعات الزراعية النموذجية البازغة فى الصحراء أو بعض المؤسسات السياحية المزدهرة على شواطىء البحر الأحمر أو سيناء فى أن تنظم زيارات لها من المواطنين العاديين ، والشباب والمثقفين كى يلمسوا بأيديهم ويروا بأعينهم ، نماذج ناجحة ومشرفة تقلل من هواجسهم وشكوكهم وتزودهم ببعض من الأمل والتفاؤل ، بل والموضوعية!

الفصل الخامس

مشكلات التحول الديمقراطى فى مصر

مشكلات التحول الديمقراطى فى مصر*

تقديم:

بالرغم من خصوصية «مشكلات التحول الديمقراطى فى مصر» ، فلاشك أن هناك قدرًا كبيرًا من السمات «العامة» أو «المشتركة» التى تجمع بين مشكلات ذلك التحول ، ليس فقط فى مصر والبلاد العربية ، ولكن فى جميع بلاد العالم غير الأوروبى أو «العالم الثالث» ، ولن يحتاج المرء لأن يطلع على أوراق هذه الندوة قبل أن يكتشف ما فيها من مشكلات متشابهة ، بل وربما متطابقة فى بعض الأحيان .

إن جوهر القضية التى نتناولها هو أننا لانزال نعيش فى الحقبة التى تشهد سيادة الحضارة الأوروبية ، ضمن التاريخ الإنسانى الطويل ، الذى سبق أن شهد ـ منذ الماضى البعيد ـ تفوق حضارات أخرى ، كان من بينها بكل تأكيد حضارات عاشت فى بلادنا ، وعلى رأسها حضارات مابين النهرين ، ووادى النيل ، قبل أن تزدهر الحضارة الإسلامية .

غير أن التدهور الذى أصاب الحضارات البابلية والآشورية والفرعونية فى الزمن القديم مثلما أصاب الحضارات الكبرى فى آسيا أصاب أيضًا الحضارة الإسلامية ـ العربية ، وبدأت أوروبا منذ عصر النهضة تأخذ حظها من التقدم الأصيل والمتميز ، فى جميع مجالات الحياة ، وفى حين كانت بلادنا ترزخ تحت ظلام الحكم العثمانى كانت أوروبا تعج بالتطورات الثورية فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والفنون والآداب ، مثلما كانت تنضج مجتمعاتها ودولها ، فى أتون ثورات وصراعات دامية ، خلفت قيمًا ومؤسسات وممارسات قوية وراسخة ، وعندما صحونا فى بداية القرن التاسع عشر ـ خاصة مع الحملة الفرنسية ـ اكتشفنا تلك الفجوة الرهيبة بيننا وبينهم سواء فى العلوم والفنون والآداب ، أو فى النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

---

* ورقة قدمت إلى مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطى فى الوطن العربى» ٢٩ فبراير – ٣ مارس ١٩٩٦ .

إن جل تاريخ بلدان العالم الثالث «فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية» فى القرنين الأخيرين هو تاريخ سد تلك الفجوة مع العالم المتقدم ، ولقد تفاوتت حظوظ تلك البلدان وقدراتها على اللحاق بالعالم المتقدم وظهرت تباينات عديدة ، ليس فقط بين كل بلد وآخر ، وإنما أيضًا فى نفس البلد فى الفترات الزمنية المتوالية المختلفة ، وفضلا عن ذلك اختلفت معدلات التقدم فى ميادين العلوم الطبيعية وعنها فى الميادين الاجتماعية والثقافية والسياسية ، فنقل المعارف العلمية والمبتكرات التكنولوجية ، كان أسهل بكثير من نقل النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فى سياق هذه العمليات التاريخية الكبرى ، والمعقدة ، وبالتوازى معها ظهر نوعان من المواجهة :

● المواجهة بين العالم الأوروبى المتقدم ، وبين الأقاليم المتأخرة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وانتشار الظاهرة الاستعمارية ، فضلاً عن كل مظاهر «التبعية» للعالم الأوروبى ، وفى غمار تلك المواجهة ، أخذت تتبلور الأفكار والمفاهيم التى تنظر للاستعمار ، وللتبعية ، ليس كنتيجة للتخلف ، وإنما كسبب له ، حقًا ، لقد كان الاستعمار والتبعية بكل تداعياتها سببًا مهمًا لتعثر محاولات التقدم ، فى تلك البلاد ، بدرجات متفاوتة ، ولكن تظل الحقيقة الأهم ـ من المنظور التاريخى ـ أن الاستعمار والسيطرة الإمبريالية ، ما كان يمكن أن تتم لولا وجود الفجوة أصلاً بين العالمين!

● أما المواجهة الثانية ، فكانت ـ فى كل بلد من بلدان العالم الثالث على حدة ـ بين من يدعون للتحديث والمعاصرة ، وبين من يدعون للحفاظ على قيم التراث والأصالة ، وفى حين كان يجذب الفريق الأول الرغبة فى التقدم والتحديث وتقليد العالم الأوروبى ، فإن الفريق الثانى كان يعبر عن الإحساس الفطرى والمنطقى لكل شعب ، ولكل مجتمع ، بالحفاظ على ذاتيته وهويته الخاصة ورفضه الذوبان فى الآخرين .

فى هذا الإطار العام ، فإننا نتصور أن البحث عن أسباب تعثر الديمقراطية فى العالم العربى ، إنما هو بالتحديد البحث عن مشكلات «زرع» الديمقراطية فى البيئة

العربية التى هى - بالضرورة - تختلف كليًا عن البيئة «الأوروبية» التى نبتت فيها الظاهرة الديمقراطية ، وهذا يعنى - بتفصيل أكبر - أننا - فى مواجهة هذه القضية - يجب أن ننطلق من أكثر من حقيقة :

الأولى : الاختلاف الجذرى بين الشروط والتطورات التى أنتجت الديمقراطية بصورتها الراهنة فى أوروبا والعالم المتقدم ، وبين التراث التاريخى والواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى البلاد العربية .

الثانية : التزامن - فى العالم العربى - بين المشكلات والأزمات التى سبق أن حدثت فى أوروبا على فترات متباعدة ، بحيث خلق هذا التزامن بذاته عبئًا اضافيًا على محاولات سد الفجوة بين الطرفين .

الثالثة : الطابع الإرادى الواعى لعمليات التحديث التى تقوم بها النخبة الحاكمة ، وبالتالى فإننا لانكون إزاء تطور أو نمو وإنما إزاء عمليات «تطوير» و«تنمية» مخططة وموجهة ، وفى هذا السياق اختلفت كفاءة تلك النخب بين كل بلد وآخر ، وخاصة بين النخب التقليدية ، والنخب الثورية!

الرابعة : ماخلفته عملية المواجهة بين العرب وأوروبا - ذاتها - من تعقيدات وتراكمات إضافية : فالأوروبيون جاءوا إلى بلادنا مستعمرين وطامعين فى ثرواتها وإمكاناتنا ، وعانينا نحن من مظاهر الهزيمة الفكرية والسياسية والتبعية الاقتصادية والثقافية ، وخلفت هذه الظروف عديدًا من العوامل المعوقة - وأيضًا المحفزة - لسد الفجوة الحضارية بيننا وبينهم ، والأهم من ذلك أنها خلفت أيضا تداخلاً - وأيضًا ارتباكًا - فى أولويات القضايا وأساليب العمل فى بلادنا .

ذلك هو الإطار النظرى العام ، الذى نتصوره لدراسة القضية موضع البحث ، ولنركز الآن على الحالة المصرية ، والسؤال - وفقًا للفكرة السابقة - هو : ماهى أسباب تعثر عملية زرع وتنمية الديمقراطية فى التربة المصرية ، بالرغم من أن محاولات زرعها وتنميتها تعود إلى فترة طويلة سابقة ، على الأقل مقارنة بحالات أخرى ربما أصبحت أكثر رسوخًا فى ديمقراطيتها .

إن الفكرة الجوهرية التى نعرضها هنا ، للإجابة عن ذلك التساؤل ، هى أن مشكلات التحول الديمقراطى فى مصر ، شأنها شأن غيرها من البلاد العربية ، وبلاد العالم الثالث ، تتجاوز بكثير الأفكار النمطية السائدة الآن التى تختزل القضية كلها

فى مسألة عدم وجود ممارسات وتقاليد الانتخابات الحرة والنزيهة . لقد أسهم فى بلورة وفرض هذه الرؤية تضافر نوع من المثالية والحماس لدى قطاع من «المثقفين» مع نوع من السذاجة والجهل لدى قطاع واسع من العاملين فى الإعلام الغربى الأمريكى والأوروبى بحيث أخذوا جميعًا يلحون على فكرة أن المشكلة أولاً وأخيرًا هى فى إجراء الانتخابات الحرة ، بحيث نضمن أن يدلى كل مواطن بصوته فى حرية وسرية ، فى صناديق «قد تكون زجاجية!» محكمة تحت رقابة صارمة ونزيهة ، وأن يجرى عد الأصوات وفرزها بكل دقة وأمانة ، لنحصل فى النهاية على نظام ديمقراطى حقيقى .

غير أننا نعتقد أن «الانتخابات» هى آخر المشاكل وأقلها أهمية ، إنها ليست إلا حلقة أخيرة وواحدة فى سلسلة من الحلقات السابقة ، الأهم والأشمل ، إن مشكلة مجتمعاتنا فى أساسها شاملة ، أى ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، ولكنها تختزل فقط فى البعد السياسى أىْ فى مشكلة «السلطة الحاكمة» وعلاقتها بالمحكومين ، وهذه المشكلة تختزل بدورها فى مشكلة «الديمقراطية» ، تاركين مشاكل سياسية أخرى تتعلق بالنخب الحاكمة ، والشرعية . . إلخ ، وأخيرًا فإن مشكلة الديمقراطية بدورها تختزل فى مشكلة الانتخابات!

وبمقتضى هذه النظرة ، فإن وصول حزب معارض إلى السلطة عن طريق تلك «الانتخابات الحرة» أو حتى تكوين ائتلاف حكومى - معارض ، سوف يكون هو ليس فقط العلامة على تحقيق «الديمقراطية» ، وإنما الطريق لحل المشاكل الكبرى فى المجتمع ، غير أننا نعتقد أن مثل هذا التطور قد يحمل معه بعض التغيير ، ولكن من المؤكد أن جوهر مشكلة الديمقراطية سوف يظل كما هو ، من هنا ، فإن الفهم الأشمل لقضية الديمقراطية ، ربما يساعدنا على رؤية أكثر توازنًا وموضوعية لمتطلبات تحقيقها بما يتجاوز بكثير قضية الانتخابات!

إن الأصل ، هو أن تتعثر الديمقراطية فى بلادنا ، فهذه ليست تربتها ولا بيئتها! وقد حدثت جهود منذ بدايات القرن الماضى لغرسها ، ولكنها صادفت حظوظًا متفاوتة ، ومبعثرة ، وهذا كله يمكن أن نعرض له هنا بإيجاز .

بذور الديموقراطية «الليبرالية»

لقد أدت تلك الحملة الفرنسية باعتبارها أول غزو أوروبى لمصر فى العصر الحديث إلى كسر جدار العزلة الذى فرض عليها منذ الفتح العثمانى لمدة مايقرب من ثلاثة قرون ، وبرغم أن آثار الحملة والحكم الفرنسى القصير الذى تلاها (١٧٩٨ - ١٨٠١) هى مسألة محل جدال واسع ، إلا أن من المؤكد أن تلك الحملة ، كانت هى التى أنهكت القوى السياسية - الاجتماعية المسيطرة «أى قوى المماليك ، فى إطار الدولة العثمانية» وفتحت الباب للقضاء النهائى عليهم ، وإقامة نظام سياسى - اجتماعى بديل ، والأهم من ذلك أنها فتحت الباب لعالم جديد من الأفكار والقيم بدأ يتدفق على مصر ويواجه - منذ اللحظة الأولى - الأطر الفكرية والقيمية الراسخة الموروثة ، وعندما تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥ كانت الظروف مهيأة للتغيير الثورى الذى أحدثه ، وأصبحت مصر فى عهده مختلفة اختلافًا أساسيًا عما كانت قبله ، ومع أن اهتمام محمد على أنصب أساسًا على المجالات المادية ، أى تغيير البنية التحتية للاقتصاد المصرى ، وبناء قوة عسكرية ، إلا أنه لم يكن بمقدوره أن يمنع التأثيرات الأخرى الثقافية والفكرية التى تدفقت بالذات من خلال المبعوثين المصريين الذين أرسلوا إلى أوروبا فى بداية القرن التاسع عشر ، والذين تعرفوا بوجه خاص على الثقافة الفرنسية ، وألموا بالتغيرات الكبيرة التى تمر بها أوروبا فى القرن التاسع عشر ، كان رفاعة الطهطاوى أبرز هؤلاء المبعوثين على الإطلاق ، ومثلت أفكاره نقطة تحول أساسية فى تاريخ الفكر السياسى المصرى الحديث ، فلقد عاش الطهطاوى فى باريس بين ١٨٢٦ و١٨٣١ فتعرف على الاتجاهات الفكرية الفرنسية منذ القرن التاسع عشر ، وعلى آثار حركة التنوير الأوروبية وشهد قيام ملكية يوليو الدستورية عام ١٨٣٠ وانبهر بالقيم والممارسات الليبرالية ، وفضلاً عن ذلك ، فإن وجوده فى فرنسا فى الوقت الذى أخذت تتزايد فيه أصداء فك شامبليون للغة الهيروغليفية ثبت فى ذهنه تصور مصر «كوطن» له تميزه الحضارى .

لقد كانت تلك هى الظروف التى بدأت فيها تتسرب إلى مصر قيم وأفكار الديمقراطية ، كما عرفتها أوروبا فى ذلك الوقت ، أى الديمقراطية الليبرالية .

وشهدت مصر - بعد وفاة الطهطاوى - العديد من المفكرين الذين تأثروا بالأفكار الليبرالية بشكل أو بآخر ، ورأوا فيها إحدى الضرورات لتطوير مصر ، مثل

حسين المرصفى ، وجمال الدين الأفغانى وعبدالله النديم ، وعبدالله فكرى ومحمد عبده ، وقاسم أمين ، وفتحى زغلول ، أما أحمد لطفى السيد فقد وصل لديه التفكير الليبرالى إلى ذروته وإليه يعود الفضل فى دفع الحركة الوطنية المصرية نحو الديمقراطية بمعناها العلمى والعلمانى ، كما سادت فى الغرب فى أوائل القرن العشرين ، وفى العشرينات والثلاثينات لمعت أسماء كتاب موهوبين تبنوا بشكل أو بآخر الدعوة إلى الديمقراطية مثل أحمد أمين وعباس العقاد وتوفيق الحكيم وإبراهيم المازنى وطه حسين . . وعاصر هؤلاء جميعًا التجربة الديمقراطية الليبرالية الأولى التى شهدتها مصر عقب ثورة ١٩١٩ .

لقد حاول هؤلاء الرجال العظام طوال مايقرب من مائة عام فيما بين عشرينات القرن التاسع عشر ، وعشرينات القرن الحالى أن ينقلوا للثقافة المصرية ، وللفكر السياسى المصرى ، قيم وأفكار الليبرالية والتنوير الأوروبى ، وفى القلب منها قيم وأفكار الديمقراطية كما أينعت فى أوروبا فى ذلك الحين ، وحاولوا بذلك أن يزرعوا فى عشرات من السنين «شتلة» نبت عريق عمره مئات من السنين ، تعود أصوله إلى الفلسفة السياسية اليونانية ، والتنظيم القانونى لحريات المواطن فى الحضارة الرومانية ، وتقاليد الكنيسة الكاثوليكية ، وتقاليد عصر النهضة ، ثم تجسد فى أعمال وإسهامات مونتسكيو وفولتير وهيوم وآدم سميث وجون ستيوارت ميل ، ثم فى قيم وأفكار الثورة الفرنسية وكتابات لوك وهوبز وروسو .

لقد حاول رواد الفكر التنويرى والليبرالى المصرى أن ينقلوا خلاصة هذه الأفكار إلى التربة المصرية ، وحققوا بالفعل بعض الانتصار على الصعيد السياسى عندما وجد فى السلطة بعض الذين استهلموا تلك الأفكار ، ولكن البركان الذى ثار فى منتصف العشرينات حين نشر كتابًا «فى الشعر الجاهلى» لطه حسين و«الإسلام وأصول الحكم» لعلى عبدالرازق ، كشف مدى هشاشة الطبقة التنويرية الليبرالية الرقيقة التى كانت موجودة على سطح الفكر والحياة العامة لمصر ، ومدى التناقض الكامن فى حقيقة أن الرأى العام ورأى «الغالبية» من الشعب ، التى يفترض أن يكون النظام الديمقراطى معبرًا عنها ، هى نفسها الرافضة للفكر الليبرالى التنويرى ، الذى يرتبط وجودًا وعدمًا بالديمقراطية كما عرفها الغرب فى ذلك الحين .

لقد اصطدمت هذه الأفكار بقوى الفكر التقليدى المستندة إلى رأى عام كاسح يعضدها ، ورأى التقليديون والمتزمتون فى تلك الأفكار تعبيرًا عن مؤامرات الغرب المسيحى ضد الإسلام ، وفى حين أخذ الأزهر يعانى من الجمود والبعد عن القضايا الاجتماعية والسياسية التى تهم جماهير الناس ، برزت حركة الإخوان المسلمين ، لتزاوج بين الطابع المحافظ الرافض للتجديد السياسى والفكرى وبين النشاط الحركى المتحمس وقدم هؤلاء أنفسهم كبديل لحكم الساسة العلمانيين ، رافضين لنمط الحكم الأوروبى المستورد ، مؤكدين على أن القرآن يتيح قيام مدينة فاضلة إسلامية ، ليس على أساس الإثبات العقلى ، وإنما على أساس العقيدة .

غير أن هذا الرفض للنبت الفكرى الديمقراطى ـ الليبرالى لم يأت فقط من جانب التربة الإسلامية التقليدية التى ظلت سائدة فى المجتمع المصرى ، وإنما أسهم فى تغذيته أيضًا تيارات فكرية ـ سياسية «علمانية» أخرى ، ظهرت سواء فى الثلاثينات والأربعينات ـ قبل ثورة يوليو ، أو بعدها ، لقد لعبت هذه التيارات ـ فى التحليل الأخير ـ دورًا شديد السلبية فيما يتعلق بنمو وتطور الفكر الديمقراطى ـ الليبرالى المصرى ، فلا هى ازدهرت وانتصرت ، ولا هى تركت الفكر الديمقراطى الليبرالى ينمو فى مساره الطبيعى ، وبذلك فإن جهدها لطمس وتشويه الفكر الديمقراطى الليبرالى إنما صب فى النهاية لمصلحة التيار الأصلى ، فى الحياة الثقافية المصرية ، أى التيار الإسلامى المحافظ! ولسنا هنا فى حاجة إلى التذكير بالجهد الماركسى المكثف لبيان الطابع الطبقى ـ البرجوازى المرفوض للديمقراطية الليبرالية ، وما تنطوى عليه من اجحاف بحقوق الطبقات العاملة لمصلحة الطبقات المستغلة المسيطرة ، ولسنا أيضًا فى حاجة إلى الجهد الدءوب الذى بذله الناصريون «أثناء وبعد عبدالناصر» لبيان ما انطوت عليه «الديمقراطية المزيفة» من تزييف لإرادة الشعب ، لمصلحة أعداء الشعب ، وطرح أفكار ديمقراطية قوى الشعب العاملة! حقا ، لقد عمل الاتجاهان «الماركسى ، والاشتراكى الناصرى» على تغذية اتجاهات فكرية تنويرية فى بعض الميادين الثقافية والاجتماعية ، ولكن اعتماد هذه التوجهات على فكر سياسى شمولى ، لا ديمقراطى ولا ليبرالى ، حد بشدة من فاعلية هذه التوجهات ، وجعلها ـ لدى غالبية الرأى العام ـ تعبيرًا عن توجهات حكومية أو سلطوية أو أجنبية ، أكثر منها تلبية لحاجات مجتمعية أصيلة!

والآن ، وبعد أكثر من عقدين على المحاولة المتجددة لإحياء النظام الديمقراطى الليبرالى فى مصر منذ منتصف السبعينات ليس بمقدور أحد أن ينكر أن القيم والأفكار المرتبطة بالضرورة به ، لاتزال ذات طابع نخبوى غريب عن ثقافة وتوجهات قطاعات واسعة من الشعب ، بمختلف طبقاته الدنيا ، والوسطى ، والعليا ، وأن تفاوت ذلك من طبقة لأخرى .

الديموقراطية والتراث السياسى المصرى

تفترض الديمقراطية الليبرالية من الناحية السياسية ، ليس فقط نموًا فى «المؤسسية» وإنما أيضًا امكانية حدوث توازن فى القوة بين مؤسسات الدولة والمجتمع ، ولكن التراث السياسى المصرى ، الذى يعود إلى أيام الفراعنة ، يعبر عن نموذج معاكس تمامًا . وربما يبدو غريبًا ، أن نرجع بتفسير الأوضاع السياسية فى مصر آلاف السنين إلى الوراء ، ولكن الحقيقة البسيطة التى بررت ظهور السلطة المركزية القوية منذ ذلك التاريخ السحيق ، لاتزال قائمة حتى الآن ، أى حقيقة وطبيعة علاقة المصريين بنهر النيل ، وما يترتب عليها من تنظيم للدولة والمجتمع ، ولسنا هنا فى حاجة إلى تكرار مقولات «ماركس» عن النسق الأسيوى للإنتاج ، أو «ويتفوجيل» عن الاستبداد الشرقى ، أو عديد من العلماء الآخرين عن النسق النهرى أو الهيدروليكى ، والمهم ، هو التأكيد على ما ترتب على هذا الواقع الجغرافى - الاجتماعى من تكوين مؤسسى يختلف نوعيًا عن تكوين المجتمعات الغربية التى اعتمدت الزراعة فيها على الأمطار ، ولقد رأى ماركس فى عدم وجود ملكية فردية للأرض مفتاحًا للمسألة الشرقية كلها . . ففى كل هذه البلاد كان الرى الصناعى هو الشرط الأول للزراعة وهذا أمر لايمكن أن تقوم به إلا الجماعة المنظمة ، وخاصة الحكومة المركزية .

وهكذا ، ومنذ القدم ، تطابقت فى مصر - كما قال بارسونز - حدود الدولة مع حدود المجتمع ، ولكن الأهم من ذلك ، هو أن السلطة المركزية أصبحت سلطة وحدانية لاتقبل التجزؤ أو اللامركزية ، وكانت دائمًا قوية مسيطرة ، وفى الفترات القصيرة التى ضعفت فيها تلك السلطة المركزية «خلال حكم أسرة الإمبراطورية الوسطى فى مصر الفرعونية ، وخلال الحكم العثمانى فى القرن الثامن عشر» ساءت أحوال المجتمع ، وانتشر الإضطراب والكساد والخراب والمجاعات ، ولم يكن غريبًا - فى هذا السياق - أن الشعب المصرى الذى اتسم بالتدين الشديد منذ

ماضيه السحيق ، عرف مفهوم «الملك ـ الإله» أو «الفرعون ـ الإله» ، وكما خلص إلى ذلك سعد الدين إبراهيم ، فإن كل من حاول أن يحكم مصر من خارجها قبل المسيحية والإسلام ، إنما كان يحاول أن يتأله كفرعون . هذا ما حاوله بعض ملوك الهكسوس ، وما حاوله قمبيز ملك الفرس ، والإسكندر الأكبر ، ويوليوس قيصر . . وبعد الإسلام ، حاول الحكام دائماً أن يكونوا خلفاء مؤمنين صالحين . . وما استمر الحكم العثمانى لمصر طيلة مايزيد على ثلاثة قرون إلا باستخدام الخلافة بكل ماتحمله من رموز الإسلام ، حتى نابليون بونابرت أدعى اعتناقه الإسلام فى أول منشور وزعه على المصريين .

إن هذه القيمة المحورية للحاكم الفرد فى التاريخ السياسى المصرى ، وتجسيده للدولة ، ربما تفسر حقيقة أن نهضة مصر وإنكسارها فى أغلب مراحل تاريخها ، إنما ارتبطت «بالحاكم» بشكل مباشر ، فارتفعت بانجازاته ، وهوت باخفاقاته ، ومالت وفق تفضيلاته وأولوياته ، وهل يمكن هنا ـ إذا اقتصرنا على العصر الحديث ـ أن نغفل مافعله محمد على عندما نقل مصر ، فى ثلاثة عقود من بلد غارق فى التخلف بكل أبعاده ، إلى أكبر قوة صناعية عسكرية فى إقليمنا ، وامتدت فتوحاته إلى السودان ، وحدود الأناضول مرورًا بالجزيرة العربية وفلسطين وسوريا وجبل لبنان ، إلى حد أرغم القوى الأوروبية أن تتحالف لكسر طموحاته ، وتقليم أظافره؟ والأمر نفسه ينطبق على ما فعله الخديوى إسماعيل وجمال عبدالناصر ، وألم يغير أنور السادات ـ فى ثلاث سنوات فقط ـ توجهات مصر الداخلية والخارجية من النقيض إلى النقيض : من الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادى ، ومن الحزب الواحد إلى التعدد الحزبى ، ومن الحرب ضد إسرائيل إلى السلام معها؟

إن هذا الثقل الشديد والاستثناء للحاكم الذى تتجسد فيه «الدولة» فى مصر لايوازيه إلا الضعف الشديد لكل ما عداه من مؤسسات ، خاصة مايمكن أن نعتبره من مؤسسات «المجتمع المدنى» ، وبعبارة أخرى فإن الظاهرتين : قوة الحاكم المجسدة لسلطة الدولة ـ من ناحية ـ وضعف المؤسسات التى يفترض أن تقوم بين الحاكم والمحكومين ـ من ناحية أخرى ـ تبدوان متكاملتين ، فى التاريخ الاجتماعى والسياسى لمصر ، وتعودان إلى نفس الأسباب الجغرافية والاجتماعية ، وترتبطان بنفس الثقافة السياسية .

ولقد كانت تلك فى مقدمة الظواهر التى سعى باحثو الشئون المصرية إلى فهمها وتفسيرها ، فى إطار تفسير ضعف أو عدم وجود جماعات منظمة على أساس نوعى أو «جماعات كوربوراتيه» فى التاريخ الإسلامى بشكل عام ، وقد طرح الباحث الأمريكى «مور» ـ فى تنقيبه عن التقاليد العربية ـ الإسلامية التى منعت ظهور أيديولوجية «عملية» كعنصر ضرورى لإيجاد قوة تنظيمية فى العالم العربى المعاصر ـ فكرة أن العالم الإسلامى لم يشهد تنظيم مايشبه «الكنيسة الرسمية» ولم تتوافر بالتالى ـ الشروط ، سواء الأيديولوجية أو التنظيمية لاصلاحات من الطراز الغربى ، فالإسلام لم يكن مستهدفًا من أى جماعة ثورية متشددة تنظم ضده وتستوعب مهاراته التنظيمية ، مثلما فعل البيوريتان ، واليعاقبة ، ثم البلاشفة ، فى العالم المسيحى ، والقوة الوحيدة التى استهدفت بهذا النشاط جادت متأخرة كثيرًا فى صورة الوجود الاستعمارى الغربى ، وفى مصر ، كما فى معظم بلاد الشرق العربى كان ذلك «الهدف» أكثر غموضًا وإبهامًا ، وذا عمر أقصر ، وذا وجود سياسى وإدارى بالأساس .

وقد اعتمد الباحث الأمريكى «سبرنجبورج» على تلك المقولة لدى «مور» لتفسير ضعف التنظيمات «الكوربوراتية» فى مواجهة الدولة . وفقط ، عندما كانت الحكومة المركزية تتعرض للتمزق بفعل مؤثرات داخلية ، أو تتعرض للضعف بسبب عوامل خارجية ، كانت تتكون تنظيمات من الأهالى المصريين المحليين ، قادرة على المشاركة فى اختيار الحاكم ، أو فى التأثير على سياسات الحكومة ، ولكن هذه الفرص كانت نادرة ، وعلى سبيل المثال فإن الفترة من أوائل القرن التاسع عشر بين جلاء قوات نابليون وبين تولى محمد على سلطته ، كانت ـ بسبب ضعف وتشتت المماليك ـ فترة استطاع فيها «العلماء» ممارسة أقصى صور نفوذهم السياسى ، وحتى فى ذلك الحين ، فإنهم فشلوا فى الحصول على تنازلات مهمة من الحاكم .

ولقد لجأ كل من «مور» و«سبرنجبورج» إلى ما كتبه «جابرييل بير» عن نظام الطوائف فى العصر الوسطى ، وفى مصر على وجه الخصوص ، لإثبات أن مصر لم تعرف كيانات كوربوراتية بالمعنى الدقيق ، فلم يقم لدى «بير» الدليل على أن الطوائف التى عرفها المجتمع المصرى فى العصور الوسطى ، كانت تزيد على مجرد

تجمعات من الناس حددتها السلطات بتلك الكيفية لأداء بعض النواحى الإجرائية ، واختارت «شيخًا» للمساعدة على تنفيذ تلك الإجراءات ، وهكذا ، وفى حين أن التنظيم الكنسى وغياب مركزية بيروقراطية قوية فى أوروبا أسهما فى تشكيل جماعات كوربوراتية قوية ، فإن غياب نظير لهذا التنظيم الكنسى ، ووجود دولة وراثية قوية حال دون تشكيل تلك الجماعات فى مصر ، ولقد دار تاريخ التنظيمات التى وجدت «سواء كانت ذات مهام علمانية وأبرزها الطوائف الحرفية أو مهام دينية ، وأبرزها الجماعات والطرق الصوفية» حول التقرب من السلطة ، وفى فترات إزدهار تلك التنظيمات فإن أقصى ما كان يمكنها أن تطمح إليه هو أن تتحكم فى اختيار قادتها ، وحتى فى تلك الحالة ، فإن دور العلماء ومشايخ الطرق ومشايخ الطوائف لم يكن هو بالأساس كمتحدثين باسم مصالح جماعاتهم ، ولكن كان هدف العلماء والمشايخ هو العمل كوسطاء بين أتباعهم وبين الفئات الحاكمة .

ومع أن الإجراءات التحديثية التى اتخذها محمد على لم تتجه إلى تحطيم الطوائف ، فإن هذا لم يعن تحولها إلى منظمات «كوربوراتية» قوية ، وذلك نتيجة افتقاد النموذج الكوربوراتى المؤسسى المناظر ، ونتيجة لزيادة قوة بيروقراطية الدولة التى خلقها محمد على ، فى هذا الإطار فقط ، بدأت تعرف مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر الجمعيات التى أسهم فى تكوينها انتشار التعليم ، وظهور روح الرغبة فى تغيير الأوضاع الاجتماعية ، والشكوك التى تكونت إزاء الأجانب وبرزت فى هذا الإطار بعض الجمعيات السرية التى قامت فى الأزهر ، والجمعية الماسونية «خاصة فى أثناء وجود جمال الدين الأفغانى» وجمعية مصر الفتاة التى تكونت فى الإسكندرية ، ثم الجمعية السرية لضباط الجيش التى أسسها فى عام ١٨٧٦ تقريبًا على الروبى ، ثم انضم إليها أحمد عرابى وتزعمها فيما بعد ، وكان قيام الحزب الوطنى الذى تزعمه عرابى وأعلن قيامه فى نوفمبر ١٨٧٩ نتيجة اتصال تنظيم ضباط الجيش ، وما عرف باسم جمعية حلوان فى ذلك الحين .

والواقع أن مصر لم تعدم المفكرين الذين أدركوا أهمية وجود الجماعات والاتحادات ودلالتها ، وفى النصف الأول من هذا القرن عرفت مصر بالفعل عديدًا من التجمعات النشطة فى شكل جمعيات ومؤتمرات وتعاونيات ونقابات عمالية ، ولكن ظلت فعاليتها محدودة .

وورثت ثورة يوليو ١٩٥٢ سمة الضعف المؤسسى تلك ، ولم تؤد عمليات التحديث التى قادتها - فى الواقع - إلى تغيير تلك السمة ، وتوصل الباحث الأمريكى «مور» فى دراسته عن الجمعيات والاتحادات الطوعية وتطورها فى إطار «النظام السلطوى» فى مصر الناصرية إلى نتيجة مهمة مؤداها أن عدد الاتحادات والجمعيات الطوعية قد تناقص فى تلك الفترة ، وأن ما كان موجودًا منها اتسم - مع استثناءات قليلة - بضعف التنظيم ، وبسرعة نشوئها وزوالها ، كذلك فإن النقابات العمالية والمهنية ، وتعاونيات الفلاحين ، وتنظيمات رجال الأعمال ، اتسمت بالضعف وغلبة الطابع البيروقراطى عليها .

وإذا كان الباب قد فتح واسعًا أمام الباحثين المصريين - منذ منتصف السبعينيات - لدراسة المؤسسات السياسية والاجتماعية فى مصر ، ومدى قوتها التنظيمية أو المؤسسية ، فإنهم توصلوا إلى نفس النتيجة التى سبق أن توصل إليها الباحثون الأجانب ، أى «الضعف المؤسسى» ، ولقد شددت أغلب تلك الدراسات على دور القوانين واللوائح المقيدة لعمل تلك المؤسسات ، ولكن هذا لاينفى العوامل الثقافية والاجتماعية الأكثر رسوخًا وتأثيرًا ، فى تلك السمة السلبية والمعوقة لأى تطور ديمقراطى حقيقى أى «ضعف الروح المؤسسية»!

الديمقراطية والقوة الاقتصادية للدولة

إذا كان ترسيخ وازدهار النظام الديمقراطى - الليبرالى يرتبط بتحجيم القوة الاقتصادية للدولة ، وازدهار النشاط الاقتصادى الخاص ، وتعدد مراكزه ، فإن هذا الشرط لايزال حتى الآن بعيد التحقيق فى الحالة المصرية ، ولسنا هنا فى حاجة إلى العودة إلى التاريخ المصرى القديم أيضًا للتدليل على القوة الاقتصادية «للدولة» فى مصر ، وسيطرتها على أهم مفاتيحه ، أو إلى التذكير بأن «محمد على» قد أعاد نفس ذلك النمط للسيطرة الاقتصادية للدولة فى مصر الحديثة ، غير أن ماهو أهم من ذلك أن طبقة كبار الملاك التى أسهم فى تكوينها ، والتى دعمتها سياسات الملكية الزراعية بتشجيع بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد تحطمت فعليًا على أيدى الإصلاح الزراعى ، ثم بالتأميمات فى الحقبة الناصرية .

وفى واقع الأمر ، فإن ثورة يوليو لم يَسترد فقط الميراث القديم للقوة الاقتصادية للدولة فى مصر ، ولكنها أضافت أيضًا مصدرين لدعم تلك القوة ، وهى :

أولاً : الحضور العسكرى فى الحياة العامة فى مصر ، حيث كان الجيش هو مصدر وسند التغيير السياسى عشية الثورة .

ثانيًا : المذهب الاشتراكى الذى برر سيطرة الدولة على جميع فروع الاقتصاد القومى .

والنقطة المهمة هنا أن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ أدى إلى الفصل - بين عشية وضحاها - بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية فى مصر ، فبعد ذلك اليوم «ولفترة لن تطول كثيرًا» استمرت القوة الاقتصادية فى يد كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين فى التجارة والصناعة والمال أما القوة الساسية ، فقد انتقلت بعدها إلى رجال الجيش من أبناء الطبقة المتوسطة ، وطوال عقد تال من الزمان فإن جوهر التحرك السياسى لنخبة يوليو كان هو إعادة الجمع بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية لكى تحكم سيطرتها على الدولة والمجتمع فى مصر .

فإذا كان هذا الجمع قد تم من خلال الاصلاح الزراعى ، ثم عمليات التمصير والتأميم ، فإن تلك الحقيقة نفسها سرعان ما أخذت تفرز طبقة برجوازية بيروقراطية سيطرت على القطاع العام وإدارته باسم الدولة ، فضلاً عن سيطرتها على القطاع التعاونى فى الزراعة وفى الحرف .

لقد حظيت هذه الطبقة - خاصة بعد ١٩٦١ - بمزايا مالية وعينية ظاهرة وخفية أخذت تستفحل وتتوالد بما مكن الكثير من فئاتها من تكوين ثروات طائلة ومصالح خاصة متشابكة .

وكان من الطبيعى أن تكون تلك الطبقة فى مقدمة القوى الرافضة لتقليص القطاع العام وتحجيم الدور الاقتصادى للدولة بما يوجده ذلك من أساس - لا مفر منه - لبناء ديمقراطية حقيقية ، ولكن مقاومة أبناء هذه الطبقة لتقليص القطاع العام أخذت تخفت وتضعف بمقدار قدرتهم على التحول نحو العمل الحر خاصة تلك العناصر منها التى أفلحت فى تكوين ثرواتها الخاصة الكبيرة ، وهى نفس القصة

التى تمت بأشكال وإيقاعات مختلفة فى جميع صور التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية فى الاتحاد السوفييتى السابق وبلاد شرق أوروبا .

ومع أن هذا التحول الاقتصادى من الاقتصاد الاشتراكى المتمحور حول الدولة ، والقائم على التخطيط المركزى والأوامر الإدارية إلى الاقتصاد الحر القائم على الملكية الخاصة وآليات السوق ، والمنافسة تكتنفه كثير من الصعوبات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . . إلا أنه يظل ـ فى التحليل الأخير ـ مطلبًا لا مفر منه لتشكيل البنية الأساسية للديمقراطية الليبرالية ، والخبرة من حولنا تؤكد حقيقة بسيطة وهى أن من الممكن قيام اقتصاد حر وتنافسى فى ظل نظام مستبد ديكتاتورى سياسيًا ـ ولو إلى حين ، ولكن من المستحيل إقامة ديمقراطية ليبرالية بالمعنى الحقيقى فى ظل سيطرة الدولة على الاقتصاد وغلبة الملكية العامة والقطاع العام ، وإلى أن يتغير هذا الوضع الأخير جذريًا ، تظل الديمقراطية المنشودة فى مصر أملاً محاصرًا ومهددًا باستمرار .

تزامن المعارك وتعثر الديمقراطية

لا يرتبط تعثر الديمقراطية فى بلادنا بضعف شروطها الفكرية والسياسية والاقتصادية ذات الأصول التاريخية البعيدة فقط ، وإنما أيضًا بحقيقة أن السعى إلى تحقيقها تداخل واختلط بشدة مع عديد من «المعارك» والقضايا الأخرى ، على نحو يذكرنا بفكرة التزامن بين أزمات التنمية السياسية فى البلاد المتخلفة مقارنة بتوالى هذه الأزمات فى البلاد المتقدمة .

فالسعى نحو الديمقراطية فى مصر ـ الذى بدأت ملامحه الأولى منذ بدايات القرن التاسع عشر ، والذى اتخذ شكلاً مؤسسيًا محددًا منذ مابعد الحرب العالمية الأولى ـ تزامن مع قضايا أخرى لم تترك لقضية الديمقراطية فرصتها لتصل إلى مداها ، والمعركة التى خاضتها النخبة المصرية الطامحة لتحقيق الديمقراطية كانت معركة مزدوجة ، فهى من ناحية معركة ضد الحكم الفردى والسلطوى ، وهى من ناحية أخرى معركة ضد القيم والأفكار التقليدية المنافية للديمقراطية والسائدة لدى الجماهير الشعبية ، غير أن الميدان لم يكن خاليًا أبدًا أمام النخبة المصرية للتفرغ لتلك المعركة المزدوجة ، فمنذ ١٨٨٢ واحتلال البريطانيين لمصر تشابكت المعركة

من أجل الديمقراطية مع المعركة من أجل الاستقلال ، وبدا ذلك فى أوضح صوره بعدما أنهت بريطانيا حمايتها على مصر عام ١٩٢٢ ، وتصاعدت الحركة من أجل تحقيق الاستقلال الكامل ، وإذا كان عام ١٩٥٦ قد شهد وضع النهاية الأخيرة لمعركة مصر الطويلة مع بريطانيا من أجل الاستقلال ، فقد كان نفسه هو العام الذى شهد تصاعد الصراع المصرى ـ الإسرائيلى والذى استمر لعشرين عامًا تالية! ومنذ عام ١٩٦٧ بالذات ما كان لصوت أن يعلو فى مصر فوق صوت المعركة ، سواء كان ذلك الصوت للمطالبة بالديمقراطية أم بغيرها .

والواقع أن السمة الأساسية للأوضاع السياسية فى مصر فى «الحقبة الليبرالية» بين ١٩٢٣ و١٩٥٢ كانت هى التأزم المستمر أو عدم الاستقرار السياسى ، ومع أن ذلك ارتبط بأسباب عديدة ، إلا أن المؤكد أن الدور البريطانى كان حاسمًا ، ليس فقط لأن قضية «الجلاء» عن مصر والكفاح من أجل تقليص النفوذ الانجليزى كانت حاضرة باستمرار على رأس جدول أعمال جميع الحكومات المصرية ، وإنما أيضًا لعدم احترام البريطانيين لقواعد الممارسة الديمقراطية ، فالاستقلال الذى حصلت عليه مصر كان استقلالاً شكليًا ، كما أن وجود القوات الانجليزية فى مصر والتحفظات الأربعة التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أعطت لبريطانيا ثقلاً شديدًا فى أمور مصر الداخلية .

وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ استمر ذلك التدخل البريطانى بعدة أشكال بدءاً من التلويح المباشر بالقوة المسلحة ، وحتى توجيه إنذارات سياسية تتضمن التهديد بعزل الملك ، وطلب إقالة وزارة وتعيين أخرى ، أن التداخل بين قضيتى «الديمقراطية» و«الاستقلال» لم يكن أبدًا فى صالح بناء الديمقراطية ، ونموها فى مسارها الطبيعى ، فالسعى من أجل الاستقلال يتطلب توحيد قوى الأمة كلها وراء هدف واحد ، ومن خلال تنظيم واحد يتجاوز جميع الخلافات السياسية والعقائدية ، فى حين أن الديمقراطية تنطوى ـ بحكم الضرورة ـ على تعدد القوى الفاعلة على المسرح السياسى ، وصراعها السلمى من أجل تحقيق الصالح العام ، غير أن غلبة هدف الاستقلال أدى إلى بروز «الوفد» ليس كحزب بين أحزاب متنافسة ، بينها حد أدنى من التكافؤ ، وإنما كجبهة عريضة تجمع جميع عناصر

الأمة المصرية ، ولذلك لم يكن غريبًا أن نظر قادة الوفد ـ الذين كان يفترض أنهم قادة ديمقراطيون ـ إلى المعارضين لهم ، ليس كمنافسين سياسيين لهم حق الوجود المشروع على المسرح السياسى ، وإنما كمجموعات هزيلة ابتعدت عن الإجماع الوطنى ، مما انطوى على عدم احترام لقواعد الممارسة الديمقراطية .

من ناحية ثانية ، يستلزم بناء الديمقراطية وجود قادة قادرين على المساومة وعلى الوصول إلى الحلول الوسط ، فى حين أن تحقيق هدف الاستقلال يستلزم ـ على الأقل فى بعض المراحل ـ وجود قادة قادرين على الحسم وقيادة الرفض الشعبى ضد القيود الأجنبية ، وبداهة ، فإن المزاج الشعبى العام الأكثر استعدادًا لتأييد القادة الوطنيين الأكثر تشددًا فى مواجهة الاحتلال الأجنبى ، لايكون مستعدًا لتأييد القادة الوطنيين المعتدلين ، الذين ينسحب اعتدالهم على رؤيتهم للعلاقة مع الاحتلال الأجنبى ، وهذا الوضع أدى بالضرورة إلى افتقاد عديد من القادة السياسيين الأكفاء والمحنكين للتأييد الشعبى الضرورى ، لا لشىء إلا لاعتدالهم ، وميلهم للتعامل التدريجى مع المحتل الأجنبى ، والذين رأوا فى بناء الديمقراطية وترسيخها خطوة ربما تكون أكثر أولوية من تحقيق الجلاء الكامل لقوات الاحتلال البريطانى ، ولذلك حدث فى كثير من الأحيان انفصال واضح بين قوى «التنوير» والقوى «الشعبية» فافتقدت الأولى التأييد الشعبى ، وافتقدت الثانية التوجه التنويرى الواضح الذى يستلزمه التطوير الديمقراطى .

أما بعد ١٩٥٢ وإلى جانب استمرار المعارك الخارجية «ضد بريطانيا أولاً ، ثم إسرائيل ومؤيديها ثانيًا» ، فإن البحث عن أقصر السبل لتحقيق النهضة الاقتصادية ، وكذلك السعى للعدالة الاجتماعية طغى على البحث عن الديمقراطية حتى وإن كان هدف «بناء ديمقراطية سليمة» هو أحد المبادىء الستة المعلنة لثورة يوليو منذ يومها الأول .

فى هذا السياق ، ألغت ثورة يوليو التعدد الحزبى عام ١٩٥٣ ، واستعاضت عنه بالتنظيم السياسى الواحد الفضفاض ذى السمة «الشعبوية» ، الممثل للأمة كلها ، واستخدم هذا التنظيم جهاز الدولة لدعم انصاره ، سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة ، غير أن ماهو أكثر أهمية للتحليل هنا هو أن رفع أهداف وطنية عليا أكثر

جاذبية للجماهير الشعبية جعل الغالبية الساحقة من تلك الجماهير ، بل وقطاعات كبيرة من النخبة ، لاترى فى الديمقراطية بمعناها الليبرالى مطلبًا ملحًا ، أو أولوية متقدمة ، وذلك يعنى أن اختفاء الديمقراطية فى الحقبة الناصرية لم يحدث فقط لأن النخبة الحاكمة لم تكن ترغب فيها ، وإنما أيضًا لأن الطبقات المحكومة لم تضغط من أجلها ، فى ظل الحديث المحموم عن أولويات العدالة الاجتماعية وحرية الخبز على الحريات السياسية ، وفى غياب أية مؤسسات فاعلة للمجتمع المدنى .

ولاشك أن الانجازات التى تحققت على صعيد «التنمية الاقتصادية» و«العدالة الاجتماعية» بما فى ذلك الرعاية الصحية المجانية أو الرخيصة ، والتعليم المجانى ، والتكلفة المخفضة للإسكان وضمان العمل للخريجين ، وتوفير قنوات كثيرة للترفيه وقضاء أوقات الفراغ ، وإشباع طموحات الطبقة الوسطى المتصاعدة فى السلع الاستهلاكية الرخيصة مثل الثلاجات ومواقد البوتاجاز والسخانات والتليفونات ، بل وحتى سيارات الركوب ، كلها كانت أسباب للتغاضى عن «الحقوق السياسية» بصرف النظر عن التكلفة الفادحة المؤجلة لتلك الانجازات والتى أخذت تدفعها الأجيال اللاحقة ، وعلى أية حال ، فإن هزيمة ١٩٦٧ حسمت كما أشرنا أولويات النظام السياسى والمجتمع كله لصالح «إزالة آثار العدوان» ، ومع انتصار أكتوبر ١٩٧٣ كان هو نقطة البداية لبناء الرئيس السادات لشرعيته السياسية التى كانت الديمقراطية أحد أعمدتها المعلنة ، فإن أولوية بناء تلك الديمقراطية سرعان ما تراجعت .

وبعد إلغاء التعدد الحزبى فى نوفمبر ١٩٧٦ بأقل من شهرين نشبت مظاهرات ١٥ يناير ١٩٧٧ ، وفى نوفمبر من نفس العام قام السادات برحلة إلى إسرائيل مفتتحًا التحول التاريخى الكبير فى تاريخ الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، وبدأت ـ فى الوقت نفسه ـ مرحلة من الجدال والتوتر الواسع فى مصر والعالم العربى ، توارت فى صخبه قضية الديمقراطية .

ولقد كان من المنطقى أن يتصور الكثيرون أن قضية بناء الديمقراطية الليبرالية «جنبا إلى جنب مع توفير أساسها الموضوعى أى التحرير الاقتصادى» بدأت تأخذ فى مصر الأولوية المتقدمة على ما عداها منذ بدايات الثمانينات ، ربما بشكل يفوق

أى فترة سابقة منذ عشرينات هذا القرن ، ومع ذلك يظل من المشروع أن يتساءل المرء : أليس غريبًا ، وملفتًا للنظر ، أنه فى نفس اللحظة التى بدأت فيها تتوارى الهموم والمشاكل الخارجية «خاصة بعد انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء عام ١٩٨٢ وبدء عملية السلام الشاملة» ، بدأت ظاهرة «الإرهاب السياسى» ونشاط جماعات العنف الدينى ـ الإسلامى المتطرفة؟ بما ولدته من آثار وتداعيات تؤثر على قضية بناء الديمقراطية ، أكثر من أى شىء آخر؟

هل يمكن «استزراع» الديمقراطية؟

القول بأن الديمقراطية نبت غريب على التربة المصرية : ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا . . لا يصادر إمكانية استنباتها فى تلك التربة ، وهذا هو ماحاولت النخبة المصرية أن تفعله ، على امتداد مايزيد على قرن من الزمان : منذ أواخر القرن الماضى وحتى الحرب العالمية الأولى ، ثم بعد الحرب العالمية الأولى وطوال ماسمى بالحقبة الليبرالية فيما بين ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ ثم تعرضت للانكماش والتشوش لمايقرب من ثلاثة عقود ابتداءً من أوائل الخمسينات ، ثم عادت المحاولة الراهنة الممتدة من أواخر السبعينات حتى اليوم!

غير أن حصيلة تلك المحاولات من النجاح تبدو حتى الآن ضئيلة بالمقارنة مع بلاد أخرى فى العالم الثالث تجمعنا بها ظروف متشابهة ، وإذا كانت الهند هى المثال الذى يقفز إلى الذهن فإن هناك أمثلة أخرى معاصرة يمكن أن نرصدها بسهولة ، ولكن يظل من الضرورى للغاية أن نحذر بشدة من التعميم بهذا الشأن ، فهناك خصوصية إسلامية ، وخصوصية عربية ، وخصوصية وطنية أو محلية بشأن حالتنا موضوع الدراسة .

وفى إطار الخصوصية المصرية ، فإن محاولة النخبة زرع الديمقراطية فى التربة الوطنية كعمل واع وعمدى ومقصود ، تعثرت لأسباب عديدة ربما يندرج معظمها تحت بند تشريح النخبة المصرية وتطورها التاريخى فى إطار مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى ككل .

فالنخبة المصرية «الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية» أفتقدت التراكم الضرورى للخبرة وللنضج بسبب عدد من الظروف الداخلية والخارجية ، ومع ذلك فلاشك أن

أقرب وأخطر لحظات «الانقطاع» فى مسار النخبة المصرية ، كان هو الانقطاع الذى أحدثته ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وربما يمكن القول إن الثورة قتلت النخبة الاقتصادية من خلال عمليات التأميم والمصادرة الواسعة ، وقتلت النخبة السياسية بإلغاء الأحزاب السياسية ، ثم حجمت وحصرت النخبة الثقافية فى حدود معينة لا تتعداها . . وعندما ثارت المشكلات والتوترات مع تلك الأخيرة ، كان يتم تصويرها على أنها أزمة «مثقفين» ، لا أزمة سلطة أو دولة!

والنخبة المصرية أفتقدت الحد الأدنى من التجانس الفكرى والأيديولوجى عمومًا ، وبشأن قضية الديمقراطية على وجه الخصوص ، فبسبب الأصول الاجتماعية المتفاوتة ، والمنابع الثقافية المختلفة والتأثيرات الثقافية الخارجية الكاسحة تشتت فكر النخبة ـ إلى الحد الذى أفقدها الحد الأدنى من الاجماع ـ حول ماهية الديمقراطية ومتطلباتها .

وفى حين ظلت عناصر قليلة متناثرة متمسكة بالخط الديمقراطى ـ الليبرالى فإن العناصر الأغلب والأعلى صوتًا اتجهت إما إلى الفكر اليسارى أو القومى أو الإسلامى ، وارتبط الجميع بنماذج ملهمة من الخارج تفاوتت بين أوروبا وأمريكا الديمقراطية ، وروسيا الشيوعية ، وتركيا الخلافة الإسلامية ، وحتى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية! ولم يكن من الممكن أن تتفاعل كل هذه التوجهات والتيارات بشكل صحى فى سياق ديمقراطى رحب ، لأنها لم تتفق أصلاً على هوية وجدوى ومشروعية تلك الديمقراطية نفسها ، ففى حين رفضها البعض باسم التقاليد والممارسات الإسلامية التى تغنى عنها فإن البعض الآخر استبدل بها أفكار الديمقراطية الشعبية ، أو الشعبوية .

وقد انعكس هذا كله على النخبة الحاكمة نفسها ، فمنذ منتصف القرن ، فرضت تلك النخبة المفهوم الشعبوى للديمقراطية وتأثرت فى الستينيات بالمفاهيم الماركسية والتحيزات «القومية» ، وعندما بدأت ترفع ـ منذ أواخر السبعينيات ـ شعارات الديمقراطية الغربية واجهت ـ بشكل غير مسبوق ـ التحدى «الإسلامى» فظلت الغلبة لتوجه بيروقراطى لاسياسى!

وأخيرًا ، وبالتداخل مع ذلك كله كان من الطبيعى أن فقدت النخبة المصرية

القدرة على تحديد أولويات «المتطلبات» الديمقراطية حقًا . . لقد وعت نخبة يوليو خطورة الأساس «الاقتصادى» للديمقراطية وضرورة تحرير رغيف الخبز للفلاح المصرى وللمواطن المصرى قبل الحديث عن حقه فى التصويت ، ولكنها للأسف استبدلت بالإقطاعى والرأسمالى الذى استأصلته ، جهاز الدولة نفسه وبيروقراطيته الغاشمة ، الذى تتضاءل بجانبه سطوة أى إقطاعى أو رأسمالى!

ومنذ أواخر السبعينيات ، حتى الآن ، وفى مواجهة المنهج «البيروقراطى» للديمقراطية ، لايبدو أن غالبية النخبة المصرية تدرك فعلاً أولويات بناء ديمقراطية ليبرالية حقيقية : بالتحرير الاقتصادى ، وبناء المؤسسات والتنوير الفكرى .

وإلى أن تتمكن النخبة المصرية من لم شتاتها وحسم أمرها ، والاتفاق على الحد الأدنى من المتطلبات والآليات يثور السؤال : هل سوف تمهلنا الظروف ، فى الداخل والخارج ، وهل سوف تنتظرنا القوى المتربصة . . أم أن الأمر قد قضى ، وأننا ـ فى الواقع ـ نلعب فى الوقت الضائع؟

الفصل السادس

فى مراجعة النظام السياسى

النظام الحزبى فى مصر وأزمة الفعالية *

التعدد الحزبى ليس فضيلة فى ذاته ، إنما هو «شكل» يتخذه النظام السياسى ، وقد ينطوى مجرد وجود هذا الشكل على مزايا ، لايمكن إنكارها ، ولكن «وجود» التعدد الحزبى شىء ، و«فعاليته» شىء آخر تمامًا ، وبعبارة محددة ، فإن فعالية النظام الحزبى معناها قدرته على تطوير أداء النظام السياسى ككل بما يمكن من الوفاء بالمهام الملقاة على عاتقه : بدءاً من حماية الأمن القومى للدولة وإدارة علاقتها الخارجية ، ومرورًا بتسيير الاقتصاد القومى والمواءمة بين الموارد والاحتياجات ، وحتى إتاحة أفضل الفرص لتلبية المطالب الاجتماعية والثقافية للمواطنين ، بما فى ذلك توفير العمل وخدمات الإسكان والتعليم والصحة . . إلخ ، وما لم يسهم التعدد الحزبى فى تحقيق ذلك على نحو أكثر كفاءة وفاعلية ، فإنه لن يعدو أن يكون مجرد إطار للمشاحنات السياسية العقيمة ، بل وربما لصرف الأنظار عن المشكلات والقضايا الحقيقية .

وفى واقع الأمر ، فإن كل نظام سياسى يسعى - نظريًا على الأقل - إلى تحسين أدائه وتطوير قدرته على القيام بوظائفه ، خاصة من خلال آليات معينة ، فى مقدمتها : إفراز وتقديم الكوادر والقيادات الجديدة - وتطوير أو ترشيد السياسات العامة - وتوفير الإحساس العام بالمشاركة وتحمل المسئولية بين المواطنين ، وبطبيعة الحال ، فإن النظم السياسة تسعى لتوفير هذه الآليات كل وفق طبيعته الخاصة : فالنظام القائم على الحزب الواحد - كما فى الاتحاد السوفييتى والصين وغيرهما من البلاد الشيوعية السابقة - يوفر تلك الآليات من خلال الحزب ذاته : ففى الحزب ، تشكل الكوادر والقيادات الجديدة وتصعد إلى أعلى ، وفى الحزب - ومن خلال مايسمى بالمركزية الديمقراطية - يفترض الجمع بين إمكانية النقد لسياسات الحزب وتطويرها وبين الحفاظ على الانضباط الداخلى ، ومن خلال الشبكة الحزبية الواسعة يتم إشراك ملايين المواطنين فى الحياة العامة ، وتعميق الاحساس بالانتماء لديهم ، بل إن النظم التى لاتعرف الأحزاب أصلا كثيرًا ما تنجح هى أيضًا فى توفير آليات لتحسين أداء النظام السياسى ، وتطوير قدراته .

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ١٣ مايو ١٩٨٨ .

على أنه يفترض أن النظم القائمة على التعدد الحزبى تكون أكثر قدرة على تطوير آدائها وتحسين قدراتها والتغلب - أولاً بأول - على مايظهر فيها من نواحى الضعف أو القصور ، ونجاحها - بالتالى فى تسيير شئون المجتمع والدولة ، وذلك هو - على الأقل - ما توحى به خبرة نظم التعدد الحزبى فى العالم المتقدم ، ففى بلدان ذلك العالم «فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان . .» يفرز النظام الحزبى أفضل الكوادر من خلال عملية التنافس الانتخابى بين الأحزاب ، ويسهم - من خلال البدائل التى تطرحها الأحزاب أمام الرأى العام - فى ترشيد السياسات العامة ، ومراقبة تنفيذها ، كما أن الأحزاب المختلفة تعبىء المواطنين لتحقيق الأهداف القومية بما تتيحه لهم من فرص حقيقية للمشاركة ، وبما توفره من إحساس بالانتماء والمسئولية .

التجربة المصرية

السؤال الذى نطرحه هنا : هل أسهم التعدد الحزبى القائم حاليًا فى مصر فى تطوير أداء النظام السياسى ، وتحسين قدراته ، خاصة فى مواجهة المشكلات المتفاقمة فى جميع الميادين؟ وهل يمكن أن يعزى التقدم الذى حدث فى حل بعض المشكلات إلى فعالية النظام الحزبى التعددى؟

إن أحدًا لن يجادل فيما يتيحه التعدد الحزبى فى مصر ، من فرص طيبة لتعبر القوى السياسية فى المجتمع عن نفسها ومصالحها ، بشكل منظم ومشروع ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما أن أجيالاً جديدة من شباب مصر تتعرف الآن من خلال الصحافة الحزبية والممارسات البرلمانية ، والأنشطة الجماهيرية . . على فكرة التعددية السياسية كحقيقية أصيلة فى الحياة السياسية ، ولكن . . هل يغنى كل ذلك عن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التى تعانى منها مصر الآن؟ وهل سوف يظل المواطن المصرى سعيداً بحريته فى التعبير ، وقانعًا بقراءة المقالات النارية فى صحف المعارضة ، والتعرف على آرائها المختلفة . . مع استمرار مشاكله مع البطالة والإسكان والتعليم . . إلخ؟

ذلك هو الامتحان الحقيقى للنظام الحزبى بل للنظام السياسى برمته ، وفى مواجهة هذا الامتحان لاتبدو ممارسات النظام الحزبى حتى الآن مشجعة كثيرًا :

فليس بمقدور أحد أن يدعى أن النظام الحزبى التعددى فى مصر أفلح فى تقديم عدد من الكوادر والقيادات الموهوبة الجديدة إلى حلبة العمل السياسى ، ولايزال

تجنيد الكوادر السياسية واختيار القيادات التنفيذية ، يعتمد على معايير متباينة وغير واضحة ، ففى الحزب الحاكم «تهبط» القيادات على الحزب من جهاز الدولة أكثر مما تتكون فى ظروف العمل الحزبى ، ولكن الأهم من ذلك أن الكوادر التى تنشأ فى داخل الحزب ، تؤول فى النهاية إلى مجموعات من الأشخاص التى تتزاحم لتقديم نفسها لقيادات الدولة ، أكثر مما تمارس عملاً حزبيًا حقيقيًا ، وهو ما يؤدى ـ فى نفس الوقت ـ إلى نفور ـ أو ابتعاد كثير من العناصر القادرة والمتميزة ، ولا يبدو أن الوضع فى أحزاب المعارضة أفضل منه فى الحزب الحاكم ، فوجود شخصيات «تاريخية» على رأسها وسيادة نمط القيادة «الأبوية» ، وتفشى الشللية والعلاقات الشخصية والعائلية . . لا تزال أسباب قوية تحول دون ظهور كوادر سياسية جديدة ، وهكذا فى حين تذخر مصر بالعقول والكفاءات المتميزة فى جميع المجالات ، فإن ذلك لا ينعكس على نمط القيادات والكوادر السائدة فيها .

من ناحية ثانية ، يصعب التدليل على أن النظام الحزبى التعددى حمل معه نمطًا من السياسات العامة أكثر فعالية مما عرفته مصر قبل ذلك ، سواء من حيث وضع السياسات أو تنفيذها ، وفى واقع الأمر ، فإن الكثير من أوجه النقد التى توجهها أحزاب المعارضة للسياسات العامة لا تصب فى اتجاه تحسينها أو تطويرها ، بل يجرى التعامل مع ذلك النقد وكأنه مجرد «تنفيس» عن السخط والغضب ، فضلاً عن أنه يصعب القول إن أحزاب المعارضة تمتلك دائما سياسات عامة متكاملة بديلة ، كذلك فإن الأوضاع الدستورية والفعلية الحالية للنظام السياسى فى مصر لا تعرف آليات يمكن بمقتضاها بسهولة تغيير أو إقالة الوزراء أو المسئولين التنفيذيين بسبب ضعف الأداء ، حتى من خلال السلطة التشريعية ، ونتيجة لذلك ، فإن أخطاء المسئولين لا تظهر ـ عادة ـ إلا بعد تركهم لمواقعهم الرسمية! وبعد أن تكون السياسات الخاطئة قد نفذت بالفعل .

ومن ناحية ثالثة ، فإن عجز النظام الحزبى عن بلورة اجماع قومى عام حول المشكلات والقضايا الأساسية ، جعل من الأسهل على النظام السياسى التعامل مع كثير من المشكلات بروح الحفاظ على الأوضاع القائمة ، وتفضيل الحلول المؤقتة والسهلة على الحلول الدائمة الأكثر صعوبة ، بل إن كثيرًا من المسائل أو القضايا ذات الطابع «الفنى» مثل استخدام الطاقة النووية ، وجدوى إنشاء الصوب الزراعية ، والآثار المختلفة للسد العالى ، وترميم الآثار القديمة ، ونقص مياه النيل . . إلخ ، كلها قضايا جرى «تسييسها» بسرعة ، بحيث أصبحت محلاً للمساجلات الحزبية ،

وغابت النظرة الموضوعية السليمة عن الرأى العام ، وعرضت هذه المسائل وكأنها مجال للآراء والتفضيلات السياسية والأيديولوجية ، بدون توفير قاعدة «المعلومات» الأساسية التى يفترض أن تسبق أى أحكام عنها .

وبعبارة واحدة ، فإن النظام الحزبى فى مصر يفتقد الآليات والقنوات التى تضخ نتاج عمله ونشاطه فى شرايين النظام السياسى ، وتمده بالقوة والكفاية .

نظام ضعيف

لماذا إذن يتسم النظام الحزبى فى مصر بذلك الضعف أو حتى انعدام الفاعلية؟ إننا لايمكن أن ننكر أن الأحزاب نفسها أصبحت ـ كمؤسسات سياسية ـ أقوى مما كانت عليه لحظة إنشائها ، وليس ممكنًا أيضاً إنكار أن النظام الحزبى فى مجمله أصبح أكثر تعبيرًا عن واقع القوى السياسية فى الساحة المصرية خاصة بعد انتخابات إبريل ١٩٨٧ وهى انتخابات تسابقت فيها جميع تلك القوى ، بما فيها القوى المحجوبة عن الشرعية وحصلت المعارضة على مايقرب من مائة مقعد فى البرلمان .

أى أننا ـ بعبارة أخرى ـ نجد أحزابًا أكثر قوة ، وأكثر تجذرًا فى الحياة السياسية ، ولكن «النظام» الحزبى» ككل لايزال فاقدًا الفعالية .

هنا ، يمكن القول إن جوهر المشكلة يكمن فى طبيعة «العلاقة» بين طرفى النظام الحزبى ، أى : الحزب الحاكم من ناحية ، وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى ، فالحزب الوطنى ـ وريث الاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى وهيئة التحرير ، مرورًا بحزب مصر ـ يحتكر الحكم ، وأحزاب المعارضة ، وريثة الوفد القديم ومصر الفتاة والإخوان المسلمين والماركسيين ، تحتكر المعارضة ، مثل أسلافها أيضًا! ومع طول هذا الاحتكار للحكم ، وللمعارضة ، وبدون أى فرصة لتداول حقيقى للسلطة أصبحنا إزاء أحزاب تعارض للمعارضة وأيضًا إزاء حزب يحكم للحكم .

فى ضوء هذه الحقيقة ، يبدو سلوك الطرفين مفهومًا : فأحزاب المعارضة التى تعلم علم اليقين أنها لن تشارك فى السلطة يومًا ما ، تتطرف فى انتقاداتها ، وترفع أكثر الشعارات تبسيطًا ومثالية . وهى فى هذا السياق لاتقدم كوادر جديدة ، ولا تطرح دائمًا سياسات أو برامج مدروسة ، كما أنها تسرف فى تسييس مالا ينبغى تسييسه من القضايا القومية . وفى المقابل فإن الحزب الوطنى الذى يتصرف على أساس أنه مرتبط بالسلطة السياسية وجودًا وعدماً ، يسرف فى تجاهل آراء المعارضة ويخضع اختيار كوادره لمعايير لا ترتبط

بالضرورة بالكفاية السياسية أو الفنية ، طالما لاتتعرض لتحد ما من جانب المعارضة ، كما أنه يضع سياساته وينفذها على أساس الإبقاء على الأوضاع القائمة وتجنب المغامرة بتغييرات جذرية . وبعبارة أخرى فإننا نصبح إزاء نظام حزبى تسير فيه آليات الحكم فى وآليات المعارضة فى وادٍ آخر ولا يلتقيان ! ومثل أى كائن حى ، فإن افتقاد النظام الحزبى للقدرة على التصحيح والتقويم ، يعنى افتقاده للمناعة وتركه نهبا للأمراض والأورام تستشرى فيه ، حتى ولو كان المظهر الخارجى خداعًا وبراقًا!

ولايخفى ما ينطوى عليه هذا الوضع من مخاطر على النظام السياسى كله ، فالنتيجة الوحيدة لذلك «العقم» للنظام الحزبى ، ولانعدام فعاليته ، هو تكلس النظام السياسى ، وضعف قدرته باستمرار على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقه :

فقدرة النظام السياسى على استقطاب أو تفريخ الكوادر والكفايات السياسية تتقلص بسرعة ، وتصبح الساحة مفتوحة فقط أمام متوسطى المواهب والموظفين الذين يرتبطون بالبقاء فى مناصبهم قبل أى شىء آخر .

وقدرة النظام السياسى على طرح وتنفيذ سياسات عامة رشيدة وفعالة تظل مرهونة فقط برؤية وإرادة المسئولين الحكوميين ، طالما أن الرؤى الناقدة أو المصححة الآتية من أحزاب المعارضة - سواء من داخل البرلمان أو من خارجه - تظل محدودة فى تأثيرها أو فعاليتها .

وقدرة النظام السياسى على اقتحام المشكلات من جذورها ، يحد منها الحرص الشديد على «الاستقرار» وإبقاء الأوضاع القائمة ، حتى ولو كان ذلك أمرًا وخيم العواقب على المدى الطويل .

تصحيح الاختلال

ولكن . . هل يعنى ذلك أن النظام الحزبى التعددى عديم الجدوى ، وأن وجوده - بالتالى - مثل عدمه؟ إن العكس تمامًا هو الصحيح . . وإذا كان هناك تسليم بالقول الشائع : «إن علاج عيوب الديمقراطية هو بالمزيد من الديمقراطية» فإن ذلك ينطبق بالذات على النظام الحزبى ، والممارسات الحزبية ، فضعف فاعلية النظام الحزبى ليس حله هو تجاهل هذا النظام أو التخلى عنه ، ولكن حله الوحيد هو تحويل النظام الحزبى إلى نظام قوى وفعال ، والشرط الأساسى لتقوية النظام الحزبى فى مصر وتحقيق فعاليته هو تصحيح الاختلال فى العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة . وكما

سبقت الإشارة : فإن جوهر ذلك الاختلال هو احتكار الحزب الوطنى للحكم ، فى حين تظل الأحزاب الأخرى حبيسة موقعها فى المعارضة بدون أمل حقيقى للمشاركة فى الحكم ، ولا يعنيى تصحيح هذا الاختلال إعطاء أحزاب الأقلية فرصة متكافئة لحزب الاغلبية ، ولكنه يعنى تحديدًا أن يكون مناط قوة أى حزب هو بالأساس الجمهور الانتخابى له ، والمشكلة هى أن أحزاب المعارضة تدخل الانتخابات وتمارس السياسة وليس لها رصيد سوى قدرتها كأحزاب على تعبئة وحشد جماهيرها .

أما حزب «الحكومة» فإن رصيده بالأساس هو أنه يحكم بالفعل . . أى أن التنافس السياسى يتم فعليًا بين أحزاب المعارضة ـ من جهة والحكومة ـ من جهة أخرى ، وهى منافسة لايمكن أن تكون متكافئة .

هنا ، فإن تصحيح الاختلال فى العلاقة بين أطراف النظام الحزبى معناه أن يتم التنافس بين أحزاب وأحزاب ، وليس بين أحزاب وحكومة ، ولاشك أن هناك أساليب كثيرة لتحقيق هذا الهدف مثل الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطنى ، والحد من نفوذ السلطة التنفيذية فى الانتخابات وتوسيع دور السلطة القضائية فيها ، والفصل بين إمكانيات الحزب الحاكم وإمكانيات الدولة . . إلخ ، وهى كلها خطوات تؤدى إلى دعم الحزب الوطنى كحزب له هويته المستقلة ، وفى تلك الحالة يكون الحزب الوطنى هو الحزب الذى يحكم لأنه حاصل على الأغلبية ، وليس هو الحزب الذى يحصل على الأغلبية لأنه يحكم ، أى تصبح ـ بعبارة أخرى ـ إزاء حكومة الحزب لا حزب الحكومة .

فى هذه الحالة فقط يمكننا أن نتصور نظامًا حزبيًا تعدديًا تنافسيًا أكثر قوة أو أكثر فاعلية ، أكثر قدرة على تحسين آداء النظام السياسى وتطوير قدراته ، ومن خلال هذا النظام التعددى التنافسى يمكن أن تبرز قيادات سياسية خلاقة جديدة ، وأن تتم عمليات مراجعة وتنقيح فعلية للسياسات العامة أولا بأول ، كما يمكن للنظام الحزبى أن يبلور اجماعًا عامًا حول الحل الجذرى للمشاكل والأزمات . . أيا كانت تكاليفها الصعبة .

تلك ضرورات لامفر منها لتطوير النظام السياسى الراهن فى مصر ، وقد يقع جانب من مسئولية تحقيقها على عاتق أحزاب المعارضة ، ولكن المسئولية تقع بالأساس على الحزب الحاكم ، وهى مهمة يحسن أن تأتى من داخل النظام ، قبل أن تحدث بدائل أخرى لايعلم مداها إلا الله .

صحوة المجتمع المدنى فى مصر*

فى مواجهة المشكلات العديدة التى تعانيها مصر الآن يبدو أن إحدى القضايا الخلافية «الكامنة» فيما بين النخبة السياسية المصرية بل وبين المثقفين المصريين أيضًا إنما تدور حول دور كل من «الدولة» و«المجتمع» فى حل تلك المشكلات. وليس من الصعب على المراقب لوجهات النظر المتصارعة، أن يلمس انقسامًا بين فريقين: الأول يرى أن الحل الأمثل لابد أن ينبع من «الدولة» باعتبارها المسئول الأول والأخير ليس فقط عن وضع الحلول والتخطيط لها وإنما أيضًا تنفيذها، أما الفريق الثانى فيرى أملاً فى حفز طاقات كامنة كبيرة فى المجتمع يمكنها أن تضطلع بدور فعال فى حل تلك المشكلات بل ويرى آفاقًا رحبة لتلك المبادرات الاجتماعية.

والمفارقة اللافتة هنا أن كلا الفريقين يدين «الدولة» بوضعها الراهن ويسلم بالأسباب العديد التى تكبل قدرتها على إنجاز حلول جذرية للمشاكل، ولكن الفريق الأول - مع ذلك - يعلق كل آماله ومشروعاته على الدولة، أى أنه - فى واقع الأمر - يؤجل حلول تلك المشكلات إلى حين ظهور «دولة» بالمواصفات التى يريدها، أما الفريق الثانى فيبدو أكثر واقعية ومع تسليمه بضرورة وجود دولة قوية وفاعلة إلا أنه لايقنع بانتظار ميلادها السعيد، بل هو يراهن على ما يذخر به المجتمع من إمكانات وطاقات يمكن الاعتماد عليها، بل هو يرى فى تلك الحركة المجتمعية زخمًا يمكن أن يشد الدولة ويسهم فى تغييرها.

على أن هذا الخلاف حول دور الدولة والمجتمع ليس مجرد خلاف نظرى منبت الصلة بالواقع المصرى المعاصر بل هو - على العكس - يرتبط بتطور العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر فى العقود القليلة الماضية، وفى واقع الأمر فإن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتغيرات التى طرأت على كليهما فى مصر منذ ١٩٥٢ تبدو فى مقدمة المسائل التى يمكن دراستها بشكل مقارن بين فترات الحكم المتوالية لكل من الرئيس عبدالناصر، والرئيس السادات، ثم الرئيس مبارك.

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٨ إبريل ١٩٨٨.

ففى ظل حكم جمال عبدالناصر تمددت الدولة فى مصر ، وألقت بظلها على كل مجالات الحياة : من الاقتصاد والسياسة إلى الحياة الاجتماعية والثقافية ، وإذا كانت هناك كلمة واحدة تلخص الوضع المتميز الذى اتخذته الدولة إزاء المجتمع فهى كلمة «الاحتكار» ففى السياسة اتخذ الاحتكار صورة رفض التعدد الحزبى وإنشاء التنظيم السياسى الواحد من أعلى أى من جانب الدولة وفى الاقتصاد وبعد قرارات التأميم الكبرى كانت الدولة تحتكر قطاعات اقتصادية بكاملها وقمعت المبادرة الخاصة باستثناء مجالات محدودة بل إن الدولة أيضًا احتكرت الثقافة والفنون وتحكمت ـ من خلال وسائل الإعلام والأجهزة البيروقراطية ـ فيما يقرؤه المواطن وما يسمعه وما يشاهده وإذا كانت لهذا الوضع منجزات إيجابية «خاصة فى حينها» يصعب إنكارها فقد انطوى أيضًا على آثار سلبية لاشك فيها على الفرد والمجتمع .

على أن الوضع أخذ يختلف كثيرًا فى ظل حكم أنور السادات ، وامتدادًا لتغيرات بدأت إرهاصاتها منذ أواخر الستينيات وفى ظل نفس التشريعات الموروثة عن الستينيات أخذت قبضة الدولة تتراخى شيئًا فشيئًا عن عديد من المتغيرات فى عالم السياسة والاقتصاد والثقافة ، فالتنظيم السياسى الواحد أخلى مكانه تدريجيًا للتعدد الحزبى والاحتكار الاقتصادى للدولة فى مجالات عديدة أخذ يتلاشى لمصلحة القطاع الخاص الذى أخذ يغزو ـ سواء بموافقة الدولة أو بدونها ـ مختلف المجالات والتزام الدولة بتعيين الخريجين وتقديم السلع والخدمات المدعمة أو المجانية أخذ يتقلص واحتكار الدولة للثقافة والفنون أخذ يتهاوى بسرعة أمام غزوات ثقافية وفنية من الخارج ومن قوى عديدة فى المجتمع أخذت تزاحم الدولة فى جذب أذان المواطنين وعيونهم .

أسباب التراجع

فإذا كان التساؤل البدهى الذى يثور هنا : لماذا بدأ حدوث هذا التراجع فى الدولة فى مصر؟ فإن الإجابة ليست بسيطة وربما كانت أهم أركان تلك الإجابة : أن ذلك التراجع لدور الدولة لم يكن ظاهرة «مصرية» فقط ولكنه ـ فى الحقيقة ـ ظاهرة عامة عرفها عديد من بلدان العالم الثالث التى مرت بظروف مشابهة فى نفس الفترة الزمنية ، ويعنى ذلك أن هذا التراجع جاء نتاجًا منطقيًا لطبيعة التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى عرفته تلك البلاد فى أعقاب استقلالها فضلاً عن التأثيرات الكاسحة التى تعرضت لها ، فالتنظيم السياسى الواحد لم يعد قادرًا على استيعاب القوى السياسية والاجتماعية المتعددة التى نمت فى المرحلة السابقة

والمصاعب التى واجهتها المشروعات العامة سواء بسبب تداعيات نموذج التنمية الذى ساد أو بسبب الأعباء الباهظة التى وقعت على عاتق الدولة «وزاد منها بقوة أعباء الحروب بالنسبة لمصر» أتاحت الفرصة لغزو القطاع الخاص خاصة مع تدفق أموال بلاد النفط «فى حالة مصر أيضًا» وهذه الأثقال التى حملتها الدولة أثرت تدريجيًا على قدرتها على تقديم السلع والخدمات أو توفير العمل للمواطنين ، والاحتكار الثقافى للدولة تهاوى أمام منجزات التطور العلمى والتكنولوجى فى مجال الاتصال وأجهزة التسجيل والفيديو والتليفزيون ، وتعرضت أقصى القرى والنجوع لتأثيرات أفلام الفيديو الأمريكية والأوروبية واليابانية والهندية مثلما انفردت بها كاسيتات المطربين والفنانين المحليين البعيدين عن سطوة الدولة ورقابتها .

هناك إذن أسباب موضوعية داخلية وخارجية تفسر بداية هذا التراجع فى دور الدولة فى مصر ، ولكن يظل هناك مكان لتساؤل هام : ما أثر طبيعة وتوجهات «رئاسة الدولة» فى مصر على هذا التطور؟ إن مشروعية هذا السؤال تنبع من حقيقة الدور الأساسى الذى يحتله «رأس الدولة» فى مصر منذ تاريخها القديم وحتى تاريخها الحديث والمعاصر .

وعند هذه النقطة يمكن القول بأن جمال عبدالناصر كان يؤازر بكل قوة فكرة الدولة القوية المهيمنة على المجتمع والمسئولة عن الفرد وفى المقابل فإن أنور السادات وبالرغم من أنه بادر بفتح الأبواب لانطلاق بعض القوى الاجتماعية فى الميادين السياسية والاقتصادية «بالتعدد الحزبى والانفتاح الاقتصادى» إلا أنه أيضًا ظل متمسكًا بفكرة سيطرة الدولة وهيمنتها خاصة كما تتجسد فى شخص «الرئيس» ووصف الرئيس السادات لنفسه بأنه «رب العائلة» أو «آخر الفراعنة» يثير التأمل فى تلك المسائل كلها .

تحولات عميقة

على أن الوضع أخذ يختلف بوضوح فى عصر حسنى مبارك وعلى وجه التحديد فإن قوة «المجتمع» فى مصر فى مواجهة «الدولة» أخذت تتعاظم منذ بداية الثمانينيات وتولى الرئيس مبارك للسلطة على نحو يختلف عن الستينيات ويتجاوز معدلات السبعينيات ، ويمكن القول بأن هناك إرهاصات لنمو ما تعرفه أدبيات العلوم السياسية ، والاجتماعية بـ«المجتمع المدنى» أى المجتمع وقد أضحى منظمًا فى منظمات ومؤسسات مدنية تسهم فى الحد من هيمنة الدولة ، وهناك أكثر من مؤشر على ذلك :

فعلى الصعيد السياسى تصاعدت قدرة القوى السياسية المختلفة على التعبير السياسى عن نفسها من خلال أحزاب المعارضة وهنا علينا أن نلاحظ أنه بالرغم من إعلان قيام الأحزاب فى نوفمبر عام ١٩٧٦ إلا أن ازدهار التعدد الحزبى الحقيقى فى ظل الرئيس السادات لم يتعد ثلاثة أشهر بين نوفمبر ١٩٧٦ ومظاهرات يناير ١٩٧٧ .

وبعد ذلك يصعب اعتبار الفترة بين يناير ١٩٧٧ و١٩٨١ فترة تعددية حزبية مستقرة بسبب ما شهدته تلك الفترة من توترات ، خاصة مع زيارة الرئيس السادات للقدس وما تلاها من تطورات وبوفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ ، وتولى الرئيس مبارك للحكم ومع استمرارالظروف الموضوعية التى استوجبت أن يكون التعدد الحزبى أكثر استقرارًا . والنقطة الهامة هنا أن وجود العديد من القيود التشريعية والواقعية لم يمنع تبلور القوى السياسية التى امتلكت قدرة حقيقية على المبادرة والفعل السياسى ، وما حدث فى مصر فى فترة مبارك الأولى وخاصة كما تجسد فى انتخابات ١٩٨٧ شاهد قوى على ذلك بحيث يمكننا القول باطمئنان بأن وزن وفاعلية الأحزاب السياسية فى مصر وموقعها من النظام السياسى فى عام ١٩٨٨ كان أقوى وأكثر تجذرًا فى المجتمع بما لايقاس به الوضع فى نهاية السبعينيات .

وعلى الصعيد الاقتصادى فإن قوة المجتمع فى مواجهة الدولة اتخذت بالأساس شكل المبادرات الفردية الخاصة ولم يكن ذلك فقط فى شكل «مشروعات استثمارية» تقليدية فى مجالات كثيرة وإنما كان أيضا فى أشكال أخرى كان أبرزها على الإطلاق «شركات توظيف الأموال» وبصرف النظر عن أية أحكام «قيمية» أو «فنية» حول تلك الشركات علينا أن نعترف بأنها جاءت فى ظرف عجزت فيه أجهزة الدولة ونظامها المصرفى عن استيعاب مليارات الدولارات التى تدفقت على مصر من جراء العمل فى بلاد النفط خاصة لدى صغار المدخرين .

ومن ناحية أخرى ليس مصادفة أن الغالبية الساحقة من رءوس الأموال الخاصة التى استثمرت فى مصر فى السنوات الأخيرة إنما هى رءوس أموال «مصرية» قبل أن تكون عربية أو أجنبية وفى جميع الحالات يلمح المرء إقداما لدى قطاعات رأسمالية مصرية متزايدة للاستثمار والانتاج على نحو يختلف جذريًا عن الأوضاع التى وجدت قبل عدة عقود .

وعلى صعيد التنظيم الاجتماعى بشكل عام تبدو واحدة من أكثر صور المقارنة دلالة ففيما يتعلق بالنقابات المهنية والعمالية مثلاً حرصت الدولة الناصرية على

احتواء هذه النقابات وعلى إحكام السيطرة عليها خاصة من خلال التنظيم السياسى الواحد ، وبرزت أمثلة عديدة لقيادات نقابية مهنية وعمالية كان رصيدها الأساسى هو رضاء الدولة عنها ، ولاشك أيضًا أن هذه الرؤية لدور النقابات والاتحادات ولنوعية قياداتها تفسر إلى حد بعيد التوتر الذى ساد بين الرئيس السادات وبين أكثر من تنظيم نقابى فى عهده ، ولكن الصورة أخذت تختلف منذ أوائل الثمانينات فازدهر عديد من النقابات والاتحادات سواء من حيث أعدادها أو من حيث حيويتها وزيادة فاعليتها وتمتعها بدرجات أكبر من الحرية فى اختيار قياداتها وصياغة سياساتها كما تكونت نوعيات جديدة وفاعلة من الجمعيات مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ، وشهد المجتمع المصرى فى المدن والأرياف حركة نشيطة لإنشاء جمعيات أهلية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والإسكان والعلاج والتعليم والأنشطة الثقافية العامة ، ولم يكن غريبًا فى هذا السياق أيضا أن القوى التى استفادت من هذا المناخ الجديد كانت هى القوى الأكثر وعيًا بمصالحها والأوفر نشاطًا لتحقيق أهدافها .

الوضع الراهن

وكما سبقت الإشارة فإن ذلك الزخم الذى تتسم به حركة «المجتمع» بقواه الحية الصاعدة فى مواجهة هيمنة الدولة ليس فقط ظاهرة مصرية ومع ذلك يظل من الصحيح أنها ظاهرة ترتبط ـ فى مصر الثمانينيات ـ بحكم الرئيس مبارك ، ولم يكن مصادفة أن مصر مبارك لم تعرف وثائق مثل «الميثاق» أو «ورقة أكتوبر» تحدد للمجتمع توجهًا أيديولوجيًا أو فكريًا ما ولم تصك وصفًا لرئيس الجمهورية باعتباره زعيمًا أو/ ربًا للعائلة على أن هذه الحقيقة لاتنفى أن هناك قوى كثيرة فى الحكم وفى المعارضة وسواء بشكل مقصود أو غير مقصود إنما تقاوم هذه الصحوة لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر :

فمن الناحية الأولى ودفاعًا عن مصالح مكتسبة أو استنادًا إلى نظرة أمنية ضيقة لمفهوم «الاستقرار السياسى» تنظر عناصر كثيرة على رأس بيروقراطية الدولة والنظام السياسى بشك وريبة إلى عواقب إطلاق حركة مؤسسات المجتمع المدنى سواء أكانت أحزابًا ، أم كانت نقابات واتحادات وجمعيات ، وهى لاتكف عن وضع القيود والعوائق التشريعية والتنظيمية والأمنية التى تؤول فى النهاية لتقييد حركتها وشل فعاليتها .

ومن ناحية ثانية يمكن القول بأن كثيرًا من قوى «المعارضة» خاصة تلك التى يشدها الحنين إلى ذكريات الستينيات والتى تجعل قضيتها الأولى هى الدفاع المطلق عن القطاع العام والتخويف من القطاع الخاص والتى ترفع بقوة الشعارات عن «عدم المساس» بالدعم وعن حقوق التعليم المجانى والعلاج المجانى ـ بصرف النظر عن الواقع الأليم لتلك «الحقوق» . . إلخ ، تسعى ـ فى واقع الأمر ـ إلى تأكيد هيمنة الدولة «أو على وجه التحديد بيروقراطية الدولة بمختلف أشكالها» متجاهلة حقيقة الاختلاف الكبير بين دولة «الستينيات» ودولة «الثمانينيات» ولكن تأمل الأوضاع الراهنة فى مصر ومشكلاتها العديدة : بدءاً من مشكلات البطالة والطاقة والغذاء وتلوث البيئة «التى تتخذ الآن أبعادًا غير مسبوقة» إلى المشكلات المزمنة فى مجالات الإسكان والتعليم والمواصلات . . إلخ ، إنما يقودنا إلى الاعتقاد بأنه من العبث الاستمرار فى «مناشدة» الدولة ، والإتكال عليها فقط لحل كل تلك المشاكل ، فالدولة المصرية الآن مرهقة بأعبائها الجسيمة ومثقلة بجهازها البيروقراطى المترهل ومكبلة بكوادر ضعيفة ولن نبالغ إذا قلنا إن الأمل فى إحداث نهضة حقيقية ربما لن يكون إلا بإحياء مؤسسات «المجتمع المدنى» وتنظيماته الحرة .

إن هذا يعنى ـ على الصعيد السياسى ـ أن تعمل كل القوى السياسية على توسيع نطاق المشاركة السياسية ، خاصة من خلال الأحزاب سواء القائمة أو التى يمكن أن تقوم بما يؤدى إلى تكوين كتلة سياسية مدنية كبرى ترعى الديمقراطية وتقدر على الدفاع عنها ، ويعنى ـ على الصعيد الاقتصادى ـ انتزاع الشروط المواتية لإطلاق المبادرة الفردية وتذليل العقبات كافة أمام استثمار كل ما يمكن استثماره من أموال متاحة وإيجاد طبقة رأسمالية منتجة : قوية ومتماسكة وعلى الصعيد الاجتماعى لابد من الاستمرار فى تقوية النقابات وتنمية الوعى لدى ملايين العاملين بما يمكن أن تسهم به النقابات والاتحادات فى حل مشاكلهم وابتكار مخارج جديدة لها وكذلك تشجيع العمل الطوعى من خلال الجمعيات الأهلية : وأخيرًا فإن الإصرار على وجود مناخ ثقافى متفتح تتاح الفرصة فيه لازدهار كل الأفكار وتتقلص فيه صور الإرهاب الفكرى والجمود العقائدى هو فقط ما يسمح بانطلاق مؤسسات المجتمع المدنى والإسهام فى إقالة مصر من عثرتها .

الفصل السابع

ثـــورة

الاستقرار السياسى ومستقبل النظام الديمقراطى *

إحدى الخصائص الأساسية للنظام السياسى الراهن فى مصر هى حرصه الشديد على تحقيق «الاستقرار» . ولا يخلو خطاب لقيادات الدولة من التأكيد على الاستقرار وأهميته وضرورته . كما أن المبادئ الثلاثة التى أعلنها كمحاور أساسية لبرنامجه السياسى العام ، هى «الديمقراطية» ، و«التنمية» و«الاستقرار» . وفى واقع الأمر ، فإن النظام المصرى لا يحرص فقط على تحقيق الاستقرار مثل أى نظام آخر ، ولكنه يكاد يرفع الاستقرار إلى مرتبة القيمة العليا فى الحياة السياسية .

ولا شك أن «الاستقرار» فضيلة يسعى كل نظام سياسى إلى أن يتصف بها . كما أن الزعيم السياسى الناجح هو عادة الزعيم الذى يفلح فى تحقيق الاستقرار فى بلده . وأهم وأبسط معانى الاستقرار هو انعدام أو ندرة العنف والاضطراب فى المجتمع ، فالنظام السياسى المستقر هو ذلك النظام الذى لا يعانى مظاهر مثل الانقلابات ، ومحاولات الاغتيال ، وأعمال الاحتجاج الجماهيرى مثل المظاهرات والاضرابات والاعتصامات . . . إلخ . ومع ذلك ، فإن هناك مظاهر أخرى للاستقرار السياسى مثل استقرار المؤسسات السياسية ، واستقرار السياسات العامة ، والاستقرار التشريعى . . . إلخ . والاستقرار السياسى قد يكون مطلوبًا لذاته ، ولكنه أيضًا شرط ضرورى للازدهار الاقتصادى والاجتماعى ، وعنصر لقوة الدولة فى مواجهة العالم الخارجى .

فى ضوء ذلك ، ليس من الصعب على المراقب أن يفهم الأسباب الأولية لحرص النظام المصرى الراهن على تأكيد الاستقرار : فالرئيس مبارك تولى السلطة فى أعقاب فترة من انعدام الاستقرار السياسى ، بلغت ذروتها باغتيال رئيس الدولة نفسه . والنظام الاقتصادى المستند على الانفتاح وتشجيع الاستثمار الخاص –

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٨٨ .

المصرى والعربى والأجنبى - يستلزم أول ما يستلزم وجود درجة عالية من الاستقرار السياسى . وقدرة مصر على الصمود فى وجه التحديات الإقليمية والعالمية تتوقف على استقرار أوضاعها الداخلية بمختلف أبعادها .

على أن الظاهرة التى أخذت تتكون ملامحها فى مصر الآن هى أن الحرص الشديد على «الاستقرار» أدى فى أحيان كثيرة إلى وجود «شكل» الاستقرار أو «مظاهره» دون مضمونه ، أو إلى أن يكون الحفاظ على قيمة الاستقرار قد تم مقابل التضحية بقيم سياسية أخرى أكثر حيوية وديمومة .

إن الاستقرار السياسى . . من وجهة نظر النظام السياسى فى مصر - يقصد به أساسًا ثلاثة أمور :

الأمر الأول : انتفاء العنف السياسى ، وعدم حدوث مظاهر للاحتجاج الجماهيرى الصريح مثل الاضرابات والاعتصامات والمظاهرات . . . إلخ .

الأمر الثانى : عدم الإكثار من تغيير كبار المسئولين الحكوميين (خاصة الوزراء) والحرص على بقائهم فى مناصبهم لمدد طويلة .

الأمر الثالث : عدم المغامرة بإحداث التغييرات التشريعية الكبيرة ، إلا بعد دراسة وفحص عميقين أو التأكد من وجود حاجة موضوعية إليها .

إن ملاحظة المآل الذى آلت إليه هذه المظاهر المختلفة للحرص على الاستقرار السياسى ، تقودنا إلى عدد من الاستنتاجات الهامة :

العنف السياسى: *

أول هذه الاستنتاجات يتعلق بالاستقرار بمعنى انتفاء أو ندرة العنف فى السلوك السياسى للمواطنين ، أفرادًا وجماعات . وهذا المفهوم للاستقرار السياسى هو مجرد شكلاً أو مظهر ، أما جوهره ، ومكمن قوته ، فهو «الاحترام الطوعى للقانون من المواطنين» . فقد يتمتع مجتمع ما بالاستقرار ، ليس لأن المواطنين يحترمون القانون «طوعًا» ولكن لأنهم يتعرضون لدرجة من القمع والبطش البوليسى الشديد الذى يرغمهم على الاستكانة ويردعهم عن العنف وإثارة القلاقل ، سواء فى سلوكهم إزاء

* نشرت هذه المقالة ، قبل موجة العنف السياسى ، التى انفجرت مع طوفان الأعمال الإرهابية التى امتدت طوال عقد التسعينيات ، ولم تخفق حدتها إلا فى نصفه الثانى حتى تلاشت فى خواتيمه .

السلطة السياسية أو فى حياتهم العادية ، وهو ما يحدث فى كثير من النظم الشمولية أو السلطوية . هنا ، نصبح إزاء شكل الاستقرار دون مضمونه . ولكن – على العكس – فكلما قام احترام المواطنين للقانون وللنظام العام ، على القبول الطوعى أو الاختيارى أكثر منه على القهر والإلزام ، كنا إزاء حالة من الاستقرار الحقيقى والراسخ .

على أن ما يحدث فى مصر يختلف عن ذلك كله : فلا هو حالة من الخضوع الكامل للقانون تحت وطأة قمع بوليسى ، كما أنه ليس حالة من الاحترام الطوعى للقانون . فالواقع عندنا هو وجود مظاهر كثيرة ومتنوعة لانتهاك القانون ، والتحايل عليه ، ولكن تسود فى نفس الوقت حالة من «الاستقرار»! أى أننا – بعبارة أخرى – إزاء نوع من التعايش بين انتهاك القانون أو تجاهله ، وبين الاستقرار السياسى . بل إن السكوت عن هذا الانتهاك للقانون يبدو وكأنه شرط مواز أو مقابل للاستقرار! فقد تعود المواطن المصرى على مخالفة القواعد القانونية السائدة فى كثير من تعاملاته اليومية : بدءاً من قوانين المرور وتعريفة التاكسى . . ومرورًا بالتحايل بالرشوة أو الوساطة للحصول على خدمات أو سلع معينة ، وحتى الحصول بطرق ملتوية على تراخيص البناء والاستيراد والتصدير . . إلخ .

وفى مواجهة هذه المظاهر السلبية ، فإن فلسفة أمنية معينة أخذت تتبلور ، وجوهرها هو الفصل بين الجريمة السياسية وبين غيرها من الجرائم . وفى حين تحرص تلك الفلسفة على مواجهة وتجريم انتهاك القانون فى المجال السياسى بكل حسم وصرامة ، فإن الأمر لا يحدث بنفس الكيفية فى المجالات الأخرى . وهو لا يحدث بتلك الصرامة والحسم ليس فقط لأولوية «الأمن السياسى» وإنما أيضًا لما ينطوى عليه الإلحاح فى تطبيق القانون من مضاعفات فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة . ففى تلك الظروف ، يتحايل المواطن بطرق مشروعة وغير مشروعة لمواجهة أعباء الحياة ، ويصطدم التطبيق الدقيق للقانون بمصالح فئات غفيرة رتبت امورها فى ظل انتهاك القانون أو التحايل عليه . ولو تصورنا – على سبيل المثال – أن الشرطة أصرت فى عملها اليومى على التطبيق الصارم لقوانين المرور ، بلا أى محاباة أو مجاملة ، وعلى مراقبة التزام سائقى التاكسى بالتعريفة القانونية ، أو أن الجهات المعنية حاربت ومنعت ظواهر مثل الدروس الخصوصية فى المدارس والجامعات ، ومزاولة الموظف العام لعمل إضافى لزيادة دخله فى وقت العمل الرسمى ، والتداخل بين أجهزة الرقابة والتفتيش والجهات التى تخضع لها . . إلخ ،

فلا شك أن هذا التطبيق الحاسم للقانون ، فى تلك الحالات ، سوف يجلب معه درجة من عدم الاستقرار والقلاقل ، والحساسيات . . . إلخ . وعند المقارنة بين «متاعب» تطبيق القانون ، وبين «مغانم» السكوت عنه ، فإن الغلبة سوف تكون للاختيار الثانى ، انطلاقا من الحفاظ على الاستقرار! ويبدو أن هذا المعنى للاستقرار وجد أكثر من تطبيق له فى عديد من نواحى حياتنا العامة ، بحيث بدأت تتراكم ظواهر عديدة لانتهاك القوانين والأعراف ، وأصبحت على درجة من التضخم والتشابك بحيث تزداد تكلفة مواجهتها أكثر وأكثر ، مما يجعل السكوت عنها شرطًا «للاستقرار» وليس العكس! وأصبح مفهوم «تجنب المشاكل» مفهومًا مسيطرًا فى سلوك كثير من القيادات التنفيذية!

الاستقرار والقيادات:

المظهر الثانى السياسى هو استمرارية القيادات التنفيذية (خاصة الوزراء) وعدم تعرضها للتغيير السريع ، وهو مظهر يتفق - فى الواقع - مع المؤشرات المعتادة فى الدراسات السياسية لقياس درجة استقرار نظام سياسى ما . هنا أيضًا ، فإن جوهر هذا الجانب للاستقرار السياسى ليس مجرد «ثبات» القيادات ، وإنما هو ثبات ووضوح السياسات العامة التى يتوافرون على تنفيذها . أى أن ثبات القيادات ليس مطلبًا فى حد ذاته ، بقدر ما هو شرط لاستقرار واستمرارية السياسات العامة .

على أن ما يحدث فعلاً ، هو وجود تلازم بين ثبات بعض القيادات وبين تقلب أو عدم وضوح بعض السياسات العامة ، فضلاً عما قد يعتريها من مظاهر للقصور . هذه الظاهرة يمكن أن تفسر بأكثر من سبب :

فمن الناحية الأولى ، لا يعنى وجود واستمرار مسئول ما فى منصبه ، بالضرورة ، ثبات السياسة المسئول عن تنفيذها . وقد عرفت السياسة المصرية المعاصرة نماذج كثيرة لقيادات تنفيذية شهدت ، ونفذت بحماس ، سياسات عامة مختلفة ، بل ومتناقضة تمامًا ، مما يعنى أنها كانت تتصرف بمنطق «الموظفين» أكثر منه بمنطق القادة السياسيين . إن ذلك يعنى أن ثبات واستمرار سياسة عامة معينة هو أمر مرهون - أساسًا بوجود استراتيجية واضحة للحزب الحاكم أو للحكومة ، وفى هذه الحالة فقط ، فإن استمرارية المسئول الملتزم بتنفيذها يكون شرطًا مساعدًا على استقرار تلك السياسة وليس هو الشرط الأساسى .

من ناحية ثانية ، فإن استمرارية بعض المسئولين فى مواقعهم التنفيذية لفترات طويلة يمكن أن يخلق مراكز للنفوذ وشبكات من العلاقات والمصالح الخاصة ، ما لم تتوافر رقابة فعالة ، سواء من جانب السلطة التشريعية أو من جانب الصحافة والرأى العام ، أو من جانب الهيئات الرقابية الرسمية . وليست ظاهرة الشللية ومراكز القوى بغريبة عن السياسة المصرية . ولا يخفى ما ينطوى عليه هذا الوضع من سلبيات على نوعية وتوجهات السياسة العامة ، فضلاً عن استمراريتها . فوجود تلك المراكز للنفوذ وما يخلفه مع الوقت من شبكات من العلاقات والمصالح ، يمكن أن يخلق توجهات تختلف أو تتناقض مع توجهات السياسة العامة المعلنة فى مجال بعينه . كما أن هذه الشبكات قد تتحكم فى اختيار القيادات بمعايير ذاتية تؤثر على كفاية تنفيذ السياسات العامة .

- من ناحية ثالثة : فإن استمرارية بعض الوزراء ، مع التغيير الدورى لرئيس الحكومة فى فترات قصيرة نسبيًا ، يخلق بالضرورة تفاوتًا فى القوة بين الطرفين لمصلحة الوزراء الثابتين ، ويجعل منصب رئيس الوزراء أقل فى قوته مما يفترضه وضعه الرسمى . وواقع الأمر ، أنه إذا كان ثبات السياسات العامة ووضوحها يرتبط بشخص ما ، فى ظل النظم القائمة على التعدد الحزبى ، فإن هذا الشخص يكون هو رئيس الوزراء بالذات . ورئيس الوزراء هو الذى يفترض أنه يحمل فلسفة الحزب ، وهو الذى يسهر على تنفيذها ويدافع عنها ، قبل أى وزير آخر . ولكن فى ظل تفاوت القوى المذكور ، تصبح استمرارية السياسات العامة - فضلاً عن وضوحها - محل تساؤل حقيقى .

الاستقرار التشريعى:

المظهر الثالث للاستقرار السياسى ، هو الاستقرار التشريعى ، ورفض الإقدام على إحداث هزات تشريعية كبرى . هنا أيضًا ، فإن الثبات التشريعى ليس هدفًا فى ذاته بقدر ما هو شرط ضرورى لاستقرار الأوضاع والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية . فإذا ما حدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى فى المجتمع ، كان لابد من تطوير التشريعات بما يتلاءم مع تلك التغيرات وإلا فإن فجوة سوف تحدث بين التشريع القائم - من ناحية ، وبين واقع المعاملات فى مختلف النواحى الاجتماعية من ناحية أخرى .

ولا شك أن مصر شهدت - خاصة منذ منتصف السبعينيات - تطورات اجتماعية واقتصادية عميقة ، تستلزم إحداث تغييرات تشريعية كبرى تواكبها . ولكن ما حدث بالفعل هو أنه - بدافع من الحرص على الاستقرار والتخوف من عواقب التغيير - لم تتحقق تلك التغييرات التشريعية الكبرى . وبدلاً من ذلك ، إما ظهرت حالات ووقائع جديدة ومتفاقمة لا تجد التشريع الذى ينظمها وإما أنه وضعت قوانين ولوائح تعالج أمورًا جزئية هنا وهناك . . . . وأضيفت إلى ترسانة القوانين القائمة ، على نحو كثيرًا ما يعوق المعاملات الاجتماعية والاقتصادية أكثر مما ييسرها .

وهكذا ، فى حين أخذت مصر تشهد التعدد الحزبى بعد الحزب الواحد ، والاقتصاد المفتوح بعد الاقتصاد المقيد ، وصحوة المجتمع المدنى بعد سطوة الدولة ، فإن الأوضاع التشريعية الكبرى فيها لا تزال تعكس أوضاع الستينيات أو ما قبلها .

الخلاصة إذن أن الاستقرار السياسى ليس مجرد الغياب الظاهرى للعنف السياسى فى المجتمع ، وليس مجرد بقاء المسئولين لمدد لا نهائية فى مواقعهم ، أو الإحتفاظ بتشريعات عفى عليها الزمن . ولكن الاستقرار فى جوهره هو احترام المواطنين طواعية للقانون والنظام العام ، واستمرارية ووضوح السياسات العامة ، ومرونة التشريعات ومواكبتها للتغيرات الكبرى فى المجتمع والدولة . وبدون ذلك ، فإن «الاستقرار» لن يكون سوى ستار خادع على المدى القصير ، يحجب عن الرؤية انعدام الاستقرار والاضطراب اللذين يمكن أن يحدثا على المدى البعيد .

من ناحية ثانية ، فإن استمرارية بعض المسئولين فى مواقعهم التنفيذية لفترات طويلة يمكن أن يخلق مراكز للنفوذ وشبكات من العلاقات والمصالح الخاصة ، ما لم تتوافر رقابة فعالة ، سواء من جانب السلطة التشريعية أو من جانب الصحافة والرأى العام ، أو من جانب الهيئات الرقابية الرسمية . وليست ظاهرة الشللية ومراكز القوى بغريبة عن السياسة المصرية . ولا يخفى ما ينطوى عليه هذا الوضع من سلبيات على نوعية وتوجهات السياسة العامة ، فضلاً عن استمراريتها . فوجود تلك المراكز للنفوذ وما يخلفه مع الوقت من شبكات من العلاقات والمصالح ، يمكن أن يخلق توجهات تختلف أو تتناقض مع توجهات السياسة العامة المعلنة فى مجال بعينه . كما أن هذه الشبكات قد تتحكم فى اختيار القيادات بمعايير ذاتية تؤثر على كفاية تنفيذ السياسات العامة .

– من ناحية ثالثة : فإن استمرارية بعض الوزراء ، مع التغيير الدورى لرئيس الحكومة فى فترات قصيرة نسبيًا ، يخلق بالضرورة تفاوتًا فى القوة بين الطرفين لمصلحة الوزراء الثابتين ، ويجعل منصب رئيس الوزراء أقل فى قوته مما يفترضه وضعه الرسمى . وواقع الأمر ، أنه إذا كان ثبات السياسات العامة ووضوحها يرتبط بشخص ما ، فى ظل النظم القائمة على التعدد الحزبى ، فإن هذا الشخص يكون هو رئيس الوزراء بالذات . ورئيس الوزراء هو الذى يفترض أنه يحمل فلسفة الحزب ، وهو الذى يسهر على تنفيذها ويدافع عنها ، قبل أى وزير آخر . ولكن فى ظل تفاوت القوى المذكور ، تصبح استمرارية السياسات العامة – فضلاً عن وضوحها – محل تساؤل حقيقى .

الاستقرار التشريعى:

المظهر الثالث للاستقرار السياسى ، هو الاستقرار التشريعى ، ورفض الإقدام على إحداث هزات تشريعية كبرى . هنا أيضًا ، فإن الثبات التشريعى ليس هدفًا فى ذاته بقدر ما هو شرط ضرورى لاستقرار الأوضاع والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية . فإذا ما حدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى فى المجتمع ، كان لابد من تطوير التشريعات بما يتلاءم مع تلك التغيرات وإلا فإن فجوة سوف تحدث بين التشريع القائم – من ناحية ، وبين واقع المعاملات فى مختلف النواحى الاجتماعية من ناحية أخرى .

منذ أوئل السبعينيات ، يرفع شعار الديمقراطية كمثل أعلى لأفكاره وتوجهاته ، إن خفت الحديث حول قضايا «المثقفين» فالديمقراطية شغلهم الشاغل ، وهاجسهم الأول ، بدأت تأخذ مكانها ، ولو أن ذلك فى البداية كان على مستوى الشعارات أكثر منه على مستوى التطبيق .

غير أن انتقال الديمقراطية إلى صعيد الممارسة الفعلية ، شيئًا فشيئًا ، خاصة منذ أوائل الثمانينيات كان لابد وأن يطرح كثيرًا من الديمقراطية ليس كمجرد «تجربة» جديدة تضاف إلى تجارب متعثرة سابقة ، وإنما كنظام مستقر راسخ ، وكشرط ضرورى لانطلاق مصر للتغلب على مشاكلها الصعبة ، والتطلع بأمل نحو القرن الواحد والعشرين!

أزمة المثقفين - ١٩٨٩ :

وعلينا أن نسلم أن واحدة من أهم قضايا الممارسة الديمقراطية فى الوقت الحاضر إنما هى قضية علاقة المثقفين بالديمقراطية أو بالديمقراطية . إن أزمة المثقفين ، ونحن فى عام ١٩٨٩ أكبر بكثير من أن تختزل - كما كانت فى الماضى- فى علاقتهم بالسلطة الحاكمة ، وحقوقهم فى المشاركة والتعبير عن الرأى ، ولكنها - بالإضافة إلى ذلك - بل وقبل ذلك بكثير - تتجسد فى موقفهم هم من الديمقراطية ، وفى ممارستهم الفعلية لها . وجوهر الأزمة هنا هو أن المثقفين ، وقد أتيحت لهم الديمقراطية التى طالما نادوا بها ، إذا بهم وقد تعثروا فى ممارستها ، أو هم نكلوا بها تنكيلاً ! وقد حدث ذلك سواء على المستوى القومى أو فى المؤسسات الخاصة بالمثقفين .

والواقع أن تلك المشكلة - أو تلك الأزمة - ترتبط مباشرة بجوهر التطور الراهن للنظام السياسى المصرى . فأيا كانت ثقتنا فى ذلك النظام وديمقراطيته ، فسوف يظل من الحقيقى أننا ما نزال فى مرحلة «بناء» و«تكوين» للديمقراطية : سواء على مستوى التشريعات والقوانين ، أو على مستوى المؤسسات والمنظمات ، أو على مستوى السلوك وتقاليد العمل . وبداهة فإن مقتضيات مرحلة الإنشاء والتكوين تختلف بشدة عن مقتضيات مراحل النضج والاستقرار . إن مرحلة الإنشاء والتكوين تختلف بشدة عن مقتضيات مراحل النضج والاستقرار . إن مرحلة الإنشاء والتكوين تستلزم جهدًا «عمديًا» و«واعيًا» و«منظمًا» لتغيير القديم - المنافى

للديمقراطية - وبناء الجديد - المتفق معها- : تغيير التشريعات والقوانين لتوائم بين الواقع الاقتصادى والاجتماعى القائم بين الواقع الاقتصادى والاجتماعى القائم وبين متطلبات الممارسة الديمقراطية الفعالة ، وتغيير المؤسسات والتنظيمات لتصير إطارات فعالة لممارسة الديمقراطية لا قيدًا عليها ، وقبل كل ذلك ، وبعده تغيير القيم والمفاهيم وأنماط السلوك السائدة .

فى هذا السياق العام ، تبدو مسئولية المثقفين مضاعفة ، لأنهم بحكم التعريف - هم الذين يحملون الأفكار والتصورات عما ينبغى أن يكون ، وهم المؤهلون لأن يكونوا «القدوة» وهم القادرون على وضع التقاليد وضبط المغايير . ولذلك فإن أزمة المثقفين فى ممارستهم للديمقراطية تنطوى على وزر كبير ، أى وزر الإخفاق فى تحمل المسئولية : إزاء المجتمع ، وإزاء الأمة .

وإذا كانت محنة بعض النقابات المهنية فى مصر فى الأعوام القليلة الماضية ، هى التى شدت الانتباه ، أكثر من غيرها إلى ذلك البعد الجديد الخطير لأزمة المثقفين فإن ممارسات أخرى عديدة على المستوى القومى ، وعلى مستوى المؤسسات الحصينة للمثقفين كالجامعات ألقت الضوء الكاشف على إخفاق المثقفين فى حالات عديدة فى تحمل عبء بناء الديمقراطية : فالتناقض بين الأقوال والأفعال ، التميع فى مواجهة الأفكار والقيم المنافية للديمقراطية والمهارة فى تبرير مالاً ينبغى تبريره ، والقدرة على «تفصيل» القواعد والقوانين . . إلخ كلها أمراض تفشت بين المثقفين وبشكل أكثر تحديدًا يمكن الإشارة إلى ثلاث سمات سلبية اساسية تشوب ممارسات المثقفين وتعرقل بناء الديمقراطية وتقدمها .

سمات سلبية

السمة الأولى - هى التمسك بالشكل على حساب المضمون ، والاحترام الظاهرى للقواعد والإجراءات مع الانتهاك الفعلى لروح الديمقراطية . وعلى سبيل المثال فإن إحدى القضايا التى أثيرت فى أزمة نقابة المحامين كانت حول ما إذا كان انعقاد الجمعية العمومية الاستثنائية للنقابة سليمًا أم غير سليم ؟ هنا ، وبافتراض أن الانعقاد كان سليمًا يظل من الحقيقى أن ذلك الإجراء «القانونى» لا يتفق مع «روح» الديمقراطية التى ترتبط بالأغلبية الحقيقية لكل الأعضاء وليس بمجرد عقد الجمعية ، ولا يتماشى - باعتباره إجراءً استثنائيا مع ضرورات بناء «تقاليد» وترسيخ «قيم» تقوم على احترام الأطر والقواعد «العادية» بالأساس .

والأمر نفسه ينطبق على استخدام الحق «القانونى» لاختيار المناصب القيادية فى بعض المؤسسات وإجراء المناقشات الصورية «التى يحتمها القانون» فى البرلمان ، وفى اللجان التشريعية وفى الجمعيات العمومية والتى لا تتعدى تقريبًا فتح باب المناقشة ثم إغلاقه . والإجراء الشكلى للانتخابات بصرف النظر عن نسبة المشاركين فيها ، أو توافر الضمانات الفعلية لها . إن شكل الديمقراطية يكون دائمًا حاضرًا ولكن مضمونها كثيرًا ما يكون غائبًا او مغيبًا! ولا تخفى هنا مهارات المثقفين فى ترتيب هذا كله ، وإخراجه!

السمة الثانية – هى عدم الاستعداد لقبول الهزيمة ، والإصرار على احتكار السلطة والمناصب ورفض التنازل عنها . إن الشخص الديمقراطى ليس هو ذلك الذى يحرص على الوصول لموقع القيادة بالاختيار الحر من الذين يقودهم ولكنه بالأحرى الشخص الذى هو على استعداد دائمًا لأن يتخلى عن موقع القيادة ، ويحترم المدة القانونية المقررة لبقائه فى منصبه ، أيا كان دوره «الرائد» وأيا كان إصرار «القواعد» على بقائه واستمراره . وروح الديمقراطية تتنافى مع احتكار المناصب ومع المدد اللانهائية لها ، وتفترض ليس فقط ضرورة تداول القيادة بين أفراد متعددين ، وإنما أيضًا إتاحة المناخ الذى يسمح أولاً بأول بتفريخ القيادات الجديدة الواعدة . وربما كان من الغريب أن أجيالاً بكاملها فى مصر ، لا تعرف معنى «الاستقالة» أى أن يقدم مسئول ما طلبًا بإعفائه من منصبه ، لأنه عاجز عن الاستمرار فى آداء مهامه على النحو المطلوب ، أو لأنه يحتج على أسلوب لا يرضاه فى ممارسته للعمل العام مثلاً .

أما السمة الثالثة للسلوك المنافى للديمقراطية لدى المثقفين فهى ضعف الاستعداد للتضحية بالصالح الخاص من أجل الصالح العام ، بالرغم من الأصوات العالية التى تؤكد على قيم التضحية وإنكار الذات ، وتتغنى بها . ويبدو هنا أن نقاط الضعف لا تقتصر على شهوة المناصب والنفوذ ولكنها تتعدى ذلك إلى الخضوع لإغراءات المغانم المادية السهلة والولع بالبذخ والرفاهية ، باعتبارها حقوقًا «طبيعية» مترتبة على وضعهم النخبوى . بل وتحفل حياتنا العامة بأمثلة عديدة متزايدة لرموز وقيادات «مثقفة» قاتلت بشراسة لضمان مكاسب أدبية أو مادية لأبنائها أو زوجاتها ، بشكل مباشر أو غير مباشر بما فى ذلك السعى «لتوريث» المناصب والاعمال ضاربة عرض الحائط بقيم المساواة وتكافؤ الفرص ، فضلاً عن إعطاء الأولوية للأكفأ والأقدر .

وفى كل تلك الحالات فإن مهارات المثقفين «الكلامية» وقدراتهم على التبرير «المنطقى» تبدو وكأنها ضريبة عليهم فقط دفعها ، نظير إطلاق العنان لسلوكيات وأفعال منافية للقيم التى يرفعونها .

ما أسباب ذلك؟

. . تلك مسألة يطول شرحها ، ويمكنأن تتعدد الاجتهادات فى تفسيرها . ولكن يمكن مع ذلك الإشارة فقط إلى خطوط عامة تسهم فى التفسير :

- إن أول ما يخطر على البال ، هو أن مثقفى اليوم (أواخر الثمانينيات) ليسوا هم مثقفى الأمس البعيد ، الذين كانوا يعبرون - فى غالبيتهم الساحقة - عن شريحة ضيقة من طبقة متميزة . إن مثقفى اليوم هم نتاج التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التى ألمت بالمجتمع المصرى فى الستينيات والسبعينيات ، بما فى ذلك أموال النفط التى تدفقت عليه . وهم نتاج وتعبير عن عمليات للحراك الاجتماعى ، دفعت إلى الطبقات الأعلى عناصر عديدة من الطبقات الأدنى ، ووسعت - على نحو غير مسبوق من الطبقات الوسطى بالذات . ومع ما انطوت عليه تلك التحولات من دلالة إيجابية وتقدمية لا شك فيها ، إلا أنها تضمنت أيضًا نتائج ، «جانبية» خطيرة ، كانت لها آثارها المشوهة على نفسيات المثقفين وطموحاتهم وأساليبهم .

وظهرت نماذج عديدة تجمع بين قدرات عالية فى الذكاء بل والإبداع وبين مخاوف دفينة من العودة إلى قاع السلم الاجتماعى ، ورغبات جامحة فى تأمين المستقبل الشخصى وميل كامن للحاق بالطبقات العليا . وفى ذلك السياق فإن العمل فى أقطار النفط وفى المؤسسات الاجنبية ، وفى المنظمات الاقليمية والدولية فضلاً عن الجهود المحلية للجمع بين الرواتب والمناصب . . بدت كلها أساليب نمطية لإثراء المثقفين وتأمين حياتهم . وفى حين جمع البعض بين هذه الأساليب وبين العمل العام على مدار حياتهم . . فإن الذين لم تتح لهم تلك الأساليب كثيرًا ما رأوا فى العمل العام تعويضًا ماديًا أو أدبيًا عما خسروه! وفى الحالتين : كان العمل العام إما على هامش الحياة أو مصدرًا محتملاً للإثراء وتحقيق الامتيازات ، بكل ما انطوى عليه ذلك من مضاعفات .

- وهناك أيضًا حقيقة «الحرمان» الذى عانت منه أجيال من المثقفين (خاصة بعد يوليو ١٩٥٢) من المشاركة فى الحياة العامة ، والعمل السياسى وهو الحرمان

الذى فجر بعد ذلك تعطشًا شديدًا للمشاركة فى القيادة وتولى المناصب العامة وإثبات الذات . وفى حين تولى جيل «الضباط الأحرار» المناصب القيادية العليا وهم فى الثلاثينيات من عمرهم غالبًا ، فإن أجيالاً تالية انتظرت إلى أواخر الخمسينيات من عمرها بدون أن تتاح لها فرصة حقيقية للقيادة وتولى المسئولية . وأصبح تغيير القيادات يعنى مجرد بروز أشخاص مختلفين أو أسماء مختلفة ، وليس بروز رؤية جديدة ترتبط بجيل جديد أو دم جديد . وفوق ذلك ، فإن أولئك الذين نالوا فرصتهم متأخرين او فى الوقت الضائع أخذوا يقاومون بضراوة أى محاولة لمزاحمتهم فيما نالوه بعد طول صبر وعناء .

- وقبل كل ذلك ، وبعده . . علينا أن نعترف أن الدرجات العلمية والإنجازات الثقافية التى حققها «المثقفون» فى مصر ، لم تستطع أن تزيل لدى غالبيتهم العظمى نوعًا من الثقافة السياسية الموروثة ، والتى تناقلتها أجيالهم سواء فى الأرياف أو المدن ، وهى ثقافة لا تعرف القيم الحقيقية للديمقراطية بقدر ما تعرف السلطة الأبوية وغياب المشاركة والضيق بالمعارضة . إنها ثقافة ترى لحرية التفكير ، وحرية التعبير حدودًا وقيودًا صارمة ، تتقبلها بطيب خاطر باسم التقاليد أو الأعراف أو حتى باسم الدين ، وهى تلقن من خلال التعليم ووسائل الإعلام والأدوات الثقافية المختلفة - العديد من القيم المنافية للديمقراطية للأجيال الناشئة الجديدة وتكبت لديها العقلية النقدية المتفتحة .

وفى هذا السياق تظهر محنة الفكر «الليبرالى» فى حياتنا الثقافية . . على الأقل مقارنًا بالفكر اليسارى أو الإسلامى . . بل ومقارنًا بالأفكار الوسطية التوفيقية السائدة على الصعيد السياسى ، بمسمياتها ولافتاتها المتعددة .

القضية إذن أكبر بكثير من مجرد مواجهة بين حاكمين ومحكومين ، أو بين قوى فى الحكم وقوى فى المعارضة ولكنها قضية الجميع : قضية أولئك المثقفين ، على الجانبين الذين رفعوا لافتات الديمقراطية ثم خذلوها فى ممارساتهم وأعمالهم . وعبثًا نحاول العلاج من «الخارج» إن العلاج بأيدينا نحن ، بأيدى المثقفين أنفسهم : بالصدق مع النفس ، والشجاعة فى انتقاد الذات ، والعمل العمدى الجاد للتغلب على تلك العيوب وكشفها ، وإلا فإن الخسارة سوف تكون ليس للمثقفين ، وإنما لمصر بأسرها .

القطاع الخاص والمجتمع المدنى.. ومستقبل مصر *

ابتداءً ، وقبل الدخول فى جوهر الموضوع ، فإن المقصود بالقطاع الخاص ، هو على وجه الخصوص القطاع الخاص «الانتاجى» أى الذى ينتج السلع والخدمات فى مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والاسكان . . إلخ ، أما تعبير «المجتمع المدنى» فيقصد به - بالأساس - ما يسمى «بمؤسسات المجتمع المدنى» وفى مقدمتها : الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجهات الأهلية والاتحادات . . إلخ .

والتساؤل الذى تسعى هذه المقالة للإجابة عنه هو : ما هى القوى المؤهلة لأن تشد مصر لتنتقل بها إلى القرن الحادى والعشرين وتواجه بحسم وفاعلية المشكلات المزمنة التى تعانى منها؟ والقوى التى نفاضل بينها هنا ليس مقصودًا بها القوى الاجتماعية الطبقية المختلفة أى العمال والفلاحين والمثقفين والجنود . . إلخ . فكل هذه القوى لابد وأن تشارك فى العمل وتحمل الأعباء . وليس المقصود أيضًا المفاضلة بين قوى «سياسية» مختلفة ، أى قوى اليسار واليمين والوسط . . . إلخ . فالتطورات الكاسحة التى ألمت بمصر والعالم كله ، حملت تأثيرات مذهلة قلبت مغزى تلك التصنيفات ، فضلاً عن أننا هنا سوف ننظر لها من منظور مختلف . إن المقصود هنا هو المفاضلة بين قوى «الدولة» وبين قوى ليست سهلة التعريف ، ومحملة بأبعاد كثيرة ، ولكننا نقصد بها هنا - فقط- ذلك الجهاز البيروقراطى الهائل الذى يحكم مصر ، إنه الجهاز الذى يشرع أحيانًا وينفذ ويراقب التنفيذ دائمًا ، فى كافة مجالات حياتنا من خلال البيروقراطيات النوعية المختلفة : السياسية (فى الحزب الحاكم) والاقتصادية (فى الأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام) والأمنية (فى الشرطة وكافة أجهزة الأمن) والإعلامية (فى الإذاعة والصحافة المملوكة للدولة) والخدمية (فى مجالات التعليم والصحة والإسكان . . إلخ) . أما قوى المجتمع ، وبدون الدخول فى أى متاهات نظرية . فهى كافة القوى «المحكومة» من بيروقراطية الدولة ، وتتمثل فى كافة المنظمات والهيئات الاجتماعية بدءاً من العائلة وحتى كافة التجمعات

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٨٩ .

على أسس مدنية (ريفًا وحضرًا) أو دينية (مسلمين ومسيحيين) . . إلخ . ولكننا نركز هنا تحديدًا على أبرز القوى المجتمعية «المنظمة» والخارجة عن إطار بيروقراطية الدولة سواء اقتصاديا (أى القطاع الخاص) واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا (أى مؤسسات المجتمع المدنى السابق الإشارة إليها) .

فى ضوء تلك المقدمة الموجزة ، فإن التساؤل السابق يمكن إعادته بشكل أكثر تحديدًا ، أى : ما هى القوى المؤهلة لتحقيق النهضة المنشودة فى مصر ، هل هى بيروقراطية الدولة؟ أم هى الرأسمالية المصرية ومؤسسات المجتمع المدنى؟ وبداهة فإن طرح السؤال على هذا النحو ليس معناه بأى حال المصادرة على حقيقة أن كل تلك القوى لابد وأن تتضافر - كما هو حادث فى أى زمان ومكان - لتحقيق النهضة ولكن السؤال يتعلق بتحديد اى القوى الأكثر أهلية للتركيز عليها فى المستقبل . والمحملة بطاقات كامنة لم تستغل بعد .

إن الإجابة عن هذا السؤال وبلا أى لبس أو غموض ، هى أنه لا أمل فى تحقيق تقدم حقيقى فى مصر إلا من خلال إطلاق كافة طاقات المبادرة والإبداع والعمل النشيط أمام القطاع الخاص ، وأمام مؤسسات المجتمع المدنى . والدور المطلوب من الدولة بالدرجة الأولى هو ألا تكون عقبة أمام ذلك الانطلاق!

إن هذا التعويل على دور فاعل ورئيسى للمجتمع المدنى وليس الدولة يستند الى عدد من المبررات الموضوعية :

- ولا شك أن فى مقدمة تلك المبررات أن بيروقراطية الدولة فى مصر (وبالتعريف الواسع المشار إليه) أخذت تعانى ، وبشكل متزايد ، من الضعف وانعدام الفاعلية! ففى الوقت الذى كانت فيه الأجهزة البيروقراطية ، بفروعها المختلفة تتكاثر فى إعدادها ، وتتضخم فى حجمها ، فإنها أخذت تعانى فى نفس الوقت من قصور الموارد (بسبب الاعباء الهائلة الواقعة على الدولة ، أو التى الزمت نفسها بها) ، وجمود التشريع ، وضعف الكوادر والقيادات ، وغياب آليات التحديث والتطوير . ولم يكن مصادفة أن أخذ الرأى العام يعرف - بل ويعتاد- على صور متعددة لضعف الاداء الحكومى ومظاهر غير معتادة للتسيب أو الفساد .

ولأسباب كثيرة معقدة ، أخذت المناصب العليا فى الحكومة والقطاع العام تعرف نوعيات متواضعة من الكوادر والقيادات ، لا تتناسب مع الرصيد الهائل الذى تعرفه مصر فى الثروة البشرية . ومع ترسيخ وتشعب تلك المظاهر السيئة ، فإن

محاولات الاصلاح التى تتم فى موقع أو آخر ، سرعان ما يتم استيعابها وامتصاصها أيا ما كانت الأموال التى أنفقت والتجهيزات التى استحدثت . وبعبارة موجزة فإننا نلاحظ فى تطور بيروقراطية الدولة مظاهر متداخلة للقوة والضعف : القوة - بل وربما الشراسة - بقدر ما يتعلق الأمر بالحفاظ على سيطرتها وامتيازاتها ، والضعف بقدر ما يتعلق الأمر بأداء مسئولياتها المفترضة إزاء المجتمع!

- وهذا العجز البيروقراطى أخذ يفتضح بشدة فى مواجهة الفجوة الهائلة التى لا تزال تتسع باطراد . بين مصر وبلدان كثيرة ، ليس فقط فى العالم المتقدم - بشرقه وغربه - وإنما أيضًا فى العالم الثالث ، خاصة فى أمريكا اللاتينية وبعض بلاد جنوب آسيا . وكثير منها كان - حتى وقت قريب - أقل تقدمًا من مصر بكثير! وفى واقع الأمر ، فإن مصر أخذت تبدو مفتقدة لمقومات وخصائص أساسية لا يمكن بدونها لأى دولة أن تطمح للانتماء إلى القرن العشرين ، فضلاً عن القرن الحادى والعشرين - غير أن ما تملكه مصر ، لاقتناص تلك الفرصة الأخيرة ، أكبر بكثير مما هو موجود لدى بيروقراطية الدولة العتيدة أو فى تصوراتها . حقًا ، أن تلك البيروقراطية لها تراثها وخبراتها الطويلة المشرفة فى بعض المجالات ، وهى تضم أيضًا - فى مواقع محددة- طاقات وكوادر ثمينة لا يمكن التقليل من شأنها . ومع ذلك ، فإن إمكانيات مصر تتجاوز هذا كله . وربما كان الفارق بين الإمكانيات الرسمية والمسجلة ، خاصة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى ، هو ما يفسر «الصمود» المصرى فى مواجهة التحديات الكبيرة التى تواجهها ، وهى الحقيقة التى سبق أن أشار إليها الأستاذ/ محمد حسنين هيكل فى أحد مقالاته مؤكدًا «أن فى مصر مستقبلاً»! وإذا كان من المنطقى الاستنتاج بأن تلك الطاقات الكامنة إنما هى موجودة فى «المجتمع» المصرى ، وإنها تتجاوز الإمكانيات المستغلة والمستخدمة لدى «الدولة» . المصرية ، فإنها تتجسد - اقتصاديات فى الإمكانيات الهائلة للرأسمالية أو «للقطاع» الخاص كما تتجسد - سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا فى مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة .

وواقع الأمر ، أن مصر تشهد ، إرهاصات صحوة لا يمكن تجاهلها سواء فى الرأسمالية المصرية ، أو فى مؤسسات المجتمع المدنى ، وهذا التلازم بين «جناحى» الصحوة ، ليس مسألة مصادفة عرضية ، ولكنه تلازم طبيعى ، ومنطقى . فازدهار القطاع الخاص المصرى ، وبروز طبقة متسعة ومتماسكة من المنظمين ورجال الانتاج ، إنما هو سند مادى متين لمؤسسات المجتمع المدنى وبالعكس ، فإن مؤسسات المجتمع المدنى القوية (من أحزاب ، ونقابات ، واتحادات ، وجمعيات) تمثل

سياجًا قويًا لحماية ودعم المشروع الرأسمالى الخاص ، وأيضًا لتوجيهه وترشيده لخدمة الأهداف الاستراتيجية الكبرى للأمة المصرية .

غير أن تلك الصحوة للمجتمع المدنى ، وللرأسمالية المصرية لا تتم فى ظروف سهلة أو مواتية ، ولكن على العكس فإن هناك مشكلات عديدة تواجهها سواء من البيئة المحيطة بها ، أو بسبب آليات وظروف نموها ذاته . ويمكن هنا الإشارةإلى ثلاث مشكلات :

المشكلة الأولى ، هى المقاومة العاتية من بيروقراطية الدولة لنمو القطاع الخاص ، ولتبلور مؤسسات المجتمع المدنى . فبيروقراطية الدولة ، بحكم استفادتها القصوى من الوضع القائم ، ترى فى تلك الصحوة المجتمعية خطرًا مباشرًا على وجودها وامتيازاتها الهائلة ، وهى تتحايل بكافة الأساليب لمحاصرة تلك الصحوة ووأدها فى المهد ، بالرغم من الشعارات ، بل السياسات المعلنة ، حول دعم القطاع الخاص ، وحول دعم المشاركة والديمقراطية واطلاق «الطاقات الشعبية»! وإذا كانت المستويات الدنيا من البيروقراطية تتوسل باللوائح والقوانين والتعليمات وكافة التعقيدات والمبتكرات «الإدارية» ، لعرقلة القطاع الخاص ، أو استنزافه ، ولمحاصرة مؤسسات المجتمع المدنى من الأحزاب السياسية إلى الجمعيات الخيرية ، فان المستويات العليا منها ترفع شعارات براقة وجذابة حول المكتسبات الاشتراكية وحقوق العمال والفلاحين ، والمنجزات التى لا ينبغى «المساس» بها ، فضلاً عن مقتضيات الحفاظ على أمن الدولة ومصالحها العليا!

– المشكلة الثانية ، والتى تحتاج إلى أكبر قدر من البحث والمواجهة ، تتعلق بطبيعة وخصوصية المجتمع المصرى نفسه ، والتى يمكن أن نسميها ، ضعف تراث «المؤسسية» فى مصر . فبسبب عوامل طبيعية وبيئية وثقافية موغلة فى التاريخ المصرى القديم والحديث ، ترسبت لدى المصريين «ثقافة» معينة ، وترسخت لديهم سلوكيات تضع كل المسئولية على الحكومة المركزية ، وتغذى النزعة الفردية ، وتتنافى مع روح العمل الجماعى والمؤسسى ، بكل ما تتطلبه من قيم والتزامات وسلوكيات ، ولذلك ، فى حين أن الإبداع الفردى سمة مميزة وممكنة دائما للمواطن المصرى ، فإن الإبداع الجماعى أو المؤسسى لا تزال ظاهرة استثنائية . والمشكلات التى تعانى منها الأحزاب والنقابات والجمعيات ، والتى تضع حدودا فعلية على نموها وفعاليتها ، تشير بوضوح الى تلك الحقيقة المؤلمة ، أى : «صعوبة ان نعمل معا»! وتلك – بذاتها – قضية تستحق المزيد والمزيد من البحث والنقاش الموضوعى الصريح اذا أريد لمؤسسات المجتمع المدنى أن تزدهر بل إذا أريد لمصر كلها ان تتقدم!

- المشكلة الثالثة ، تتعلق بصحوة القوى «الإسلامية» فى إطار صحوة المجتمع المدنى ، فليس هناك شك فى أن صحوة «القوى» الإسلامية (أو القوى الرافعة للشعارات الإسلامية) على الأصعدة الثقافية والاجتماعية السياسية والاقتصادية إنما مثلت جزءاً لا يتجزأ من صحوة المجتمع المدنى فى مصر ، على نحو لا يمكن انكاره او تجاهله . بل إن تلك القوى كانت رائدة فى تكوين التشكيلات السياسية شبه الحزبية واقامة الجمعيات الخيرية والتطوعية ، ودفع وتنشيط الأنشطة النقابية ، كما يمكن فى هذا الصدد ذكر بعض شركات توظيف الاموال - بصرف النظر عن أية أحكام قيمية حولها . غير انه يظل من المشروع ان يطرح التساؤل : الى اى مدى يتسق ما ترفعه تلك القوى من شعارات وافكار شمولية وواحدية ، مع ما تستلزمه نهضة المجتمع المدنى من روح تعددية وديمقراطية ؟ والمعضلة هنا ان استناد تلك القوى - فى نهاية المطاف - إلى نصوص دينية مقدسة ، بشأن قضايا «دنيوية» يومية ، انما يضع حدوداً صارمة يصعب تعديها ، فى قدرتها على التفاعل مع القوى الاخرى ، والحد - بالتالى- مما تنطوى عليه نهضة مؤسسات المجتمع المدنى ، من أفاق ايجابية خلاقة . وفى واقع الامر ، فان ذلك التحفظ يسرى بشكل عام على موقع تلك القوى فى النظام الديمقراطى من زاوية المواءمة بين حقها فى التعبير المشروع عن أفكارها وتوجهاتها السياسية ، وبين التزامها باحترام بل التمسك بحق القوى الأخرى فى معارضة تلك الأفكار أو رفضها .

غير أن تلك المشكلات التى تكتنف طريق قوى الرأسمال الخاص ، ومؤسسات المجتمع المدنى المختلفة لا تقلل من أهمية التطور الملحوظ الذى تشهده يوما بعد يوم . وهناك سعى حثيث للتمايز وللتعبير الدقيق عن المصالح ، وتنامى روح العمل الجماعى ولم يكن مصادفة أن تمرد ممثلو القطاع الخاص الصاعد على الأطر «الرسمية» لجماعات المصالح ، واتجهوا إلى تكوين تجمعاتهم المعبرة عنهم مباشرة مثل جماعات رجال الأعمال والمقاولين . بل لقد برز اتجاه للتمييز بين رجال «الأعمال» ورجال «الانتاج»- حيث رأى الآخرون أن هناك ما يميزهم بشدة عن المستوردين والوكلاء . كما بدأت الجماعات الجديدة ذات الطابع الثقافى أو الإنسانى العام تشهد ازدهاراً غير مسبوق ، وعلى رأسها منظمات حقوق الانسان وفروع منظمة العفو الدولية التى اتخذت تجتذب إعداداً متزايدة من المواطنين ليس فقط فى القاهرة ، بل وفى الاقاليم . وهى كلها تطورات جديرة بكل ترحيب وتشجيع .

الليبرالية والمستقبل فى مصر *

إذا كانت هناك عبارة واحدة تلخص جوهر التحرك الثورى الذى تشهده ، بل تصنعه شعوب كثيرة فى عالم اليوم ، ونحن ندخل القرن الواحد والعشرين ، فإن هذه العبارة هى : «نحو مزيد من الليبرالية»!

وبدون الدخول فى اى متاهات نظرية ، فان الليبرالية - تعنى - سياسيًا - الحكم الديمقراطى القائم على الانتخاب العام للسلطة التشريعية ، ورقابة هذه الاخيرة على السلطة التنفيذية ، واستقلالية السلطة القضائية ، وضمان حقوق التنظيم والتعبير السياسى للمواطنين وتداول السلطة بين القوى السياسية المتنافسة وفقا لما يقرره الناخبون . وتعنى الليبرالية اقتصاديا النظر الى المبادرة الفردية باعتبارها القوة الدافعة للاقتصاد واعتبار ان ازدهار الاقتصاد مرهون بالحد الادنى من التدخل الحكومى وتدعو الى اعطاء كل الفرص للرأسماليين ، الذين يؤدى تنافسهم الى مصلحة الاقتصاد ككل . اما على الصعيد الثقافى فإن الليبرالية ترتبط بالعقلانية والعلمانية .

واذا كانت البشرية كلها تندفع اكثر ، ونحن فى نهائى الالف الثانية بعد الميلاد نحو مزيد من الاعتراف بالقيم الليبرالية واعلائها على ما عداها ، فإن السؤال الذى لابد وأن يؤرقنا نحن : وما موقعنا فى هذا التضخم؟

واقع الامر ان الليبرالية ليست جديدة على مصر! وبصرف النظر عن اى اجتهادات حول تعقب القيم الليبرالية (او التحررية) فى التراث الوطنى والقومى ، فلا شك ان ظهور هذه القيم على نحو ملحوظ فى بلادنا انما جاء فى اعقاب الحملة الفرنسية وما تلاها من اتصال مباشر بالحضارة الأوربية . وإذا كان رفاعه الطهطاوى ثم محمد عبده هما أبرز أمثلة المثقفين الإصلاحيين الذين أرادوا المواءمة بين قيم

---

* نشرت فى الأهرام بتاريخ ١ يونيو ١٩٩٠ .

وأفكار الليبرالية الأوربية والتراث السلفى الإسلامى ، فإن التجسيد المؤسسى الأول لليبرالية فى مصر المعاصرة إنما تمثل فى حزب الأمة الذى أنشىء عام ١٩٠٧ . وغيرت كتابات قطب الحزب (أحمد لطفى السيد) عن توجه ليبرالى على أعلى درجة من الوضوح والنضج فى كافة المجالات السياسية والثقافية ، كما امتزجت تلك الدعوة الليبرالية بالدعوة القاطعة إلى دعم وإحياء الوطنية المصرية المستقلة عن السيادة العثمانية . ثم كانت عظمة ثورة ١٩١٩ فى أنها نقلت الحماس لكثير من القيم الليبرالية من نطاق النخبة المحدودة والتى تخلقت داخل حزب الأمة ثم الأحرار الدستوريين إلى نطاق الجماهير الشعبية . ومن خلال حزب الوفد (القديم) وبه . وبزعامة سعد زغلول ثم مصطفى النحاس ، صارت قيم الدستور والحكم النيابى والوحدة الوطنية مُثلا عليا تحكم الحياة السياسية ، فضلا عن أن نهضة الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة حكمتها معايير ليبرالية وكان طلعت حرب اكبر تعبير عن الرأسمالية المصرية التى قادت الدعوة الى الاستقلال الاقتصادى . وبعبارة موجزة ، فإن (الليبرالية) كانت هى السمة العامة التى حكمت العقود الثلاث بين ١٩٢٣ و١٩٥٢ ليس فقط على الصعيد السياسى والاقتصادى فى ظل دستور ١٩٢٣ وإنما أيضًا على الصعيد الفكرى والثقافى .

غير ان الحقيقة المرة التى ليس عليها خلاف الان ، هى ان تلك الليبرالية ، بكل منجزاتها وبالرغم من جهود الرجال العظام الذين عبروا ودافعوا عنها ، ظلت الى حد كبير قشرة سطحية لم تتغلغل الى جذور المجتمع المصرى ، ولم تصبح مكونا اصيلا للثقافة السياسية المصرية . وتهاوت التجربة بفضل تأثيرات الاحتلال الانجليزى ، واستهتار الملك ، وانانية وقصر نظر النخبة السياسية المصرية ، وعدم احترام الجميع لقواعد الممارسة الديمقراطية فضلا عن ان المناخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى كان وما يزال ابعد عن استيعاب القيم الليبرالية . واذا كان قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ يمثل نتاجا مباشرا لفشل التجربة الليبرالية . فإنها كانت ايضا سببا فى القضاء على اخر ملامحها بإلغاء دستور ١٩٢٣ والاحزاب سياسيا – ثم بالتأميمات والحد من نشاط الرأسمالية المصرية اقتصاديا . واستبدلت ثورة يوليو برموز التجربة الليبرالية وشعاراها رموز وشعارات اللاحزبية ، والعدالة الاجتماعية ، والاشتراكية . وفى حين

لم تكترث الجماهير المصرية لسقوط الرموز الليبرالية ، فإنها تجاوبت بقوة مع دعوة عبد الناصر وإجراءاته الحاسمة لإعطاء مضمون اجتماعى ، مادى وملموس للديمقراطية . وفى واقع الامر ، فإن هذا التوجه لعبد الناصر ولثورة يوليو ، انما كان جزءا - وجزءا رياديا - من تيار عام شمل اقطارا عديدة فى العالم الثالث منذ الخمسينيات ، شهدت كلها اخفاقات مماثلة لتجارب «ليبرالية» سابقة!

وهكذا مثلت ثورة يوليو انقطاعا (أو توقفا) ربما كان حتميا او لابد منه للتطور الليبرالى ، وان كان يفترض ايضا انها اسهمت - من حيث الجوهر - فى توفير تربة اجتماعية اقتصادية وثقافية اكثر ملاءمة - على الاقل من نواح معينة - لبذر بذور الليبرالية مرة ثانية ، خاصة من حيث الاتساع الشديد للطبقة الوسطى الحضرية ، بفضل الحراك الاجتماعى الواسع والتصنيع وتوسيع فرص التعليم على نحو غير مسبوق .

وفى هذا السياق العام ، واذا نحينا تفصيلات كثيرة جانبا ، فإن التوجه الذى قاده انور السادات منذ السبعينيات ، نحو التعدد الحزبى (سياسيا) ونحو الانفتاح (اقتصاديا) لم يكن منفصلا عن بلدان كثيرة فى العالم الثالث تبينت هى الاخرى نواحى القصور التى شابت محاولاتها فى التنمية الاشتراكية فى ظل الحزب الواحد . وواقع الامر انه كان من الصعب على المرء ان يتصور ان ذلك الانهيار الذى شهدته الستينيات والسبعينيات للنظم الاشتراكية المقلدة والمنسوخة فى العالم الثالث انما كان مقدمة لما شهدته الثمانينيات من تصدع التجارب الاصيلة للاشتراكية ، فى اول وأهم معاقلها فى العالم الثانى أى : الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية!

وعلى اى الاحوال ، وفيما يتعلق بمصر على وجه التحديد ، فإن التوجه الليبرالى (او التحررى) هو اليوم احد التوجهات السياسية المتفاعلة فيها . وإذا كانت الدعوة الى تدعيم كل من الانفتاح الاقتصادى ، والديمقراطية ، تمثل قاسما مشتركا بين الحزب الوطنى وحزب الوفد فلا شك ، ان السمة الليبرالية الاكثر وضوحا ونقاء تظل من نصيب حزب الوفد الجديد . وفضلا عن ذلك ، تزخر الحياة العامة فى مصر بالعديد من المفكرين والكتاب والشخصيات العامة التى تعبر بدرجات مختلفة عن هذا التوجه ، الذى ربما يكون اديب مصر العظيم نجيب محفوظ ابرز ممثليه خارج الاحزاب .

غير ان الحقيقة التى ينبغى التسليم بها هى ان الليبرالية تعانى اليوم فى مصر من مشاكل او ازمات اساسية ، تؤثر بقوة على احتمالاتها المستقبلية . ويمكن هنا ان نرصد - مبدئيا - ثلاث ازمات كبرى :

الازمة الاولى : هى عدم وجود فكر ليبرالى مصرى أو عربى معاصر متكامل ، واضح المعالم . والواقع ان لفظ (ليبرالية) ذاته ، ينطوى على مشكلة ، فهو وان كان مثل لفظ (ديمقراطية) لفظ غير عربى ، الا انه لم يحظ بنفس القدر من الشيوع والانتشار . وعندما استخدم لطفى السيد هذا التعبير فى العقد الاول من القرن (حيث عرف بالليبراليسم) فانه ترجمها الى التحررية او المذهب الحرى .

ولكن ما هو اهم من ذلك اننا لا نستطيع ان نتحدث عن نسيج فكرى مصرى معاصر يجمع فى كل واحد بين قيم الليبرالية على الصعيد السياسى والاقتصادى والفكرى ويؤصل العلاقة الجدلية بين الديمقراطية السياسية والتعدد الحزبى وفصل السلطات من ناحية ، والتحرر الاقتصادى ودعم القطاع الخاص والمبادرة الفردية من ناحية ثانية ، وقيم التنوير والعلمانية من ناحية ثالثة .

الازمة الثانية : هى ما يمكن ان نسميه بالازمة المؤسسية فالحزب السياسى الذى يفترض انه يحمل لواء الفكر الليبرالى ويدافع عنه اى حزب الوفد ، يعانى من مشكلات عديدة لا يمكن انكارها . حقا ان الوفد - خاصة من خلال صحيفته - يدعو بلا هوادة من اجل الاصلاح الدستورى ، واطلاق تكوين الاحزاب واصدار الصحف ، وتدعيم النظام البرلمانى واحترام حقوق الانسان كما يقف بحسم على صعيد السياسة الخارجية مناصرا للديمقراطية (وهو ما يتبدى بالذات فى الموقف من الاوضاع فى السودان) فضلا عن الحماس والدعم لتحرير الاقتصاد المصرى ، ودعم القطاع الخاص ، وتشجيع المبادرات الفردية . وفوق كل هذا فإن الدعوة الى الوحدة الوطنية ، واعتبار الدين لله والوطن للجميع ، تبدو ابرز ملامح الاستمرارية فى الوفد الجديد مع الوفد القديم . ومع ذلك فلا شك ان الوفد كتنظيم او مؤسسة يبدو عاجزا حتى الآن عن استيعاب القوى الاجتماعية والاجيال الشابة الجديدة فى مصر ، وهو الامر الذى يتجسد بقوة فى ازمة الكوادر والقيادات فى الحزب . وفى واقع الامر فإن مستقبل الوفد الان هو بين اختيارين : فإما ان يبادر الوفد بالاستجابة الجريئة

لضرورات التغيير والتقدم نحو ضخ دم جديد على نطاق واسع فى شرايين الحزب ، خاصة على مستوى القيادات الكوارد ، وإعادة بناء الوفد على الأسس العصرية للتنظيم ، وأما أن تظل الأمور على ما هى عليه إلى أن تختفى القيادة التاريخية ويفتح الباب لصراع ضار يتمخض عنه حزب ليبرالى جديد سواء حمل اسم الوفد أو لم يحمله .

على أن أزمة الليبرالية الأهم والأقدم والأعمق هى أن شعاراتها ومثلها وأفكارها ما تزال ذات طابع نخبوى غريب عن ثقافة وتوجهات قطاعات واسعة من الشعب حتى وإن تحمست لبعض شعاراتها وأفكارها فى لحظة أو أخرى . وبعبارة ثانية فإن الكثير من شعارات الليبرالية هى شعارات (غير شعبية) حتى وإن كانت فى جوهرها تعبر عن الطريق الأكثر جدوى للتقدم والإصلاح . وعلى سبيل المثال ، وعلى الصعيد الاقتصادى فإن المناداة بتشجيع الاستثمار الخاص وترشيد الدعم ، وترك الأسعار تتحدد بظروف العرض والطلب ، وإلغاء التزام الدولة بتعيين الخريجين هى كلها أمور أقل شعبية بكثير من دعوات توسيع القطاع العام والإبقاء على الدعم والاستمرار فى سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين . حتى وإن كانت هذه الدعوات الأخيرة تؤدى إلى طريق مسدود .

غير أن التحدى الأساسى لليبرالية على هذا الصعيد إنما يأتى من جانب التيار السياسى الأكثر قوة وفاعلية على صعيد المعارضة السياسية فى مصر أى التيار الإسلامى ففى حين أن الليبرالية السياسية تفترض - بحكم التعريف- الاعتراف بالقوة الإسلامية كقوة فاعلة على المسرح السياسى لها حقها فى التعبير عن نفسها ، فإن هذه الأخيرة ترتبط - على الأقل من خلال فصائل كثيرة فيها - بفكر شمولى يتعارض مباشرة مع قيم الديمقراطية والحرية الفكرية ، وإن كان يجد آذانًا صاغية لدى الجماهير فى مجتمع تخيم الأمية فيه على حوالى نصف سكانه .

ومع ذلك - كله تظل الليبرالية بقيمها وأفكارها هدفًا عزيزًا ، ينبغى السعى بدأب لترسيخه على مستوى النخبة والجماهير .

المحتويـــات

■■ تقديم: ٣

■■ الفصل الأول: ثورة يوليو وإعادة تشكيل النخبة السياسية فى مصر: ٥

١ ـ الأساس الطبقى للنخبة الجديدة ١٢

٢ ـ الطابع الاحتكارى للنخبة ١٦

٣ ـ الطابع البيروقراطى للنخبة ١٩

٤ ـ الطابع «اللاسياسى» للنخبة ٢٢

■■ الفصل الثانى: حول التداعيات السياسية والاجتماعية لثورة يوليو: ٣٩

١ ـ الشباب المصرى وثورة يوليو ٤١

٢ ـ ثورة يوليو والنخبة المصرية ٤٥

٣ ـ الثورة والطبقة المتوسطة ٥٠

٤ ـ الأجيال والسياسة فى مصر المعاصرة ٥٦

٥ ـ هزيمة يونيو ١٩٦٧ .... ٦٣

■■ الفصل الثالث: دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى مصر: ٦٩

١ ـ أسباب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ٧٢

٢ ـ الملامح والآليات ٨٥

٣ ـ النتائج والتقييم ٩٤

■■ الفصل الرابع: فى مراجعة النظام الاقتصادى: ١٠٣

١ ـ المجتمع والاقتصاد فى مصر والبحث عن هوية ١٠٥

٢ ـ حول شروط التنمية الرأسمالية فى مصر ١١١

٣ ـ الرأسمالية المصرية ، هل يمكن الاعتماد عليها ؟ ١١٧

٤ ـ التعبئة والتحول الاقتصادى فى مصر مبارك ١٢٣

٥ ـ مبارك والمثقفون والخصخصة ١٣٠

٦ ـ من يدافع عن تحرير الاقتصاد؟ ١٣٤

■■ الفصل الخامس: مشكلات التحول الديموقراطى فى مصر: ١٣٩

١ ـ بذور الديموقراطية الليبرالية ١٤٥

٢ ـ الديموقراطية والتراث السياسى المصرى ١٤٨

٣ ـ الديموقراطية والقوة الاقتصادية للدولة ١٥٢

٤ ـ تزامن المعارك ، وتعثر الديموقراطية ١٥٤

٥ ـ هل يمكن «استزراع» الديموقراطية؟ ١٥٨

■■ الفصل السادس: فى مراجعة النظام السياسى: ١٦١

١ ـ النظام الحزبى فى مصر وأزمة الفعالية ١٦٣

٢ ـ صحوة المجتمع المدنى فى مصر ١٦٩

■■ الفصل السابع: ثـورة: ١٧٥

١ ـ الاستقرار السياسى ومستقبل النظام الديموقراطى ١٧٧

٢ ـ المثقفون والديموقراطية فى مصر ١٨٣

٣ ـ القطاع الخاص والمجتمع المدنى ، ومستقبل مصر ١٨٩

٤ ـ الليبرالية والمستقبل فى مصر ١٩٤

الكاتب فى سطور

- د . أسامة الغزالى حرب
- دكتوراة العلوم السياسية من جامعة القاهرة
- كاتب بصحيفة الأهرام ورئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية»
- عضو مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة وأمين عام المجلس المصرى للشئون الخارجية ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية .
- من مؤلفاته : الأحزاب السياسية فى العالم الثالث - مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى - إلى جانب العديد من البحوث والمقالات فى الصحف المصرية والعربية .





هذا الكتاب

منذ منتصف السبعينيات - بعد حرب أكتوبر - بدأت مصر تشهد تحولات كبرى جذرية فى كل نواحى الحياة :

- من الاقتصاد الاشتراكى المخطط إلى الانفتاح الاقتصادى وآليات السوق .

- من التنظيم الواحد (الاتحاد الاشتراكى العربى) إلى التعدد الحزبى !

- ومن حياة سهلة للطبقة الوسطى إلى مخاوف تساورها من العودة للقاع ، وآمال تراودها للحاق بالأغنياء الجدد !

إن رصد تلك التحولات - بعمق ، وموضوعية - هو موضوع هذا الكتاب!

والمؤلف - د . أسامة الغزالى حرب - ليس مجرد باحث أو كاتب يتناول الظاهرة كمتفرج من الخارج ، ولكنه - مثل غالبية أبناء جيله - كان جزءا من تلك التحولات كلها ، عاش فى وسطها ، وتفاعل معها !

ولذلك فإن هذا الكتاب هو التعبير عن معاناة عميقة فكرية وذهنية ، مثلما هو دراسة علمية وموضوعية . والكاتب مؤهل لهذا كله ليس فقط بحكم انتمائه الجيلى أو اهتماماته العامة أو مهنته الصحفية ، وإنما أيضا بحكم تخصصه العلمى ، كباحث فى علم السياسة ، والنظم السياسية !

الناشر



